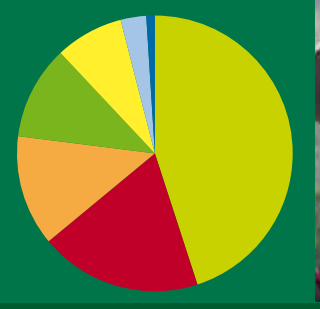

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

٢٠٠٨

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي – الأخطار والفرص

تـنـويـه

أعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه فريق الإدارة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولى مهمة التنسيق الفني للمطبوع Kostas Stamoulis وMark Smulders من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وقام موظفو شعبة الإحصاء باستخلاص البيانات الأساسية عن نقص التغذية، بما في ذلك إسقاطات عام ٢٠٠٧.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم"، مع مساهمات فنية رئيسية قدمها كل من Henri Josserand وKisan Gunjal وAli Gürkan من شعبة التجارة والأسواق، وRicardo Sibrian من شعبة الإحصاء، وAndrew Marx وJeff Marzilli وJosef Schmidhuber وJakob Skoet من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية.

وأنجز تحليل تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى الأسري الفريق المعني بالأنشطة المدرة للدخل في الريف التابع للمنظمة بقيادة Benjamin Davis وبمشاركة كل من Alberto Zezza وGustavo Anriquez وPanagiotis Karfakis وDavid Dawe، في حين استمد القسم المعنون "التكيف والنتائج التغذوية" إسهامات قيمة من Diego Rose من جامعة تولان، وBrian Thompson وMarie Claude Dop من شعبة التغذية وحماية المستهلك، وMaarten Immink وCristina Lopriore من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية.

واستفاد الفصل المعنون "نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية" من المدخلات الفنية التي قدمها كل من James Tefft وPanagiotis Karfakis وDavid Dawe وAlberto Zezza من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وAndrew Shepherd من شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية.

وقدم كل من Ricardo Sibrian وCinzia Cerri وRafik Mahjoubi وSeevalingum Ramasawmy وNathalie Troubat من شعبة الإحصاء، دعما جوهريا لتحليل البيانات.

كما قدم كل من Hartwig de Haen وPeter Hazell وYasmeen Khwaja وAndrew MacMillan تعليقات وإسهامات خارجية قيمة. وقدم Bruce Isaacson دعما تحريريا كبيرا.

وتولى فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه في إدارة المعارف والاتصال، خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. كما تولت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة المعارف والاتصال خدمات الترجمة.

وقدم التمويل العام في إطار برنامج المنظمة المشترك بين الإدارات بشأن نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

صدر عام ٢٠٠٨ عن:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch,
Communication Division
FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2008

ISBN : 978-92-5-606049-5

طبع في إيطاليا

الصور:
من يسار الغلاف إلى يمينه: FAO/22071/G. Bizzarri; FAO/24503/D. White; FAO/23283/A. Proto.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site:
www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

حالة

إنعدام الأمن الغذائي في العالم

٢٠٠٨

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي –
الأخطار والفرص

معلومات عن هذا التقرير

تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ هو التقرير التاسع الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة عن ما تحقق من تقدم بشأن الجوع في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦. ولقد أعربت المنظمة، في الإصدارات السابقة، عن عميق قلقها إزاء عدم إنجاز تقدم صوب تخفيض عدد الجياع في العالم الذي بقي عاليا.

وينصب تركيز التقرير لهذا العام على أسعار الأغذية المرتفعة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على السكان الأشد فقرا في العالم، وتقلل بصورة حادة من قوتهم الشرائية المنخفضة بالفعل. وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة مستويات الحرمان الغذائي حيث شكل ضغوطا هائلة على الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتخفيض الجوع بحلول عام ٢٠١٥. ويتناول التقرير أيضا الفرصة التي يتيحها ارتفاع أسعار الأغذية لإعادة إطلاق عجلة الزراعة التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي.

وكما جرى تناوله في هذا التقرير، فقد عدلت تقديرات المنظمة بشأن نقص التغذية للفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣–٢٠٠٥ استنادا إلى معايير جديدة لمتطلبات الطاقة البشرية التي وضعتها الأمم المتحدة وتعديلات عام ٢٠٠٦ بشأن بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة.

الرسائل الرئيسية

١ **تزايد الجوع في العالم:** أصبح من العسير أكثر فأكثر للعديد من البلدان أن تبلغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في خفض عدد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى نصف مستواه بحلول عام ٢٠١٥. وتشير آخر التقديرات الصادرة عن المنظمة إلى أن عدد الجياع في العالم وصل إلى نحو ٩٢٣ مليون شخص في ٢٠٠٧، أي بزيادة تجاوزت ٨٠ مليونا منذ ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس. وتظهر التقديرات للأجل الطويل (متاحة حتى الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥) أن بعض البلدان كانت تسير حثيثا على الطريق الصحيح صوب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية قبل فترة ارتفاع أسعار الأغذية؛ إلا أنه حتى هذه البلدان شهدت فيما يبدو بعض الانتكاسات.

٢ **أسعار الأغذية المرتفعة تتحمل القسم الأعظم من المسؤولية:** شهدت الفترة بين ٢٠٠٣–٢٠٠٥ و٢٠٠٧ أكثر الزيادات سرعة في معدلات الجوع المزمن التي حدثت في السنوات الأخيرة. وتظهر التقديرات المؤقتة للمنظمة أن عام ٢٠٠٧ سجل إضافة ٧٥ مليون شخص إلى مجموع عدد من يعانون نقص التغذية مقارنة مع الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وفي حين أن العديد من العوامل تشترك في المسؤولية، فإن أسعار الأغذية المرتفعة أوصلت الملايين من الناس إلى حالة انعدام الأمن الغذائي، وفاقمت من تردي أوضاع الكثيرين ممن يعانون بالفعل انعدام الأمن الغذائي، وتهدد بالخطر الأمن الغذائي العالمي في الأجل الطويل.

٣ **الأشد فقرا والمعوزون والأسر التي تعيلها النساء هم الأكثر تضررا:** تعتمد الغالبية العظمى من الأسر الحضرية والريفية في العالم النامي على مشتريات الأغذية لمعظم غذائها. وبالتالي، فهم الخاسرون من جراء ارتفاع أسعار الأغذية، على الأقل في المدى القصير. وأسعار الأغذية المرتفعة تقلل من الدخل الحقيقي وتزيد من انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفقراء بتخفيضها لكميات وجودة ما يستهلكون من أغذية.

٤ **استجابات السياسات الحكومية الأولية أسفرت عن أثر محدود:** سعيا إلى احتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية، طبقت الحكومات شتى التدابير، مثل ضوابط الأسعار وقيود التصدير. وفي حين أنه يمكن تفهم هذه الإجراءات من منظور الرفاه الاجتماعي المباشر، فإن الكثير منها كان مرتجلا، وستكون، في الأرجح، غير مجدية وغير مستدامة. وفضلا عن ذلك، فقد كان لبعض هذه الإجراءات تأثيرات ضارة على مستويات الأسعار العالمية واستقرارها.

٥ **أسعار الأغذية المرتفعة هي أيضا فرصة:** تمثل أسعار الأغذية المرتفعة، على المدى الطويل، فرصة للزراعة (بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة) في كافة أرجاء العالم النامي، ولكن لابد من أن يرافقها توفير المنافع العامة الضرورية. ومكاسب أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن تكون حافزا لتنمية اقتصادية وريفية أوسع نطاقا. فالأسر العاملة في الزراعة يمكن أن تجني مكاسب فورية، بينما يمكن للأسر الريفية الأخرى أن تستفيد في الأجل الطويل إذا ما تحولت الأسعار المرتفعة إلى فرص لزيادة الإنتاج وإيجاد فرص للعمالة.

٦ **الحاجة إلى نهج شامل مزدوج المسار:** لابد للحكومات والمانحين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من تضافر جهودها فورا في نهج استراتيجي مزدوج المسار لمعالجة تأثير أسعار الأغذية المرتفعة على الجوع. وينبغي أن يشمل ذلك: (١) تدابير لتمكين القطاع الزراعي، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، من الاستجابة لارتفاع الأسعار؛ (٢) شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية تستهدف بصورة خاصة الفئات الأشد ضعفا والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي. فهذا تحد عالمي يستلزم استجابة عالمية.

المحتويات

تقديم

٤ مزيد من الملايين يعانون انعدام الأمن الغذائي – الحاجة إلى إجراءات عاجلة واستثمارات كبيرة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

٦ ارتفاع أسعار الأغذية: ٧٥ مليون شخص إضافيون من الجياع

٩ القوى المحركة لارتفاع أسعار الأغذية

١٢ تقييم الجوع في العالم: تقديرات منقحة

١٨ النقاط الساخنة وحالات الطوارئ

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

٢٢ الأسر الفقيرة هي الأشد تضررا

٢٨ التكيف والنتائج التغذوية

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٢ الاستجابات على مستوى السياسات: أهي فعالة ومستدامة؟

٣٤ دور أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة من أجل الحد من الفقر

٤١ ضمان الحصول على الغذاء

٤٣ ملاحظات ختامية

الملحق الفني

٤٥ إحداثيات مستكملة

٤٨ الجداول

٥٦ **الهوامش**

تقديم

مزيد من الملايين يعانون انعدام الأمن الغذائي – الحاجة إلى إجراءات عاجلة واستثمارات كبيرة

أثار الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية قلقا عالميا واسعا حيال الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي العالمي، وزعزع ذلك الشعور بالرضا الذاتي، في غير محله، الناشئ عن سنوات عديدة من انخفاض أسعار السلع. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، اجتمع في روما ممثلو ١٨٠ بلدا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، من بينهم الكثيرون من رؤساء الدول، ليعربوا عن يقينهم بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ومنسقة للتصدي للتأثيرات السلبية للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على بلدان وشعوب العالم الأشد ضعفا. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في اليابان في يوليو/تموز ٢٠٠٨، أعرب قادة الدول الصناعية الأكثر تقدما في العالم عن قلقهم العميق لما يشكله "الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية مترافقا مع مشكلات توافر الأغذية في عدد من البلدان النامية، من خطر على الأمن الغذائي العالمي".

الابتعاد عن بلوغ أهداف تخفيض الجوع

إن اهتمام المجتمع الدولي قائم على أسباب قوية. فللمرة الأولى منذ أن بدأت المنظمة في رصد اتجاهات نقص التغذية، زاد عدد من يعانون الجوع المزمن في الآونة الأخيرة مقارنة مع فترة الأساس. وتبعا لتقديرات المنظمة، فإن عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم زاد جراء ارتفاع أسعار الأغذية أساسا بنحو ٧٥ مليون شخص في ٢٠٠٧ ليصل إلى ٩٢٣ مليون شخص.

وزادت التأثيرات الساحقة لارتفاع أسعار الأغذية على عدد الجياع في العالم، من تفاقم الاتجاهات طويلة الأجل التي هي بالفعل مبعث قلق عميق. ويظهر تحليلنا أن عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥، قبل الارتفاع في أسعار الأغذية مؤخرا، زاد بنحو ٦ ملايين شخص عما كان عليه في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس لقياس ما تحقق من تقدم صوب بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأهداف مؤتمر قمة الألفية المتعلقة بتخفيض الجوع. والمكاسب المبكرة التي تحققت في تخفيض الجوع في عدد من الأقاليم النامية بحلول منتصف التسعينات لم يتسن الحفاظ عليها. وزاد انتشار الجوع على الرغم من زيادة غنى العالم وإنتاجه لمزيد من الأغذية مقارنة مع العقد الماضي. وكما أشار إليه هذا التقرير مرارا، فإن هذه الحصيلة المخيبة للآمال تظهر الافتقار إلى العمل المنسق لمكافحة الجوع على الرغم من الالتزامات العالمية. ولقد عكس الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية من مسار بعض هذه المكاسب والنجاحات التي تحققت في تخفيض الجوع، مما زاد من صعوبة مهمة تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتخفيض الجوع. وتستلزم مهمة تخفيض عدد الجياع بمقدار ٥٠٠ مليون شخص خلال السنوات السبع المتبقية حتى حلول ٢٠١٥، جهودا عالمية هائلة وجادة وعملا منسقا.

الأشد فقرا والأكثر ضعفا هم الأكثر تضررا

أدت الزيادات في أسعار الأغذية إلى تفاقم الأوضاع في الكثير من البلدان المحتاجة بالفعل إلى تدخلات الطوارئ والمساعدة الغذائية نتيجة عوامل أخرى، مثل الأحوال المناخية القاسية والنزاعات. وتواجه البلدان التي تعاني بالفعل حالات الطوارئ تحمل العبء الإضافي الناشئ عن تأثير أسعار الأغذية المرتفعة على الأمن الغذائي، في حين تصبح بلدان أخرى أكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. وتواجه البلدان النامية، خاصة الأشد فقرا، خيارات صعبة بين الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى معالجة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية والوقود على شعوبها.

وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية التي حدثت في الكثير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي شاهد على اليأس الذي أصاب الملايين من الأسر الفقيرة وأيضا الأسر من الطبقة المتوسطة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والوقود. ويظهر التحليل في هذا التقرير التأثير الساحق لأسعار الأغذية المرتفعة خاصة على الأشد فقرا في المناطق الحضرية والريفية معا، وعلى المعوزين والأسر التي تعيلها النساء. وما لم تتخذ تدابير عاجلة، فستترتب على أسعار الأغذية المرتفعة تأثيرات ضارة طويلة الأجل على التنمية البشرية في ضوء اتجاه الأسر، في مساعيها للتعامل مع ارتفاع تكاليف الأغذية، إما إلى تخفيض كميات وجودة الأغذية التي تستهلكها وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم أو بيع الأصول الإنتاجية. ويشكل الأطفال والحوامل والمرضعات الفئات الأكثر تعرضا للخطر. وهذه المخاوف تبررها تماما الخبرة السابقة في التعامل مع ارتفاع أسعار الأغذية.

استجابة استراتيجية: النهج مزدوج المسار

تستلزم الأزمة الغذائية التي تسبب فيها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الكثير من البلدان النامية، استجابة فورية وعملية. وينبغي، في ذات الوقت، إدراك أن أسعار الأغذية المرتفعة نشأت عن التوازن الهش بين العرض والطلب. وتظهر هاتان الواقعتان، أكثر من أي وقت مضى، أن إتباع النهج مزدوج المسار في تخفيض الجوع، والذي نادت به المنظمة وشركاؤها في التنمية، هو السبيل ليس فقط إلى التصدي للأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار الأغذية، بل وأيضا إلى تلبية الفرص الناشئة. وهناك حاجة ماسة، على الفور، إلى شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية موجهة بعناية من أجل ضمان أن يتسنى للجميع الحصول على ما يحتاجونه من غذاء للتمتع بحياة موفورة الصحة. وبصورة موازية، ينبغي أن ينصب التركيز على مساعدة المنتجين، خاصة صغار المزارعين، على زيادة إنتاجهم الغذائي، وذلك أساسا بتيسير حصولهم على البذور

والأسمدة والأعلاف والمدخلات الأخرى. وهذا من شأنه أن يحسن الإمدادات الغذائية ويخفض الأسعار في الأسواق العالمية.

وفي الأجلين المتوسط إلى الطويل، ينبغي أن يكون التركيز على تعزيز القطاع الزراعي في البلدان النامية لتمكينها من الاستجابة للنمو في الطلب. ويجب أن يشكل توسع إنتاج الأغذية في البلدان الفقيرة، من خلال زيادة الإنتاجية، حجر الزاوية للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى إيجاد حل مستدام للأمن الغذائي. ويمكن تسخير أسعار الأغذية المرتفعة، وما توفره من حوافز، لتحقيق انطلاقة جديدة للزراعة في العالم النامي. وهذا أمر ضروري لا يقتصر أثره على مواجهة الأزمة الحالية فحسب، بل وأيضا على الاستجابة لتزايد الطلب على الأغذية والأعلاف وإنتاج الوقود الحيوي والحيلولة دون تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

وتحقيق انطلاقة جديدة في مجال الزراعة في البلدان النامية يعتبر أمرا ذا أهمية كبيرة أيضا لتحقيق نتائج هامة في مجال الحد من الفقر والجوع ولعكس مسار الاتجاهات الحالية مثار القلق. وينطوي ذلك على تمكين أعداد كبيرة من صغار المزارعين، في كافة أرجاء العالم، من التوسع في إنتاجهم الزراعي. ويعني تحويل النمو الزراعي إلى قوة دافعة للحد من الفقر معالجة القيود الهيكلية التي تواجهها الزراعة، وخاصة بالنسبة للملايين من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاديات المرتكزة على الزراعة. ويستدعي ذلك زيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية والخدمات الضرورية – الطرق ومنشآت الري وجمع المياه والتخزين والمسالخ وموانئ الصيد والائتمان وكذلك الكهرباء والمدارس والخدمات الصحية – حرصا على تهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص في المناطق الريفية. وفي ذات الوقت، يجب تكريس مزيد من الموارد لتقنيات مستدامة بقدر أكبر تدعم الزراعة الأكثر تكثيفا وتساعد المزارعين على زيادة مرونة نظم الإنتاج الغذائي ومواجهة تغير المناخ.

وجود استراتيجية متسقة ومنسقة أمر حيوي

اتخذ الكثير من البلدان النامية إجراءات فردية في نطاق المساعي لاحتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية، من بينها فرض ضوابط على الأسعار وقيود على التصدير. وهي استجابات قد لا تكون مستدامة، وبعضها أسهم بالفعل في مزيد من ارتفاع مستويات الأسعار العالمية وعدم استقرارها. ولمواجهة الأخطار واستغلال الفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية بفعالية وكفاءة، يجب أن تستند الاستراتيجيات إلى استجابة متعددة الأطراف شاملة ومنسقة.

وثمة حاجة إلى استثمارات عاجلة ذات قاعدة عريضة وواسعة النطاق لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي المتعاظمة التي تواجه الفقراء والجياع على نحو مستدام. وما من بلد بمفرده، أو مؤسسة بمفردها، سيكون قادرا على حل هذه الأزمة وحده. فحكومات البلدان النامية والمتقدمة والمانحون ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لهم جميعا أدوار هامة يقومون بها في المعركة العالمية ضد الجوع.

ومن الجوهري أن يتبنى المجتمع الدولي رؤية مشتركة لأفضل سبل مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى استئصال الجوع المزمن، وأن تعمل جميع الأطراف متكاتفة لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس على النطاق المطلوب. إذ أن مما لا شك فيه هو أن الوضع لم يعد يحتمل الانتظار.

وعزم قادة العالم في مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ في روما، وواقع أن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية أدرج الاهتمامات التي تحيط بارتفاع أسعار الأغذية والوقود على رأس جدول أعماله، يقفان شاهدا على تعاظم الإرادة السياسية لمعالجة قضية الجوع. وعلاوة على ذلك، أعلنت التزامات كبيرة بزيادة الدعم المالي للبلدان النامية لمعالجة الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية. ومع ذلك، وما لم تحول هذه الإرادة السياسية وتعهدات المانحين إلى عمل عاجل وحقيقي، فقد ينحدر الملايين إلى هوة أعمق من الفقر والجوع المزمن.

والحاجة إلى عمل منسق لمكافحة الجوع وسوء التغذية لم تكن أبدا أقوى مما هي عليه الآن. وإنني آمل أن ينهض المجتمع العالمي لمواجهة هذا التحدي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

ارتفاع أسعار الأغذية: ٧٥ مليون شخص إضافيون من الجياع

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم. وتظهر التقديرات المؤقتة للمنظمة أن عدد من يعانون الجوع المزمن قد زاد في عام ٢٠٠٧ بنحو ٧٥ مليون شخص، إضافة إلى تقديرات المنظمة بأن عدد ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥ بلغ ٨٤٨ مليون شخص، حيث يعزى معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأغذية (ترد التفاصيل في الجدول ١، صفحة ٤٨). وبهذا وصل عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في ٢٠٠٧ إلى ٩٢٣ مليون شخص. وبالنظر إلى الارتفاع المتواصل والشديد في أسعار الحبوب الغذائية الأساسية والمحاصيل الزيتية حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨، ففي الأرجح أن يكون عدد من يعانون الجوع المزمن قد شهد زيادة أخرى.

وعلى أساس ٩٢٣ مليون شخص، فإن عدد من يعانون نقص التغذية في ٢٠٠٧ زاد بأكثر من ٨٠ مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة ١٩٩٠ –١٩٩٢، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى ٤٢٠ مليونا بحلول عام ٢٠١٥، خاصة في ظل بيئة أسعار الأغذية المرتفعة وآفاق الاقتصاد العالمي التي تكتنفها الشكوك.

ومبعث القلق هو تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على نسبة من يعانون نقص التغذية (مؤشر الجوع للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). وقد تحقق تقدم ملحوظ في تخفيض نسبة من يعانون الجوع في العالم النامي، حيث انخفضت من قرابة ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى أقل من ١٨ في المائة في الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ وأعلى قليلا عن ١٦ في المائة في ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وتبين هذه التقديرات أن ارتفاع أسعار الأغذية قد عكس هذا الاتجاه مع عودة نسبة من يعانون نقص التغذية في العالم إلى ١٧ في المائة. وبالتالي، وفي ظل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، شهد التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا انتكاسة خطيرة، سواء من حيث عدد من يعانون نقص التغذية أو انتشار الجوع.

ويؤكد تحليل للبيانات على المستوى الأسري (الصفحات ٢٢–٢٧) تقديرات تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على التقديرات العالمية لنقص التغذية. كما يؤكد التحليل التأثير السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء والضعفاء بوجه خاص.

١

الرقم الإشاري لدى المنظمة لأسعار الأغذية

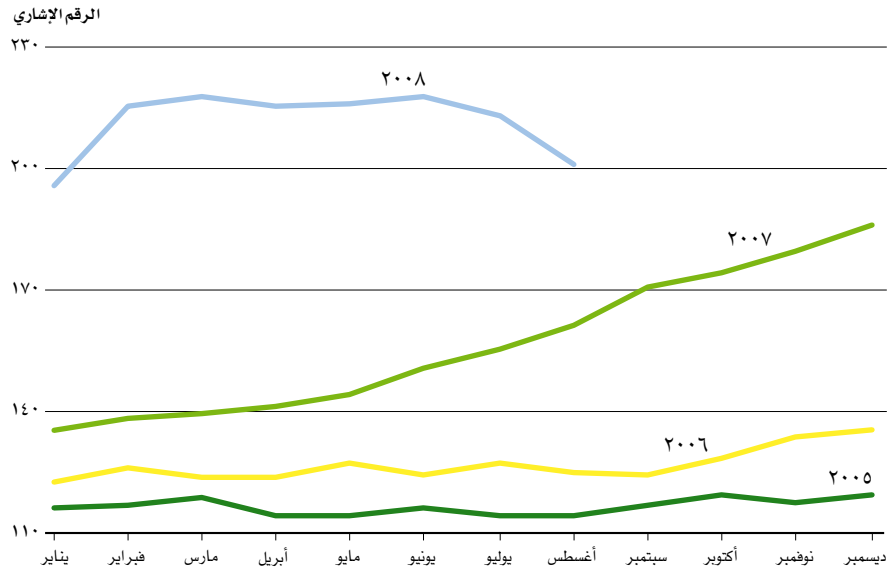

١٠٠= ٢٠٠٠–١٩٩٨

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢

عدد ناقصي التغذية في العالم النامي، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

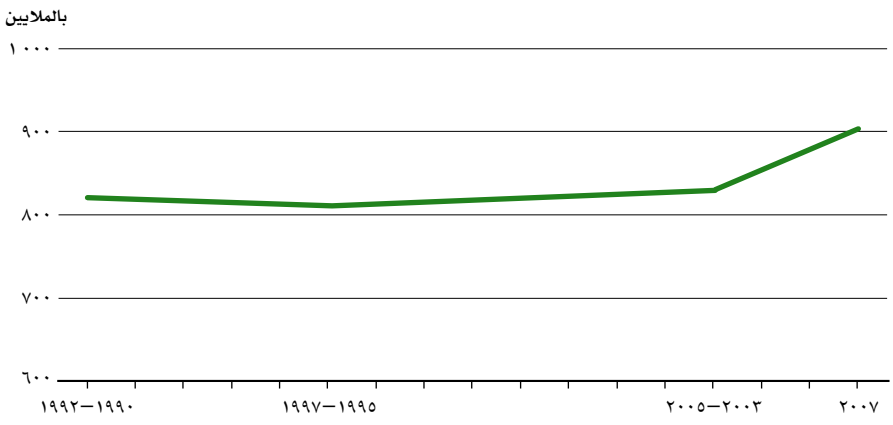

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

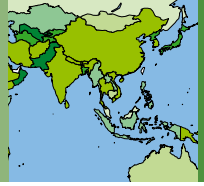

٣

نسبة ناقصي التغذية في العالم النامي، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

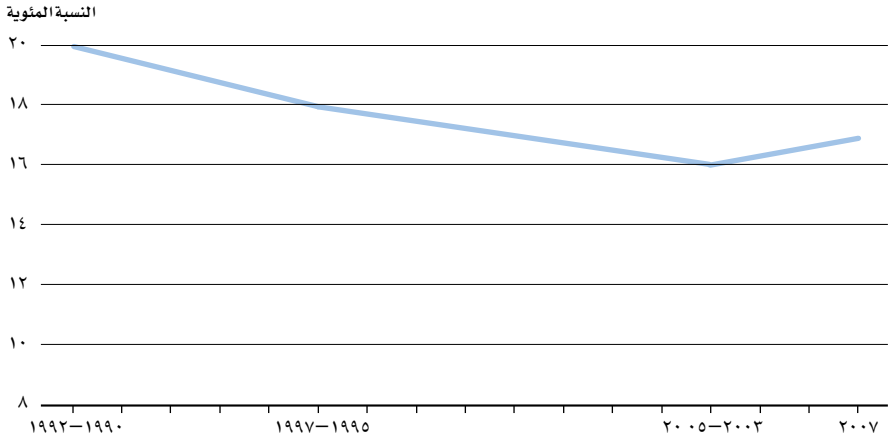

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٤

التأثيرات الإقليمية لارتفاع أسعار الأغذية: أعداد إضافية من ناقصي التغذية في ٢٠٠٧ (بالملايين)

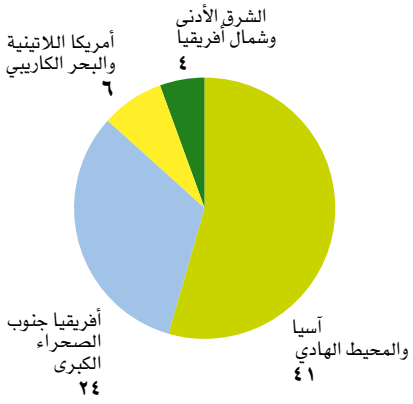

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الارتفاع المفاجئ في الأسعار يضع حدا للتقدم

حدث أكبر الزيادات في عدد من يعانون نقص التغذية، على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠٠٧، في كل من آسيا والمحيط الهادي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ضم الإقليمان معا ٧٥٠ مليون شخص (٨٩ في المائة) من الجياع في العالم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى وقوع نحو ٤١ مليون شخص آخرين في آسيا والمحيط الهادي و٢٤ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هوة الجوع.

ويضم إقليما أفريقيا وآسيا مجتمعين أكثر من ثلاثة أرباع بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في العالم النامي. كما أن أفريقيا تضم ١٥ من مجموع ١٦ بلدا تتجاوز فيها بالفعل معدلات انتشار الجوع ٣٥ في المائة، مما يجعلها أكثر عرضة بوجه خاص لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية.

وفي حين أن عدد المتضررين يعد ضئيلا في إقليمي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

طريقة المنظمة في تقدير التأثير على نقص التغذية

إن أحدث التقديرات الكاملة لنقص التغذية على المستوى القطري هي التقديرات لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وتوفر هذه التقديرات الأساس للرصد والتحليل المنتظمين اللذين تجريهما المنظمة لما يتحقق من تقدم صوب بلوغ أهداف تخفيض الجوع، وهو ما يرد عرضه في القسم المعنون "تقييم الجوع في العالم".

واستجابة لتعاظم الاهتمام بانعكاسات ارتفاع أسعار الأغذية على الأمن الغذائي العالمي، استحدثت المنظمة منهجية لتقدير تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على نقص التغذية في ٢٠٠٧، استنادا إلى بيانات جزئية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. واستخدمت لهذا الغرض اتجاهات إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من قاعدتي بيانات مختلفتين لدى المنظمة هما بالتحديد: (١) "حسابات استخدام الإمدادات" وهي حسابات تفصيلية مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة في المنظمة (FAOSTAT) تغطي مئات السلع لكل بلد؛ (٢) بيانات حديثة تغطي الحبوب والزيوت واللحوم المتاحة للاستهلاك البشري (تعادل قرابة ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية). وكان الجمع بين الاثنين ضروريا نظرا لأن قاعدة البيانات الأساسية في المنظمة (FAOSTAT) تتضمن بيانات كاملة حتى عام ٢٠٠٥ فقط؛ وتتضمن قاعدة البيانات الثانية، وإن لم تكن مكتملة، تقديرات حتى عام ٢٠٠٨، وبالتالي فهي تستوعب معظم الفترة التي شهدت الزيادة السريعة في أسعار الأغذية. وحددت العلاقة بين البيانات التاريخية المضمنة في قاعدتي البيانات بغية التقدير الاستدلالي لقاعدة البيانات الأساسية حتى ٢٠٠٧.

واقتصر استنباط تقديرات ٢٠٠٧ لتوضيح تأثير أسعار الأغذية على الجوع، على المستويين العالمي والإقليمي، وهي غير متاحة على المستوى القطري. وتبعا لذلك، وبالنظر إلى الطريقة التي اتبعت في حسابات بيانات ٢٠٠٧، ينبغي اعتبار التقديرات تقديرات مؤقتة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

٥

التغيرات الإقليمية في عدد ناقصي التغذية ونسبتهم

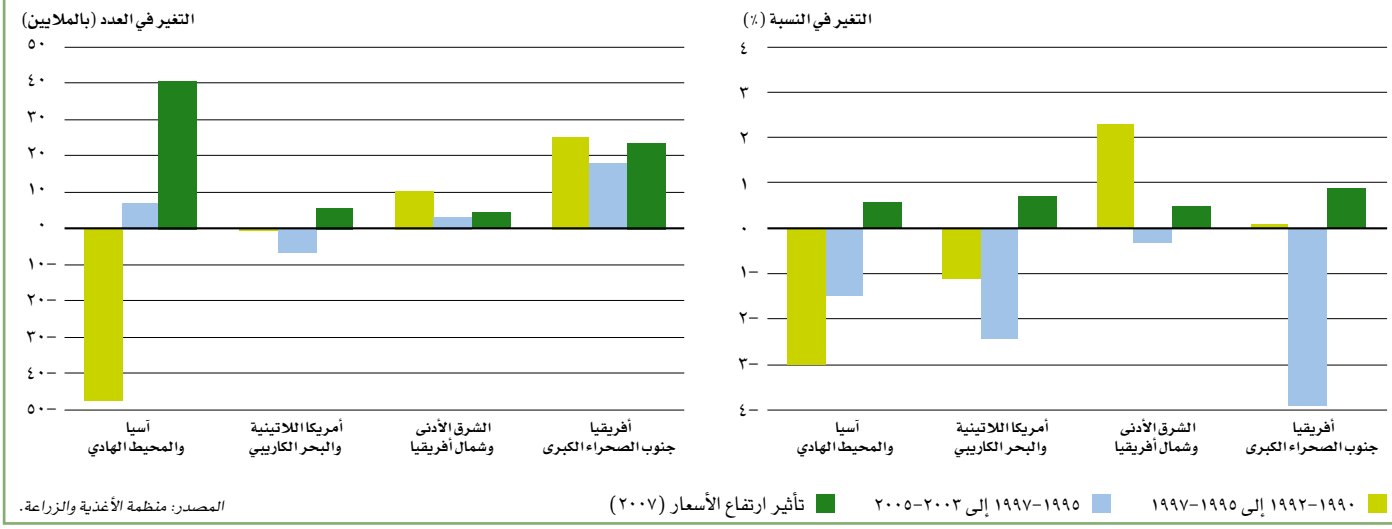

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن هذين الإقليمين شهدا زيادة في معدلات الجوع جراء ارتفاع أسعار الأغذية (ردة حادة إلى الوراء بالنسبة لأمريكا اللاتينية بعد أكثر من عشر سنوات من التقدم المتواصل نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية).

وإجمالا، فإن زيادة انتشار الجوع والتقديرات بزيادة قدرها ٧٥ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في ٢٠٠٧ تعزز من مصداقية الاهتمام حيال حدوث أزمة أمن غذائي عالمية إثر ارتفاع أسعار الأغذية، وعلى الأقل في المدى القصير.

هل تعد تقديرات المنظمة محافظة؟

يصف الإطار في صفحة ٧ الطريقة التي اتبعتها المنظمة في التوصل إلى تقديرات الجوع في العالم لعام ٢٠٠٧. ونتيجة الإحداثيات المستكملة إلى حد ما، فإن حساب عدد من يعانون نقص التغذية استند إلى الافتراض بأن توزيع المتناول من الطاقة الغذائية داخل بلد أو إقليم بعينه، يبقى بدون تغيير خلال الفترة الفاصلة بين أسعار أغذية "منخفضة" و"مرتفعة". ومن جهة ثانية، يظهر التحليل على المستوى الأسري (الصفحات ٢٢-٢٧) أن الفقراء، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية، هم الأشد تضررا على نحو غير متناسب مقارنة مع الأغنياء في المدى القصير.

ويظهر تحليل متعمق لثمانية بلدان تردي توزيع إمدادات الطاقة الغذائية للفرد في أوساط الأسر في أعقاب الزيادات الحادة في أسعار الأغذية. وبناء عليه، يمكن اعتبار تقديرات المنظمة للتأثير العالمي لارتفاع أسعار الأغذية على الجوع، تقديرات أقل مما ينبغي. وعليه يمكن القول إن ارتفاع أسعار الأغذية أفضى إلى إضافة ٧٥ مليون آخرين من الجياع على الأقل، أي أشخاص حرموا من إمكانية الحصول على غذاء كاف على أساس يومي.

وبإتباع منهجية مغايرة، تشير تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية إلى أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية قد أسفر عن زيادة قدرها ١٣٣ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في ٧٠ بلدا شملها التحليل[١]. ويرجع الاختلاف الرئيسي بين النهجين المتبعين في تقديرات الجوع، إلى الطريقة التي اتبعت في حساب عدم المساواة في توزيع الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري. ومقارنة مع المنظمة، فإن وزارة الزراعة الأمريكية تستخدم حدا أدنى عاليا (وثابتا) كنقطة انتهاء لتحديد عتبة الجوع. فهي تستخدم قيمة قدرها ٢ ١٠٠ كيلو سعرات للفرد يوميا، بينما تتوقف القيمة التي تستخدمها المنظمة على توزيع العمر والجنس في كل بلد، وعادة ما تتراوح بين نقطة منخفضة قدرها ١ ٦٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ كيلو سعرات للفرد يوميا.

(١) وزارة الزراعة الأمريكية، ٢٠٠٨. *Food Security Assessment, 2007*, by S. Rosen, S. Shapouri, K. Quanbeck and B. Meade. Economic Research Service Report GFA-19 (متاح على الموقع التالي: www.ers.usda.gov/PUBLICATIONS/GFA19/GFA19.PDF).

القوى المحركة لارتفاع أسعار الأغذية

إثر الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ومواصلتها الارتفاع أكثر فأكثر في أوائل عام ٢٠٠٨، خضعت القوى التي تسببت في الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية للدراسة من مختلف المنظورات بغرض تصميم خيارات الاستجابة لها. ويسرد هذا القسم بعضا من القوى المحركة الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع أسعار الأغذية[١]. وتشير إسقاطات الأجل المتوسط إلى أنه في حين ينتظر استقرار أسعار الأغذية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وانخفاضها لاحقا، فإنها ستظل أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل ٢٠٠٤ في المستقبل المنظور[٢].

وتضاعف الرقم الإشاري لدى المنظمة لأسعار الأغذية الاسمية فيما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨. وبالأرقام الحقيقية، فإن هذه الزيادة أقل وضوحا، ولكنها مع ذلك مثيرة للاهتمام. وقد بدأ الرقم الإشاري لأسعار الأغذية الفعلية في الارتفاع في ٢٠٠٢، عقب أربعة عقود من اتجاهها نحو الانخفاض الملحوظ، ثم زادت بصورة حادة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، زادت أسعار الأغذية الفعلية بمقدار ٦٤ في المائة عن مستوياتها في ٢٠٠٢. والفترة الأخرى الوحيدة التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار الأغذية الفعلية، منذ بدء تجميع سلسلة البيانات هذه، كانت أوائل السبعينات في أعقاب أول أزمة نفط دولية.

والإجراءات المناسبة لمعالجة التأثيرات البشرية والاقتصادية لارتفاع أسعار الأغذية، سواء كانت هذه الإجراءات تدابير سياسات، أو قرارات استثمار، أو تدخلات طوارئ، تستدعي تفهما دقيقا للقوى المحركة التي قادت إليها. وهذه القوى المحركة كثيرة ومعقدة، كما أنها تشمل عوامل الطلب والعرض معا. ولقد تزامنت الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل التي يقوم عليها نمو الطلب على الأغذية، مع عوامل دورية أو مؤقتة قصيرة الأجل تؤثر بصورة معاكسة على إمدادات الأغذية، مما أفضى إلى أوضاع يظل فيها نمو الطلب على السلع الغذائية يفوق بكثير النمو في الإمدادات منها.

٦

تطور الأرقام الإشارية لدى المنظمة لأسعار الأغذية، ١٩٦١-٢٠٠٨

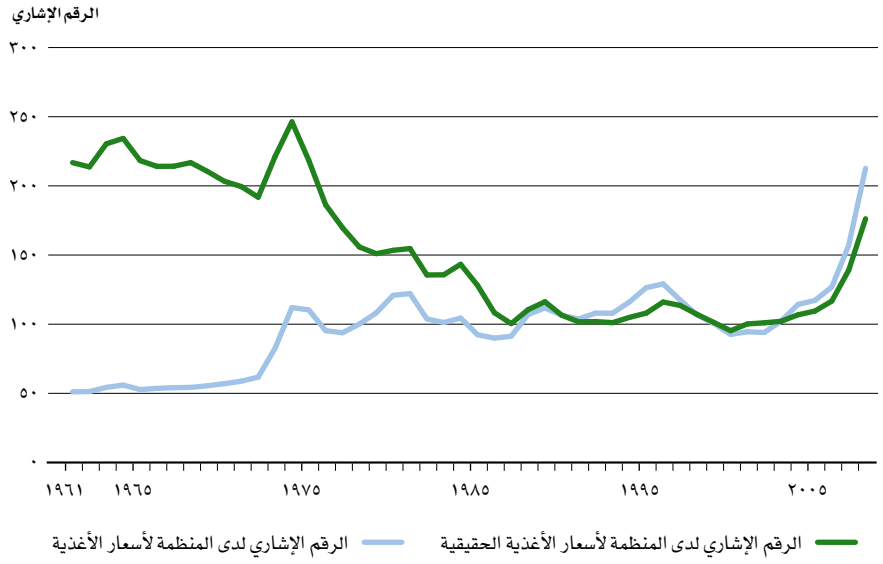

ملاحظة: ١٩٩٨–٢٠٠٠ = ١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٧

نسبة مخزونات الحبوب العالمية إلى الاستخدام

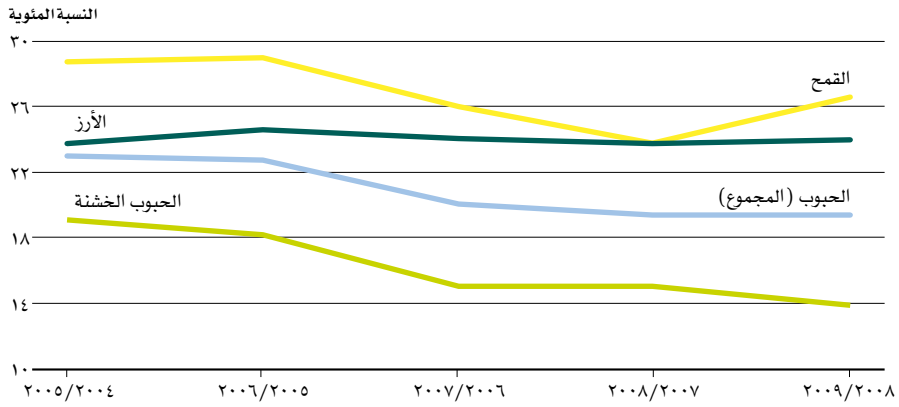

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

قوى العرض

مستويات المخزونات وتقلبات السوق: عمد العديد من كبار منتجي الحبوب في العالم (الصين والاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأمريكية) إلى تغيير سياساتهم الزراعية في السنوات الأخيرة. وتمثلت واحدة من نتائج ذلك في انخفاض ملحوظ في مستويات مخزونات الحبوب مقارنة مع سنوات سابقة. ويقدر أن نسبة مخزونات الحبوب العالمية إلى الاستخدام بلغت ١٩,٤ في المائة في الفترة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

أسعار الأغذية: من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية

يشير تحليل البيانات القطرية إلى التحويل غير الكامل للأسعار العالمية محسوبة بالدولارات الأمريكية، إلى الأسعار المحلية (محسوبة بالعملات المحلية). وحتى قبل ارتفاع الأسعار في ٢٠٠٨، كانت أسعار الحبوب العالمية قد سجلت ارتفاعا كبيرا في الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. وخلال هذه الفترة، زادت أسعار السوق العالمية لكل من الأرز والقمح والذرة بمعدل ٥٠ و ٤٩ و ٤٣ في المائة، على التوالي، بالأرقام الحقيقية بالدولار الأمريكي. بيد أن التحويل إلى الأسعار المحلية كان عادة غير مكتمل، حيث لم تسجل الأسعار بأرقام العملات المحلية ذات القدر من الارتفاع الذي شهدته أسعار السوق الدولية، كما هو الحال مع الأرز في بلدان آسيوية مختلفة.

وساهمت عدة عوامل في تثبيط هذا التحويل من الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. فقيمة الدولار الأمريكي ظلت لسنوات عديدة تتناقص مقابل طائفة من العملات، من بينها عملات الكثير من البلدان النامية. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، شهدت البلدان ذات الدخل المنخفض ارتفاعا حقيقيا في عملاتها بمعدل ٢٠ في المائة في المتوسط مقابل الدولار الأمريكي (مقارنة مع ١٨ في المائة في حالة البلدان ذات الدخل المرتفع). وألغى الارتفاع في سعر الصرف بعضا من الزيادات في أسعار السوق العالمية (محسوبة بالدولار الأمريكي) للواردات والصادرات الغذائية معا حتى عام ٢٠٠٧. كما أن بعض السياسات التجارية وغيرها من التدابير السلعية النوعية حدت بصورة أكبر من تحويل الأسعار.

وفي حين أن السياسات المحلية وحركة أسعار الصرف خففت من وطأة تأثير الزيادات في الأسعار العالمية لبعض الوقت، فإن الأسعار المحلية شهدت لاحقا زيادة كبيرة في الكثير من البلدان في أواخر ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨. هل حوّلت الزيادة مؤخرا في أسعار الحبوب الدولية إلى الاقتصاديات المحلية؟ الخبرات في سبعة بلدان آسيوية كبيرة، تأليف D.Dawe. ورقة عمل رقم ٠٨-٠٢، شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية (متاحة على الموقع التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/ai506e/ai506e00.pdf).

الأرز: تحويل أسعار المستهلكين

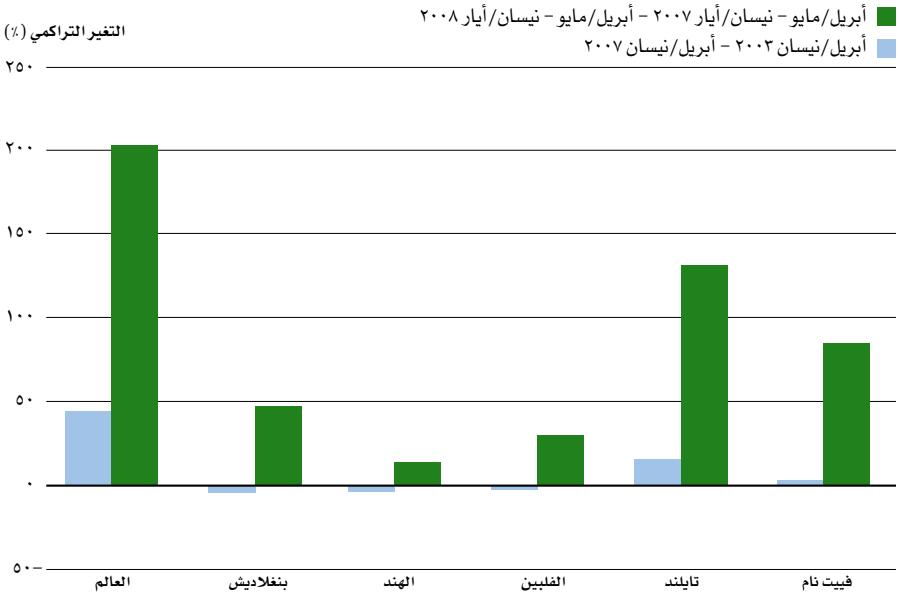

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢٠٠٨/٢٠٠٧، وهو أدنى مستوى لها خلال ثلاثة عقود. ويسهم انخفاض مستويات المخزونات في زيادة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية نظرا للشكوك التي تكتنف كفاية الإمدادات في أوقات نقص الإنتاج.

نقص الإنتاج: أثرت التقلبات المناخية الشديدة خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧، بما فيها حالات الجفاف والفيضانات، على البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب. وانخفض الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة ٣,٦ في المائة في ٢٠٠٥ وبنسبة ٦,٩ في المائة في ٢٠٠٦، قبل انتعاشه في ٢٠٠٧. وأفضت سنتان متتاليتان من انخفاض الغلات في سياق مستويات مخزونات منخفضة بالفعل، إلى نشوء أوضاع "مبعث قلق" للإمدادات في الأسواق العالمية. وزاد تعاظم الاهتمام بالتأثيرات المحتملة لتغير المناخ على مدى توافر الإمدادات الغذائية في المستقبل من حدة هذه المشاغل.

أسعار النفط: حتى منتصف عام ٢٠٠٨، تميزت الزيادة في أسعار الطاقة بالسرعة والحدة البالغتين، مع زيادة واحد من الأرقام الإشارية الرئيسية لأسعار السلع (مؤشر رويتر للطاقة – مكتب أبحاث السلع) بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ ٢٠٠٣. وثمة رابطة متبادلة وثيقة بين أسعار النفط والأغذية. وترتبت على الارتفاع الحاد في أسعار النفط ضغوط متزايدة على أسعار الأغذية في ضوء زيادة أسعار الأسمدة ثلاثة أضعاف تقريبا وزيادة تكاليف النقل إلى الضعف في ٢٠٠٦–٢٠٠٨. وكان لارتفاع أسعار الأسمدة تأثيرات معاكسة مباشرة على تكاليف الإنتاج واستعمال الأسمدة من جانب المنتجين، خاصة صغار المزارعين.

قوى الطلب

الطلب على الوقود الحيوي: أصبحت سوق الوقود الحيوي الناشئة مصدرا هاما للطلب على بعض السلع الزراعية، من بينها السكر والذرة والكسافا والبذور الزيتية وزيت النخيل. وقد تسبب اشتداد الطلب على هذه السلع في

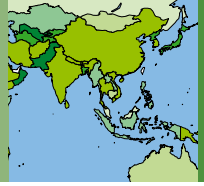

زيادة أسعارها زيادة هائلة في الأسواق العالمية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وفي حين أن السياسات الحكومية في بعض البلدان تدعم إنتاج واستهلاك الوقود الحيوي، فإن الزيادات في أسعار النفط الخام أسهمت بدورها في تصاعد الطلب على السلع الزراعية لأغراض المادة الوسيطة لتصنيع الوقود الحيوي. ويقدر أن إنتاج الوقود الحيوي سيستخدم نحو ١٠٠ مليون طن من الحبوب (٤,٧ في المائة من إنتاج الحبوب العالمي) في ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

أنماط الاستهلاك: شهد العقد الأول من القرن الحالي نموا اقتصاديا سريعا ومتواصلا وزيادة التوسع الحضري في عدد من البلدان النامية، كان أبرزها في الاقتصاديات الكبيرة الناشئة مثل الصين والهند. ويضم هذان البلدان وحدهما أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم. وتبعا لزيادة القوة الشرائية لمئات الملايين من الناس، زاد طلبهم العام على الأغذية. وأدى هذا الغنى الجديد أيضا إلى تغييرات في النظام الغذائي، وخاصة استهلاك قدر أكبر من اللحوم ومنتجات الألبان، التي تعتمد اعتمادا بالغا على مدخلات الحبوب.

بيد أنه لا يبدو أن ارتفاع أسعار السلع في الآونة الأخيرة كان مصدره هذه الأسواق الناشئة. فقد انخفضت واردات الصين والهند من الحبوب من نحو ١٤ مليون طن في المتوسط في أوائل الثمانينات إلى زهاء ٦ ملايين طن خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى أن التغييرات في أنماط الاستهلاك تمت تغطيتها إلى حد كبير من خلال الإنتاج المحلي. وفي حين أن من المحتمل أن يؤثر استمرار التنمية الاقتصادية القوية في كل من الصين والهند أكثر فأكثر على أسعار الأغذية، فإن ذلك لم يصبح بعد عاملا استثنائيا.

عوامل أخرى

السياسات التجارية: عمد عدد من الحكومات والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، في محاولة للحد من تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية على فئات السكان الضعيفة داخل البلدان، إلى اتخاذ تدابير زادت أحيانا من حدة تأثيرات الاتجاهات الأساسية، الوارد ذكرها آنفا، على أسعار الأغذية في الأسواق الدولية. وتبني قيود التصدير وحظره من قبل بعض البلدان أدى إلى خفض الإمدادات العالمية، وزاد من تفاقم حالات النقص وأضعف الثقة فيما بين الشركاء في التجارة. كما قللت هذه الإجراءات، في بعض البلدان، من حوافز المزارعين على الاستجابة للأسعار الدولية المرتفعة. كذلك أسهمت مضاربات إعادة التخزين أو التخزين المسبق من جانب المستوردين الكبار ذوي المركز النقدي القوي نسبيا، في ارتفاع الأسعار.

الأسواق المالية: أثر الاضطراب الذي ساد مؤخرا في أسواق الأصول التقليدية على أسعار الأغذية، تبعا لانخراط أنماط جديدة من المستثمرين في أسواق الاستثمارات المشتقة المرتكزة على السلع الزراعية، بأمل تحقيق عائد أفضل من العائد المتاح من الأصول التقليدية. كما أن النشاط التجاري العالمي في الصفقات الآجلة وصفقات الخيارات معا بلغ أكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية. وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧، زاد بنسبة ٣٠ في المائة عما كان عليه في العام السابق.

وهذا المستوى العالي من نشاط المضاربات في أسواق السلع الغذائية قاد بعض المحللين إلى القول بأن زيادة المضاربات شكلت عاملا هاما في ارتفاع أسعار الأغذية. بيد أنه من غير الواضح ما إذا كانت المضاربات أدت إلى ارتفاع الأسعار أو أن هذا السلوك جاء نتيجة ارتفاع الأسعار على أية حال. وفي الحالتين، يمكن أن تكون تدفقات الأموال الكبيرة هي الدافع، جزئيا، إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة تقلباتها. وثمة حاجة إلى مزيد من الدراسة. ودور المستثمرين الماليين في التأثير على أسعار الأغذية، وما إذا كانت هناك حاجة إلى قواعد رقابية ملائمة للحد من تأثير فقاعات المضاربة على أسعار الأغذية، هي قضايا موضع اهتمام بصورة متزايدة.

هل ستستمر الأسعار المرتفعة؟

حقق إنتاج الحبوب بعض الانتعاش، حيث زاد بنسبة ٤,٧ في المائة في ٢٠٠٧، ويتوقع أن يزيد بنسبة ٢,٨ في المائة في ٢٠٠٨. بيد أنه في حين من المحتمل أن تنخفض أسعار الأغذية عن مستوياتها العالية الحالية بالنظر إلى خمود بعض العوامل قصيرة الأجل الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، فمن المنتظر أن تظل الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية خلال العقد القادم أعلى من المستويات التي كانت عليها خلال السنوات العشر السابقة.

وتنبني هذه التوقعات على ثلاثة افتراضات رئيسية. أولا، من المتوقع استمرار النمو الاقتصادي في العالم النامي، خاصة في الاقتصاديات الكبيرة الناشئة، بمعدل يصل إلى نحو ٦ في المائة سنويا، مما يزيد بدرجة أكبر من القوة الشرائية والتغييرات في الأفضليات الغذائية لمئات الملايين من المستهلكين. ثانيا، سيواصل الطلب على الوقود الحيوي، في الأرجح، نموه السريع الذي يوجهه، جزئيا، ارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية والتطورات البطيئة في تبني أنواع الوقود الحيوي والتكنولوجيات من الجيل الثاني على نطاق واسع. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، التي ستكرس لزراعة الكتلة الحيوية لأغراض الوقود الحيوي السائل، قد تتضاعف ثلاث مرات خلال العشرين سنة القادمة[٣]. ثالثا، علاوة على معوقات الأراضي والمياه، فإن زيادة تكاليف الإنتاج، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأسمدة وتصاعد تكاليف النقل الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، ستؤثر سلبا في الأرجح على إنتاج الأغذية، مما يضاعف تحديات تلبية الطلب العالمي على الأغذية[٤].

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

تقييم الجوع في العالم: تقديرات منقحة

عرض عام عالمي

تؤكد تقديرات المنظمة طويلة الأجل لنقص التغذية على المستويين الإقليمي والقطري من ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣–٢٠٠٥ (باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT) التقدم غير الكافي الذي أنجز صوب تحقيق أهداف تخفيض الجوع التي أرساها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية حتى قبل ظهور التأثير السلبي للارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية. وعلى الصعيد العالمي، عانى ٨٤٨ مليون شخص من الجوع المزمن في ٢٠٠٣–٢٠٠٥، وهي أحدث فترة توافرت عنها البيانات من كل قطر على حدة. ويزيد هذا العدد قليلا على ٨٤٢ مليون شخص عانوا نقص التغذية في ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس لكل من مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

وتعيش الغالبية العظمى ممن يعانون نقص التغذية في العالم في البلدان النامية، التي كانت موطن ٨٣٢ مليون شخص ممن يعانون الجوع المزمن في ٢٠٠٣–٢٠٠٥. ومن بين هؤلاء البشر، يعيش ٦٥ في المائة في سبعة بلدان فقط، وهي الهند، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنغلاديش، إندونيسيا، باكستان وإثيوبيا. ومن الجلي أن إحراز تقدم في هذه البلدان التي تضم أعدادا ضخمة من السكان، سيكون له أثر هام على تخفيض الجوع عموما في العالم. ومن بين هذه البلدان، حققت الصين تقدما ملحوظا في تخفيض نقص التغذية إثر سنوات من النمو الاقتصادي السريع.

وتظل أعلى نسبة لمن يعانون الجوع من مجموع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعاني واحد من كل ثلاثة من السكان الجوع المزمن. وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تواصل تحقيق تقدم ملحوظ في تخفيض الجوع قبل حدوث الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية؛ وتظل جنبا إلى جنب مع شرق آسيا وشمال أفريقيا الأقاليم التي تتميز بأدنى مستويات نقص التغذية في العالم النامي (الجدول ١، صفحة ٤٨).

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

زاد عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٢٠٠ مليون نسمة بين أوائل التسعينات و٢٠٠٣–٢٠٠٥، ليصل إلى ٧٠٠ مليون نسمة. وحملت هذه الزيادة الكبيرة، مترافقة مع تنمية غير كافية عموما وفي القطاع الزراعي، عبئا على جهود تخفيض الجوع. بيد أنه في حين أن العدد الشامل لمن يعانون نقص التغذية في الإقليم زاد بنحو ٤٣ مليون نسمة (من ١٦٩ مليونا إلى ٢١٢ مليونا)، فإن أفريقيا

٨

عدد ناقصي التغذية في العالم، ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالملايين)

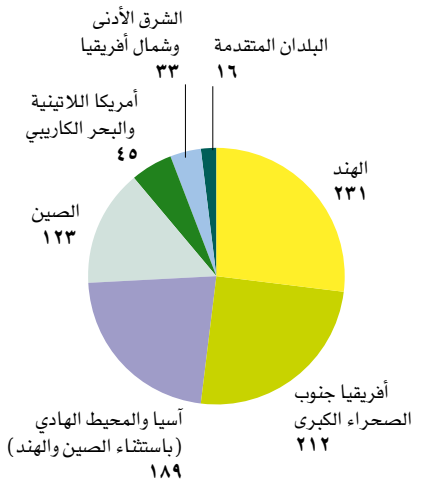

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٩

نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠٠٣-٢٠٠٥

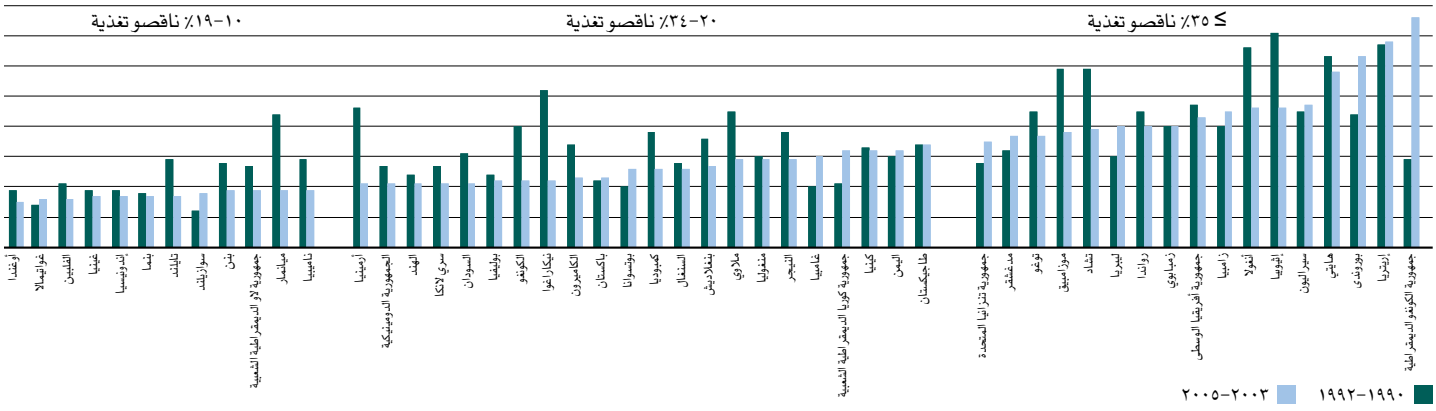

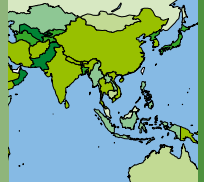

تقديرات منقحة لنقص التغذية

مقارنة مع التقديرات الواردة في إصدار عام ٢٠٠٦ من هذا التقرير، فإن بيانات كل من فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢، وما أعقبها من فترات، عدلت استنادا إلى أحدث معايير متطلبات الطاقة البشرية وإحصاءات السكان الجديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والمضمنة في تقديرات المنظمة لنقص التغذية. ويعرض "الملحق الفني" التأثير العام للتغييرات في هذه الإحداثيات الرئيسية، وكيف أنها أثرت على التقديرات (الصفحات ٤٥-٤٧). وينبغي التأكيد على أن التحليل في هذا القسم لم يأخذ في الاعتبار تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية.

جنوب الصحراء الكبرى حققت بعض التقدم صوب تخفيض نسبة من يعانون الجوع المزمن (هبطت من ٣٤ إلى ٣٠ في المائة).

وحدث معظم الزيادة في عدد الجياع في أفريقيا جنوب الصحراء في بلد واحد، هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعدد من يعانون الجوع المزمن في هذا البلد قفز من ١١ مليون شخص إلى ٤٣ مليون شخص، كما أن نسبة نقص التغذية ارتفعت من ٢٩ إلى ٧٦ في المائة، وكل ذلك بسبب النزاعات المستمرة وواسعة النطاق. وارتفع عدد من يعانون نقص التغذية في ٢٥ بلدا أخرى في الإقليم، وذلك منذ ١٩٩٠-١٩٩٢، الأمر الذي يضع الإقليم في مواجهة تحد كبير فيما يتعلق بالتحرك السريع صوب بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذات الوقت، فإن العديد من البلدان التي حققت تخفيضات هائلة في نسبة من يعانون نقص التغذية، هي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل هذه البلدان غانا، الكونغو، نيجيريا، موزامبيق وملاوي، حيث كانت غانا هي البلد الوحيد الذي بلغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية معا. ويعزى العامل الرئيسي لنجاح غانا إلى النمو القوي في الاقتصاد عموما وفي القطاع الزراعي بوجه خاص. وحقق إجمالي الناتج المحلي الزراعي في غانا نموا متواصلا دعمته السياسات التي توفر عائدا كبيرا للمنتجين، والارتفاع النسبي في أسعار الكاكاو. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا أن عدد من عادوا إلى ممارسة الزراعة في غانا يتجاوز ضعف عدد من تركوها.

وفي البلدان الأفريقية الأربعة عشر التي تواصل المسار الصحيح صوب بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض انتشار الجوع إلى نصف مستواه بحلول عام ٢٠١٥، حقق القطاع الزراعي نموا متواصلا وسريعا نسبيا، اتسم بمكاسب في القيمة المضافة الزراعية، وإنتاج الأغذية، وإنتاج الحبوب وغلات الحبوب. ويمثل ذلك نقيضا واضحا عن البلدان الأفريقية الأربعة عشر الأخرى التي إما أنها أخفقت في تخفيض معدلات نقص التغذية، أو أنها شهدت زيادة في هذه المعدلات منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وقد انخفض الإنتاج الغذائي انخفاضا حادا في هذه البلدان، في حين زادت القيمة الزراعية المضافة تدريجيا بما يقل عن ربع المعدل الذي حققته المجموعة الأكثر نجاحا. والأمر الهام، هو أن العديد من البلدان التي حققت نجاحا هي بلدان خارجة لتوها من عقود من الحروب الأهلية والنزاعات، مما يقف شاهدا باهرا على أهمية السلام والاستقرار السياسي في تخفيض الجوع.

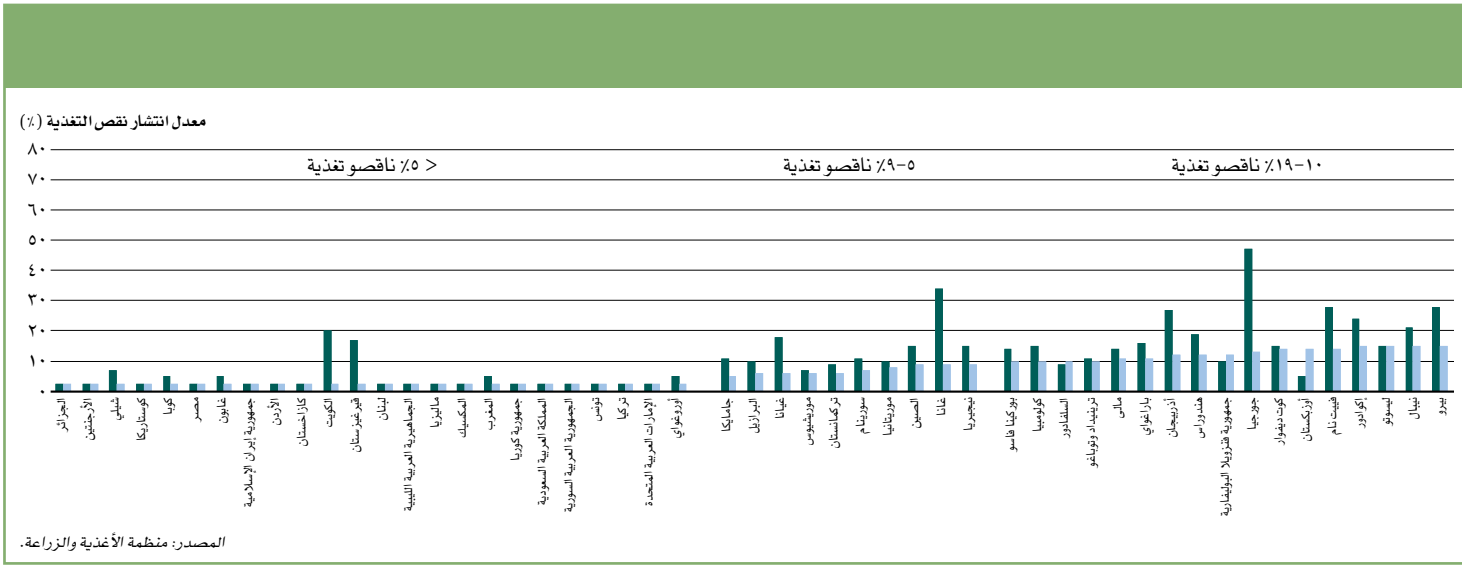

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

١٠

الاتجاهات الإقليمية الفرعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

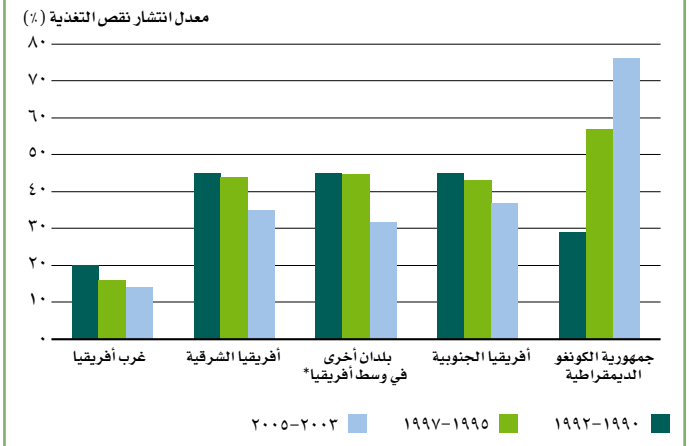

* باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١١

نمو الزراعة لأفضل وأسوأ أداء في أفريقيا

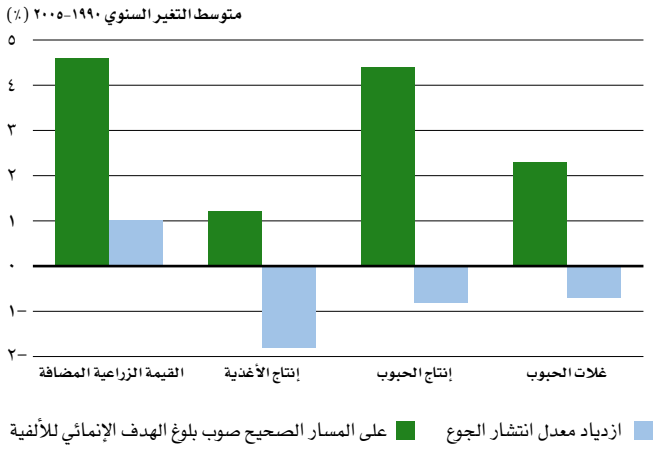

المصدر: البنك الدولي.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

حققت أمريكا الجنوبية، من بين جميع الأقاليم الفرعية، أكبر نجاح في تخفيض الجوع، حيث قطعت ١٠ بلدان من مجموع ١٢ بلدا شوطا بعيدا صوب بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

واستطاعت خمسة بلدان في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين وشيلي وغيانا وبيرو وأوروغواي)، بفضل مستويات الدخل القومي العالية نسبيا، والنمو الاقتصادي القوي والنمو القوي في إنتاجية القطاع الزراعي، بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

بيد أن التقدم لم يكن متسقا بنفس الدرجة في بلدان أخرى في الإقليم. وانضمت كوستاريكا وجامايكا والمكسيك إلى كوبا في قائمة البلدان التي نجحت، في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، في بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ومن جهة ثانية، ظلت السلفادور وغواتيمالا وهايتي وبنما تعاني صعوبات في مجال تخفيض انتشار الجوع. وعلى الرغم مما تواجهه هايتي من استمرار المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن الفقر والجوع، إلا أنها شهدت انخفاضا ضئيلا في معدلات نقص التغذية منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. بيد أنها في ضوء معاناة ٥٨ في المائة من السكان من الجوع المزمن، تظل تمثل أعلى مستويات لنقص التغذية في العالم.

١٢

نقص التغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

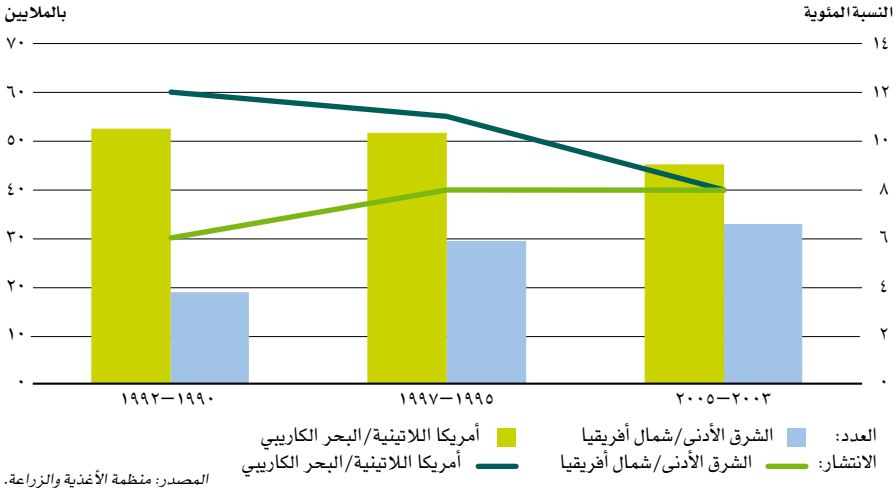

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تتسم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في المعتاد، بأدنى مستويات لنقص التغذية في العالم النامي. بيد أنه فيما يتعلق بالشرق الأدنى ككل، كان للنزاعات

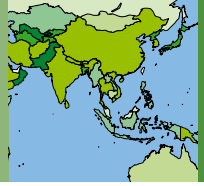

أثر هام، حيث تضاعف تقريبا عدد من يعانون نقص التغذية من ١٥ مليون شخص في ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٨ مليون شخص في ٢٠٠٣–٢٠٠٥. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى النزاعات في كل من أفغانستان والعراق، حيث زاد عدد من يعانون نقص التغذية بنحو ٤,٩ و ٤,١ مليون شخص، على التوالي. كذلك زاد عدد من يعانون نقص التغذية في اليمن، حيث يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص (٦,٥ مليون شخص) الجوع المزمن.

وفيما يتعلق بشمال أفريقيا، تشير تقديرات المنظمة إلى أن زهاء ٣ في المائة من إجمالي السكان ظلوا يعانون الجوع المزمن في ٢٠٠٣–٢٠٠٥ (٤,٦ مليون شخص مقابل ما يزيد قليلا على ٤ ملايين في ١٩٩٠–١٩٩٢). وفي حين أن معدلات انتشار نقص التغذية منخفضة عموما، إلا أنه لابد لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأكمله من العمل على تخفيض عدد من يعانون الجوع المزمن من ٣٣ مليون شخص في ٢٠٠٣–٢٠٠٥، إلى أقل من ١٠ ملايين بحلول عام ٢٠١٥ تحقيقا لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

آسيا والمحيط الهادي

أظهر إقليم آسيا والمحيط الهادي، كغيره من أقاليم العالم الأخرى، أوضاعا متباينة من نماذج النجاح ومن النكسات فيما يتعلق بتخفيض الجوع. وسجلت آسيا تقدما متواضعا في تخفيض انتشار الجوع (من ٢٠ إلى ١٦ في المائة) وانخفاضا متواضعا في عدد الجياع (من ٥٨٢ مليون شخص إلى ٥٤٢ مليون شخص). بيد أنه في ظل الأعداد الضخمة من السكان والتقدم البطئ نسبيا في تخفيض الجوع، مازالت نسبة الثلثين من الجياع في العالم يعيشون في آسيا. ومن بين الأقاليم الفرعية، عانى إقليم جنوب آسيا ووسط آسيا انتكاسات في مجال تخفيض الجوع بعد تحقيق تقدم مبدئي في بعض البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من السكان (مثل الهند وإندونيسيا وباكستان، أنظر الجدول ١، صفحة ٤٨). وعلى الصعيد الإيجابي، واصل إقليم جنوب شرق آسيا الفرعي المسار الصحيح صوب بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض الجوع، وإن تكن فييت نام هي البلد الوحيد الذي حقق هذا الهدف بحلول ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وحقق بعض البلدان، ومن بينها تايلند وفييت نام تقدما ملحوظا نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو الأكثر طموحا.

١٣

التقديرات المنقحة لناقصي التغذية في الصين والهند

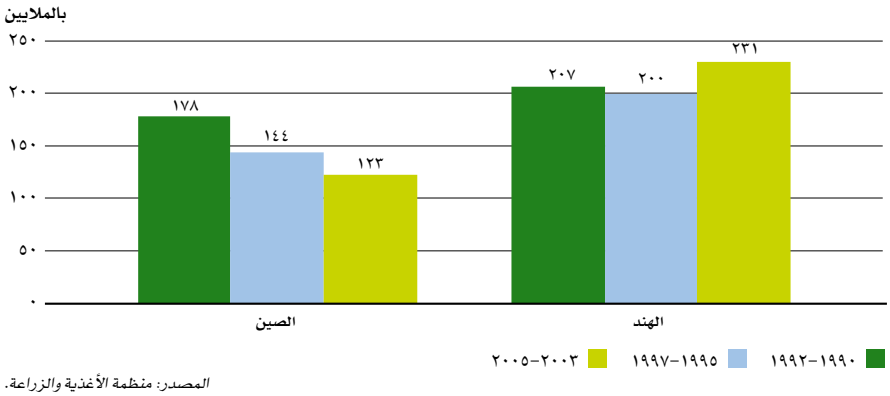

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٤

الهند: متطلبات الطاقة الغذائية تتجاوز الإمدادات

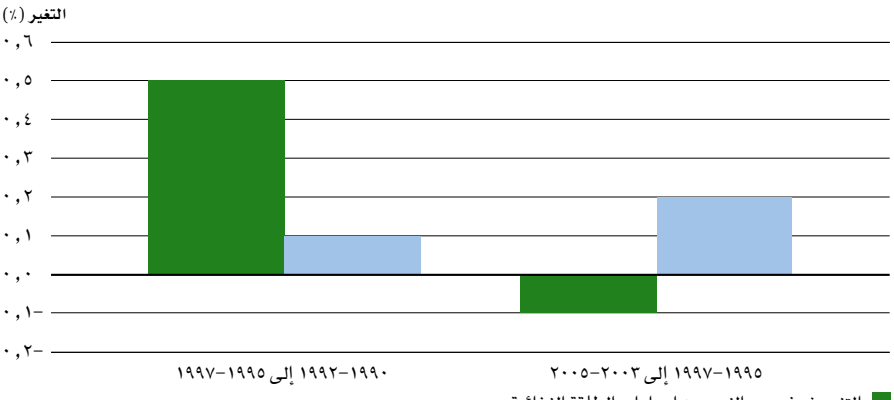

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الصين والهند

تمثل كل من الصين والهند معا، بحكم حجمهما، نسبة ٤٢ في المائة من مجموع من يعانون الجوع المزمن في العالم النامي. وتستحق أهمية كل من الصين والهند في إطار الصورة العامة بعض التحليل للقوى المحركة الرئيسية الكامنة وراء اتجاهات الجوع.

وعقب تحقيق مكاسب باهرة بين ١٩٩٠–١٩٩٢ ومنتصف التسعينات، تباطأ في الهند

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

١٥

التقدم والانتكاسات: نسبة ناقصي التغذية وانتشار نقص التغذية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥

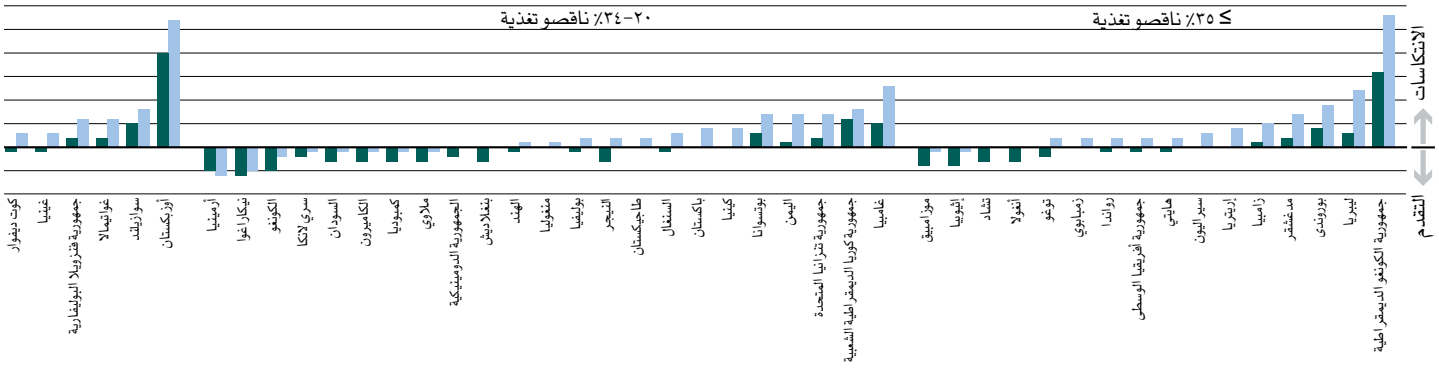

معدل عدد ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى عددهم في ١٩٩٠-١٩٩٢ (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = ٠,٥)

معدل نسبة ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى نسبتهم في ١٩٩٠-١٩٩٢ (الهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥)

١٦

التقدم والانتكاسات في تخفيض نقص التغذية

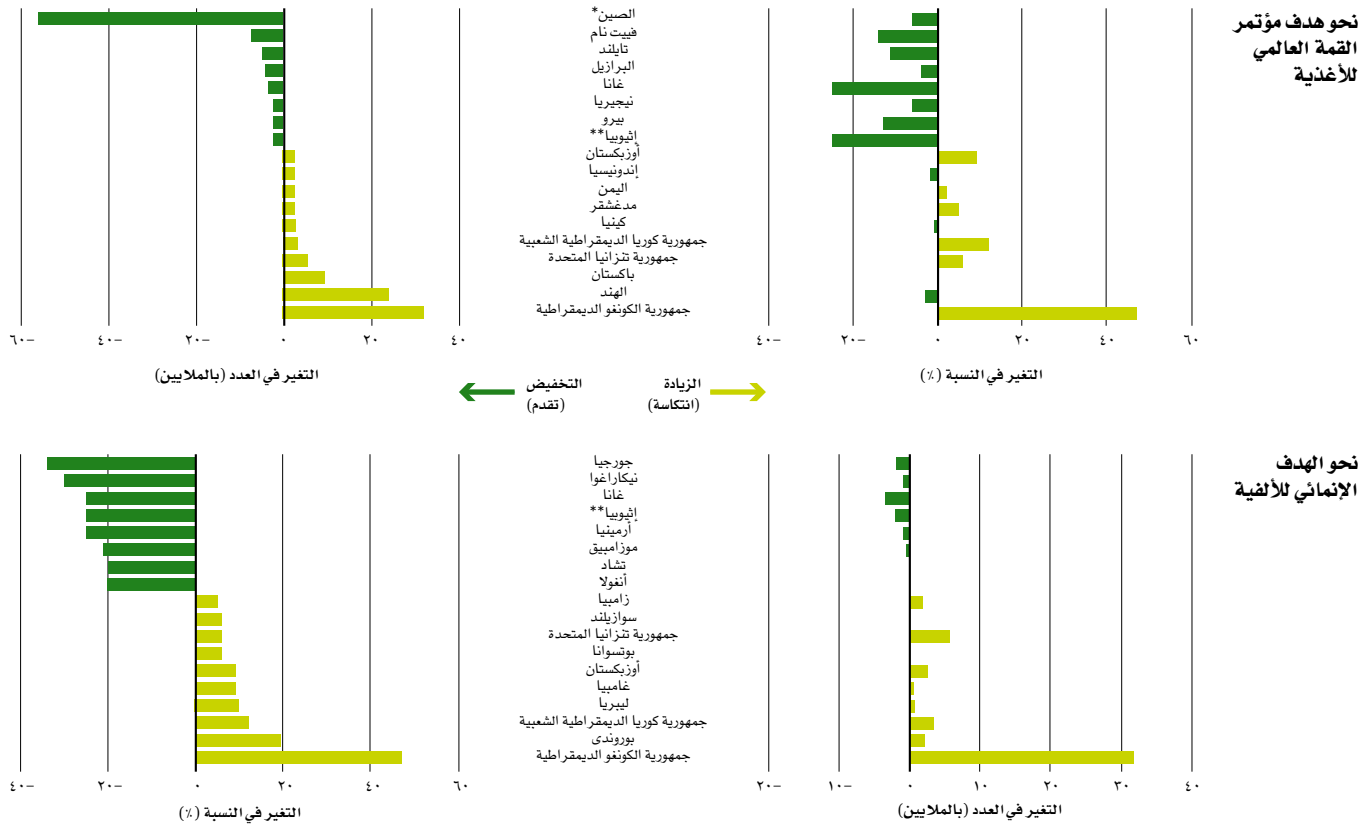

* تشمل مقاطعة تايوان في الصين.

** تقديرات جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا استخدمت للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

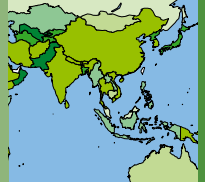

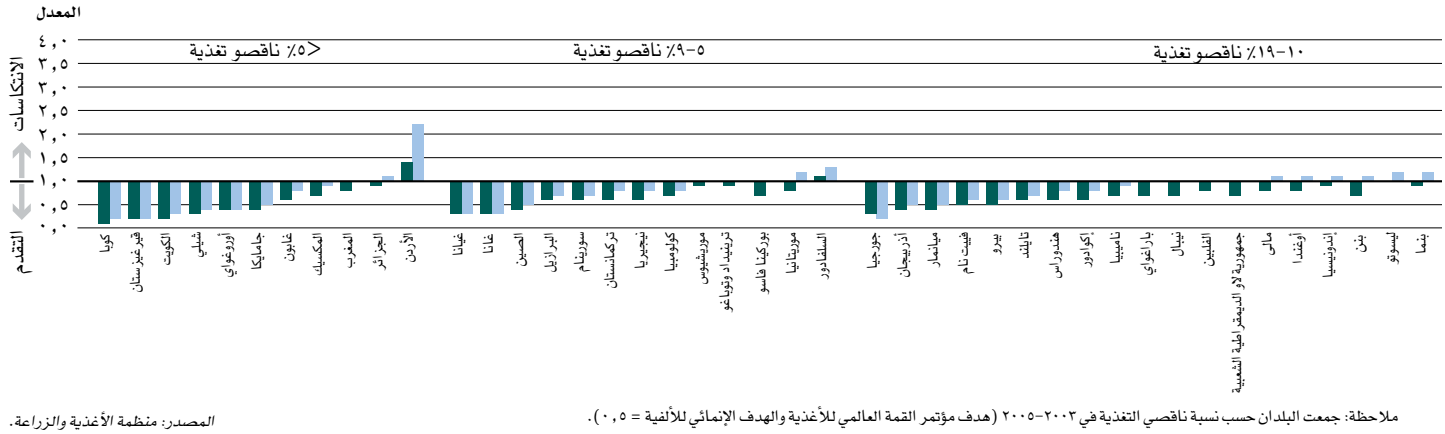

ملاحظة: جمعت البلدان حسب نسبة ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التقدم نحو تخفيض الجوع منذ ١٩٩٥-١٩٩٧ تقريبا. وتعني النسبة العالية لمن يعانون نقص التغذية في فترة الأساس (٢٤ في المائة) مترافقة مع المعدلات العالية لنمو السكان، أن الهند واجهت مهمة عسيرة في تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية (الجدول ١، صفحة ٤٨).

ويمكن أن يعزى نشوء الزيادة في عدد من يعانون نقص التغذية في الهند إلى التباطوء (بل وحدوث تراجع ضئيل) في نمو نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية للاستهلاك البشري منذ ١٩٩٥-١٩٩٧. وعلى صعيد الطلب، ارتفع معدل العمر المرتقب من ٥٩ إلى ٦٣ عاما منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. وترتب على ذلك تأثير هام على التغيير العام في هيكل السكان، مما أسفر في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ عن معدلات نمو في الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية فاقت بكثير الإمدادات من الطاقة الغذائية.

وأسفرت توليفة تراجع معدل نمو نصيب الفرد من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية وزيادة نصيب الفرد من متطلبات الطاقة الغذائية، عن زيادة قدرها نحو ٢٤ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في الهند في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ مقارنة مع فترة الأساس. وتبلغ الاحتياجات الغذائية للسكان الطاعنين في السن زهاء ٦,٥ مليون طن سنويا بالمعادل من الحبوب. ومع ذلك، انخفضت معدلات الجوع في الهند من ٢٤ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢١ في المائة في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وهو دليل على تحقيق تقدم نحو بلوغ هدف تخفيض الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية.

التقدم والانتكاسات حسب البلدان

في ضوء استمرار عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ على نفس المستوى الذي كان عليه تقريبا في فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢، والزيادة الحادة في هذا العدد في ظل ارتفاع أسعار الأغذية، فإن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض هذا العدد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أصبح تحديا كبيرا. وبالكاد نجحت بالفعل نسبة الثلث من البلدان النامية المندرجة في تقديرات المنظمة، في تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. ومن بين هذه النسبة، كانت ٢٥ بلدا فقط على المسار الصحيح في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، قبل بداية ارتفاع أسعار الأغذية، نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وسيصبح التحدي أكبر إذا ما استمر ارتفاع أسعار الأغذية، مما يضع عبئا ثقيلا على جهود مكافحة الجوع.

معدلات الرصد الرئيسية

ترمي أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية إلى "تخفيض الجوع إلى النصف" بحلول عام ٢٠١٥. ودعا مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ إلى تخفيض عدد الجياع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، بينما التزمت البلدان، بموجب الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية "بتخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥". ولقياس التقدم أو الانتكاس فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف، تجري المنظمة حساب مجموعة بسيطة من النسب لكل بلد، وقسمة أحدث رقم أو نسبة لعدد الجياع بالرقم النظير في فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢. وتعني قيمة ٠,٥ (النصف) أنه أمكن تحقيق "تخفيض الجوع إلى النصف". وتعني قيمة تقل عن ١,٠ أنه أمكن تحقيق تقدم، في حين تعني قيمة تتجاوز ١,٠ حدوث انتكاس. ويعرض الشكل ١٥ القيم لأهداف تخفيض الجوع لكل من مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية بصورة منفصلة لكل بلد (ترد البيانات في الجدول ١، صفحة ٤٨).

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

النقاط الساخنة وحالات الطوارئ

أبرز التحليل السابق للاتجاهات طويلة الأجل لنقص التغذية الانتشار الملحوظ للجوع المزمن في بلدان عانت أزمات غذائية على مدى سنوات عديدة متعاقبة. والأزمات الغذائية قد تنشب في أي وقت وفي أي مكان من العالم نتيجة الظروف المناخية المعاكسة، والكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية، والنزاعات، أو أية توليفة من هذه العوامل. ودعما للعمل في التوقيت المناسب لتخفيف – والرغبة في تلافي – احتمالات مزيد من التدهور في أوضاع الأمن الغذائي في البلدان المتضررة، يعمل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة على الرصد المستمر للأوضاع في جميع القارات، ويحتفظ بقائمة للبلدان التي تعاني أزمات. وتبقى بلدان كثيرة في قائمة النظام العالمي لزمن طويل، أو تظهر مرارا في القائمة، وتعد بلدان "نقاط الجوع الساخنة" – المناطق التي تعاني فيها نسبة كبيرة من السكان بصورة حادة من استمرار الجوع وسوء التغذية أو وتيرتهما المتكررة. ويظهر الشكل ١٧ خريطة للبلدان التي تعاني أزمات تستلزم مساعدة خارجية (٣٣ بلدا في أغسطس/آب ٢٠٠٨).

وإجراء تحليل ارتجاعي لطبيعة الأسباب الكامنة وراء الأزمات الغذائية الماضية والحاضرة أمر جوهري لصياغة تدخلات الطوارئ وتدابير السياسات الملائمة لمعالجة نقاط الجوع الساخنة. ويوفر هذا التحليل الأساس لتقدير تأثير الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية والأغذية والوقود على البلدان التي تعاني بالفعل أزمات (وعلى غيرها من البلدان الكثيرة المعرضة بدرجة كبيرة لتأثيرات صدمات الأسعار). وبالنظر إلى الشكوك التي تكتنف تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على البلدان والأسر والأفراد في كافة أرجاء العالم، بات التفريق بين البلدان التي تعاني بالفعل "أزمة" وغيرها من البلدان "المعرضة للخطر" أقل وضوحا، مما يمثل سلسلة من التحديات فيما يتعلق برصد الأزمات الغذائية وشيكة الوقوع والإنذار المبكر عنها في التوقيت المناسب وعلى النحو الملائم.

١٧

البلدان التي تواجه أزمات غذائية

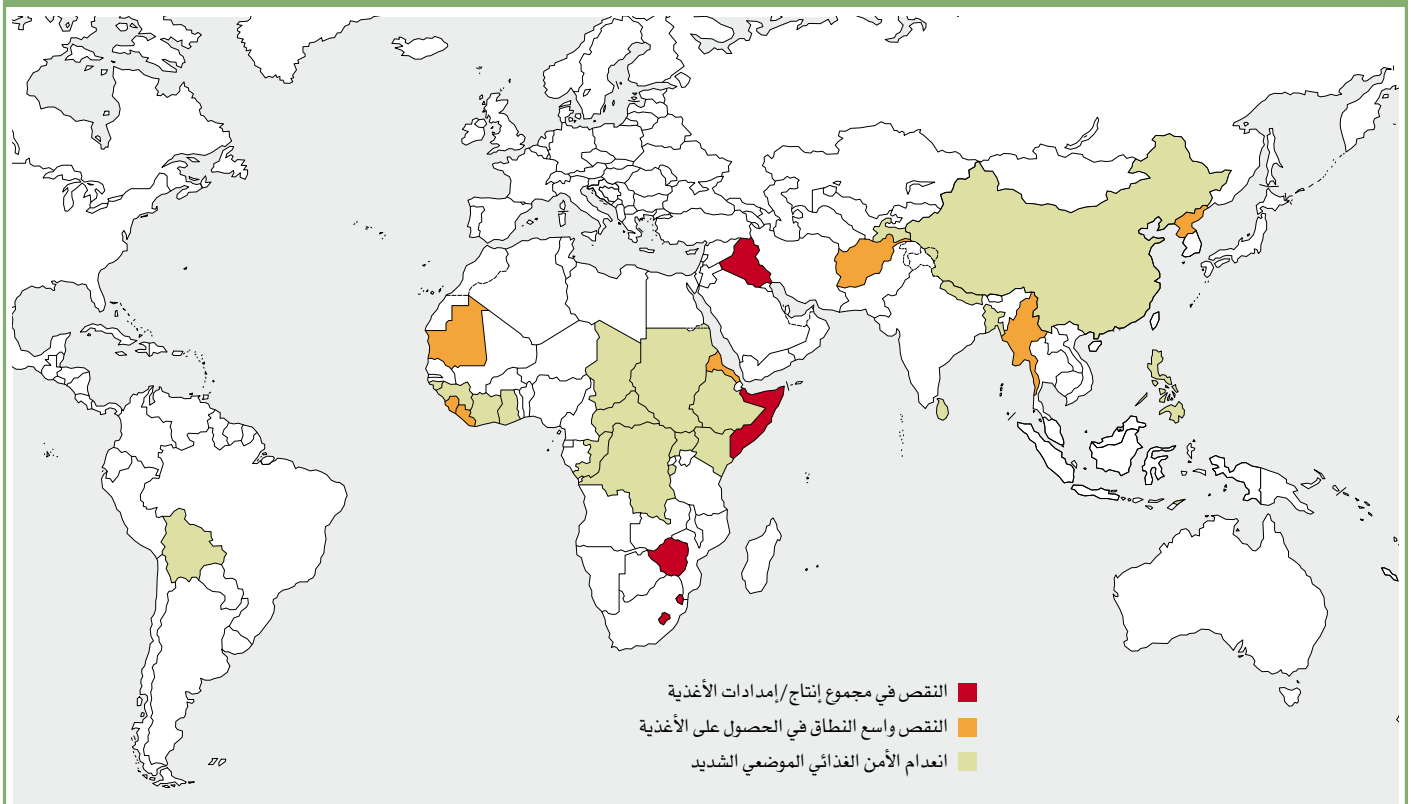

ملاحظة: حتى أغسطس/آب ٢٠٠٨.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

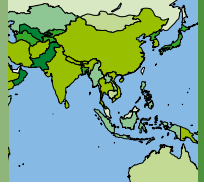

اتجاهات الأزمات

واجه عدد قياسي من البلدان (٤٧) في عام ٢٠٠٧ أزمات غذائية تستلزم المساعدة الطارئة، منها ٢٧ بلدا في أفريقيا، و١٠ في آسيا، والبلدان العشرة الباقية في أجزاء أخرى من العالم. وخلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠، واجه ١٥ بلدا أفريقيا في المتوسط أزمات غذائية سنوية؛ وارتفع هذا الرقم منذ تلك الفترة إلى زهاء ٢٥ بلدا منذ ٢٠٠١. وتظل بلدان كثيرة، بعد أن تكون قد واجهت انعدام أمن غذائي خطير في واحد من المواسم، مدرجة لسنوات عديدة في القائمة نظرا لتباطؤ زوال تأثيرات الجفاف و/أو النزاعات وانخفاض المرونة. وتظهر بلدان أخرى بصورة متقطعة على القائمة وتستدعي رصدا متأنيا.

وفي ضوء تزايد عدد البلدان التي تواجه أزمات غذائية خلال العقدين الماضيين، فقد أصبحت الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات أكثر تعقيدا. وفي الكثير من الحالات، زادت الكوارث التي من صنع الإنسان من تفاقم الكوارث الطبيعية، فاتحة الباب لأزمات معقدة وطويلة الأجل. وفي حالات أخرى، فإن الكوارث الطبيعية فاقمت من حدة الكوارث التي من صنع الإنسان. وكانت الكوارث الطبيعية هي السبب الأول لانعدام الأمن الغذائي حتى أوائل التسعينات، بينما أصبحت الأزمات من صنع الإنسان هي الغالبة في السنوات العشر الأخيرة.

الكوارث الطبيعية: يمكن تصنيف الكوارث الطبيعية إلى فئة "بداية بطيئة" (كالجفاف أو فترات الجفاف المطولة) أو "بداية مفاجئة" (كالسيول والأعاصير الحلزونية والأعاصير والزلازل والثوران البركاني). وفي حين أن نسبة الكوارث الطبيعية قد تناقصت بمرور الزمن، فإن بيانات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة تشير إلى أن الكوارث المفاجئة – خاصة السيول – زادت من ١٤ في المائة لجميع الكوارث الطبيعية في الثمانينات إلى ٢٠ في المائة في التسعينات و٢٧ في المائة منذ ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، زادت حالات السيول من نحو ٥٠ سنويا في منتصف الثمانينات إلى أكثر من ٢٠٠ حاليا[٥]. وعلى النقيض من ذلك، ثمة انخفاض في حالات الطوارئ الغذائية التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية ذات البداية البطيئة. ولما كانت الطوارئ ذات البداية المفاجئة لا تتيح وقتا كافيا للتخطيط والاستجابة لها مقارنة مع ذات البداية البطيئة، فإن هذه الاتجاهات لها انعكاسات هامة على تدابير التخفيف من حدتها وعلى حشد ما يلزم من موارد للتأهب (والاستجابة) للطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح وحماية نظم المعيشة.

١٨

أسباب حالات الطوارئ الغذائية، ١٩٨١-٢٠٠٧

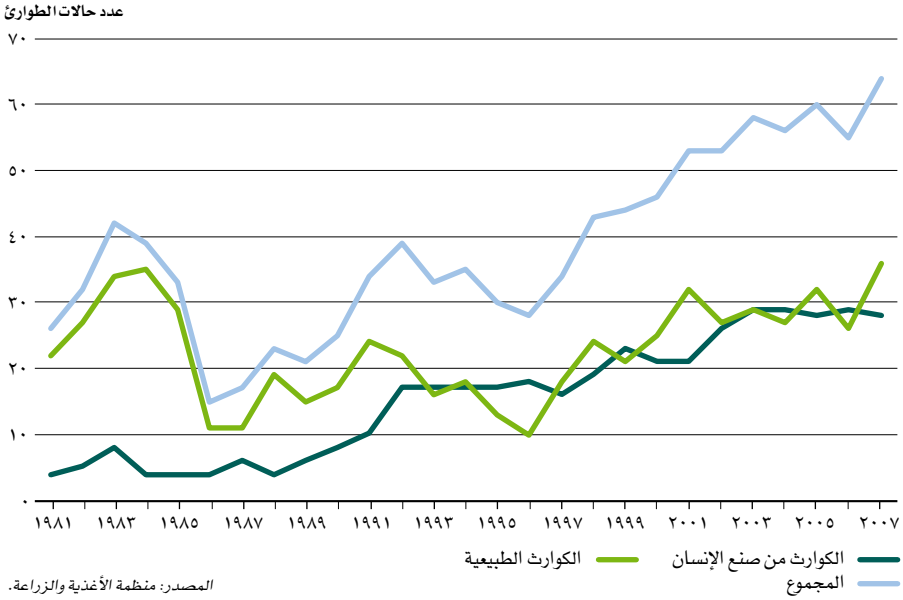

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٩

التغير في طبيعة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان

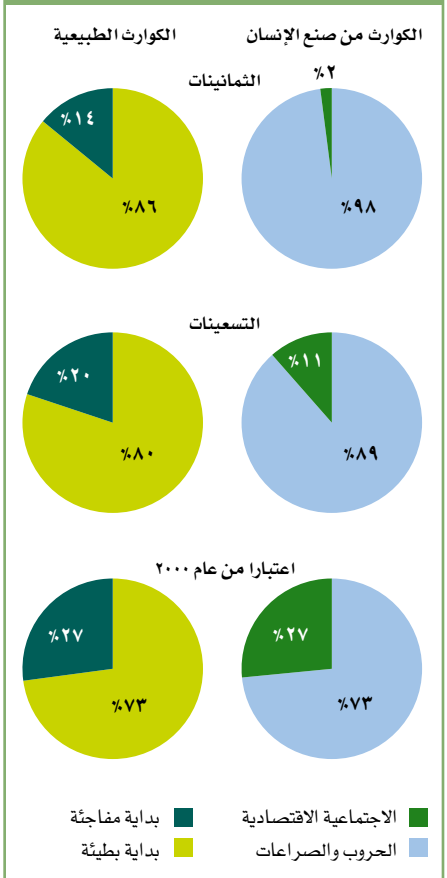

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

العوامل الاجتماعية الاقتصادية: يمكن تقسيم الأزمات التي من صنع الإنسان إلى أزمات الحروب أو المرتبطة بالنزاعات وتلك الكوارث التي تنشأ في معظم الحالات من الصدمات الاجتماعية الاقتصادية. وهذه الأخيرة يمكن أن تنبثق بدورها عن عوامل داخلية (مثل ضعف السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، أو النزاعات بشأن ملكية الأراضي، أو تدهور أوضاع الصحة العامة) أو عن طريق عوامل خارجية. وقد تشمل العوامل الخارجية انهيار أسعار الصادرات السلعية لبلد ما، مما يفضي إلى خسائر في عائدات الصادرات أو إلى زيادة حادة في أسعار السلع الغذائية المستوردة (كما حدث في السنتين الماضيتين). ولقد ارتفعت النسبة المقارنة للأزمات الغذائية الناجمة عن عوامل اجتماعية اقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية من نحو ٢ في المائة في الثمانينات إلى ١١ في المائة في التسعينات وإلى ٢٧ في المائة منذ ٢٠٠٠. وفي حين انخفضت النسبة المقارنة للبلدان التي تواجه أزمات غذائية بسبب الحروب والنزاعات، فقد ارتفع الرقم المطلق لهذه الأزمات في ذات الفترة مع حدوث خسائر هائلة في الأرواح ودمار الأصول ونزوح السكان.

أبعاد جديدة للضعف

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى إلحاق الضرر بالبلدان بأشكال مختلفة، إلا أن تأثير ارتفاع الأسعار كان على أشده في البلدان التي تواجه نقصا هيكليا في إنتاج الأغذية، حيث المداخيل منخفضة وحيث تنفق أغلبية الأسر نسبة عالية من ميزانياتها المحدودة على الغذاء. وتتسم هذه البلدان بالفعل بمعدلات عالية من نقص التغذية. ومعظمها يندرج في نطاق تصنيف استحدثته المنظمة في السبعينات (في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية السابقة) تحت اسم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[٦]. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٨ أن ينفق ما مجموعه ٨٢ بلدا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض قرابة ١٦٩ مليار دولار أمريكي على واردات الأغذية، مقارنة مع ١٢١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة. والارتفاع في نسبة مكون الحبوب الخشنة الأساسية من وارداتها الغذائية هو أكبر بكثير، إذ يبلغ ٥٠ في المائة. وبنهاية عام ٢٠٠٨، فإن تكاليف واردات الأغذية التي تتحملها بلدان العجز الغذائي المذكورة قد تصل إلى أربعة أمثال قيمتها في عام ٢٠٠٠، مما يمثل عبئا هائلا عليها.

وفي حين أن بلدان العجز الغذائي في مجموعها تنفق مبالغ طائلة على الأغذية الأساسية المستوردة، هناك اختلافات واسعة فيما بين البلدان ومجموعات السكان. وتتوقف هذه الاختلافات على عوامل عديدة، من بينها: درجة الاعتماد على الواردات، وأنماط استهلاك الأغذية؛ ودرجة التوسع الحضري؛ ومدى تأثير الأسعار الدولية على المستهلكين المحليين وأسعار المنتجين للسلع الأساسية (درجة تحويل الأسعار)؛ وحركة سعر الصرف الحقيقي، وفعالية تدابير السياسات التي اتخذتها الحكومات للتصدي للأزمة. وعلى سبيل المثال، إذا أخذ المرء في الاعتبار الدول التي تستورد معظم متطلباتها من منتجات النفط والحبوب الغذائية وتتسم، في ذات الوقت، بمعدلات عالية من نقص التغذية، فإن هذه البلدان تشمل إريتريا وهايتي والنيجر وليبريا وسيراليون وطاجيكستان[٧]. ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والكثير منها في قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للبلدان التي تعاني أزمات.

انعكاسات الاستثمار

تهتم البلدان المانحة والوكالات الإنمائية بوجه خاص بالحاجة إلى ترتيب أولويات المساعدة الطارئة وقرارات الاستثمار في سياق أزمة الغذاء العالمية الحالية، كما تطلب تقديم قوائم بالبلدان التي تواجه مخاطر.

ولقد انتهت المنظمة مؤخرا من إجراء تحليل للعوامل التي تحدد مدى تعرض

تدفقات غير رسمية عبر الحدود

يوضح مثال باكستان مدى تعقيد ديناميات أسعار السلع على المستويين القطري والإقليمي. فباكستان هي من منتجي ومستهلكي القمح الكبار نسبيا في الإقليم، وعادة ما تتمتع بأوضاع الفوائض. وانخفض إنتاج القمح عام ٢٠٠٨ بمقدار تجاوز ٦ في المائة عن مستواه القياسي في العام الماضي، غير أنه من المتوقع أن تتراوح واردات القمح بين ٢,٥ مليون و٣ ملايين طن. وعلى الرغم من تدخلات الحكومة القوية في قطاع القمح المحلي، فإن أسعاره شهدت زيادة حادة منذ منتصف ٢٠٠٧. وبالفعل، في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بلغت الأسعار تقريبا ضعف مستوياتها لسنة خلت في المحافظات التي تعاني النقص. وفي هذه الحالة، فإن أحد العوامل الرئيسية هو أن سعر القمح في باكستان مازال أقل كثيرا عن سعره في البلدان المجاورة، خاصة أفغانستان (التي ظلت تكافح في وجه توليفة من المناخ غير المواتي وانعدام الأمن). وأسفرت الفروق الكبيرة في الأسعار بين هذين البلدين عن تدفقات كبيرة غير رسمية عبر الحدود، وعن قيام باكستان باستيراد القمح من الأسواق الدولية. وفي ذات الوقت، فإن انخفاض القدرة على تقديم الإعانة المالية للأسمدة يترتب عليه ارتفاع أسعار أسمدة ثاني أمونيوم الفوسفات بنسبة ٦٠ في المائة على مستوى المنتجين، مما أدى إلى انخفاض حاد في استعمالها وأثر سلبا على الغلات.

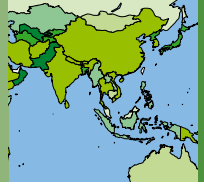

البلدان الأكثر عرضة لتدهور الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار الأغذية

البلدان التي تعاني أزمات غذائية	البلدان المعرضة لأخطار شديدة
جمهورية أفريقيا الوسطى	الكاميرون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	جزر القمر
كوت ديفوار	جيبوتي
إريتريا	غامبيا
إثيوبيا	مدغشقر
غينيا	منغوليا
غينيا - بيساو	موزامبيق
هايتي	نيكاراغوا
كينيا	النيجر
ليسوتو	الأراضي الفلسطينية المحتلة
ليبريا	رواندا
سيراليون	السنغال
الصومال	جزر سليمان
سوازيلند	توغو
طاجيكستان	جمهورية تنزانيا المتحدة
تيمور- ليشتي	اليمن
زمبابوي	زامبيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

البلدان لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية، مع الأخذ في الاعتبار مدى كونها من المستوردين الصافين لمنتجات الطاقة والحبوب (مرجحة بنسبة الحبوب من المتناول من الطاقة الغذائية)، والمستويات النسبية للفقراء ومعدلات انتشار نقص التغذية. وتوضح النتائج أنه بالإضافة إلى البلدان التي تواجه بالفعل أزمة وتتطلب مساعدة خارجية (البعض منها يرد في الجزء الأيمن من الجدول)، فإن الكثير منها تضرر على نحو شديد من ارتفاع أسعار السلع، وعلى الأخص منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية. وتشمل هذه البلدان تلك المدرجة في الجزء الأيسر من الجدول[٨].

والأمر الهام أن بعض البلدان التي لا تظهر حاليا في أي قائمة قد تتعرض مع ذلك إلى أزمة أمن غذائي غدا، وفي الأرجح نتيجة كارثة طبيعية مفاجئة، أو نشوب عدم استقرار مدني، أو أزمة مالية أو توليفة من هذه العوامل. وبنغلاديش مثال على ذلك، فهي مازالت مدرجة على قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للبلدان التي تواجه "انعدام أمن غذائي خطير" إثر السيول وتأثير الإعصار الحلزوني "سيدر" في أواخر عام ٢٠٠٧، ولكن مع بيان واضح بتحسن أوضاع الأمن الغذائي. كما تظهر بنغلاديش في قائمة البلدان التي تضررت على نحو شديد من ارتفاع أسعار الأغذية، مما يستدعي رصدا وثيقا ومستمرا لأوضاعها. وفي حالات أخرى، تتأثر زيادات أسعار الأغذية تأثرا قويا بالأوضاع عبر الحدود، كما في حالة أسعار القمح في باكستان.

الانعكاسات على الإنذار المبكر

في ضوء الدينامية الشديدة لأوضاع الأغذية العالمية، كان لابد من إعادة النظر في مفهوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر بشأن "البلدان التي تواجه أزمة تستلزم مساعدة خارجية". وعلاوة على الأزمات الناجمة عن الأحداث الطبيعية والصدمات الاقتصادية المتباعدة، فإن التأثيرات القوية والمستمرة لارتفاع أسعار الأغذية ستؤدي إلى أوضاع أكثر خطورة بالنسبة لبعض البلدان التي تواجه بالفعل أزمة، أو إلى تردي الأوضاع في بلدان أخرى، بحيث تصبح بلدانا تعاني أزمات.

ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة برصد الإنتاج الغذائي والاحتفاظ بحساب موازين العرض والطلب على المستوى القطري وإصدار مجاميع عالمية. كما يقوم، بالإضافة إلى ذلك، بالرصد المنتظم لأسواق السلع العالمية وأوضاع التجارة وتحليلها وإعداد التقارير عنها (بما فيها أسعار الأغذية)، ويعرض آفاق أوضاع الأغذية العامة. وسعيا إلى تعزيز هذه الوظائف، مع إسداء المشورة وتقديم المساعدة الفنية للبلدان في ذات الوقت، في سياق ارتفاع أسعار الأغذية، عمل النظام العالمي على تعزيز قدراته على جمع البيانات وتحليلها في ثلاثة مجالات رئيسية:

- رصد أسعار السلع/الأغذية الدولية والمحلية، بما في ذلك على المستوى شبه القطري؛
- رصد تدابير السياسات التي اتخذتها البلدان استجابة لارتفاع أسعار الأغذية؛
- تحليل تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر الحضرية والريفية، مع مراعاة المتغيرات المذكورة آنفا.

وبفضل المراقبة عن كثب لأوضاع الأغذية العالمية المتغيرة باستمرار، وبرصد عوامل المخاطر التي تجعل البلدان عرضة لتأثيرات التدهور المفاجئ المحتمل في أوضاع أمنها الغذائي، فإن النظام العالمي المذكور يساعد على أن يكون العالم مواكبا لآخر التطورات.

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

الأسر الفقيرة هي الأشد تضررا

تظهر التقديرات العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة أن ارتفاع أسعار الأغذية أدى إلى زيادة الجوع في العالم. وفي حين أن وسائط الإعلام مليئة بقصص الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية المتضررة، من المهم معرفة من الكاسب ومن الخاسر في نهاية المطاف من ارتفاع أسعار الأغذية، خاصة في أوساط الفقراء، وما هي الأسباب. ومن شأن هذه المعرفة أن تعين على وضع السياسات والبرامج الملائمة لاستهداف من هم في أمس الحاجة.

ولقد قامت المنظمة بدراسة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على رفاه الأسر. ويظهر التحليل التجريبي الذي يرد سرده في هذا القسم أن الغالبية العظمى من الأسر الحضرية والريفية الفقيرة هي الأشد معاناة، في الأجل القصير، من ارتفاع الأسعار. ومن بين الفقراء، فإن المعوزين والأسر التي تعيلها النساء هي الأكثر ضعفا في وجه الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية. والتأثير النسبي ليس متسقا بنفس الدرجة حتى في أوساط الفقراء، ويتوقف على عدد من العوامل.

ويعتبر مقدار ما تنتجه الأسر من أغذية لاستهلاكها الخاص مقارنة مع مشترياتها من السوق عاملا مهما على وجه خاص. وتعرف الأسرة أنها مشترية صافية للأغذية عندما تكون قيمة ما تنتجه من أغذية أقل من قيمة الأغذية الأساسية التي تستهلكها. وعادة ما تكون الأسر الفقيرة مشترية صافية للأغذية حتى في المناطق الريفية حيث تشكل الزراعة وإنتاج الأغذية الأساسية سبل المعيشة الرئيسية للكثيرين. ووفقا لبيانات المنظمة عن تسعة بلدان نامية، فإن نسبة ثلاثة أرباع الأسر الريفية تقريبا، و٩٧ في المائة من الأسر الحضرية هي مشترية صافية للأغذية (انظر الجدول).

والمشترون الصافون للأغذية هم الخاسرون من الزيادة في أسعار الأغذية الأساسية. ويتوقف مدى التأثير جزئيا على الأنماط الغذائية. فالأسر التي تنفق نسبة عالية من دخلها على الأغذية الأساسية المتداولة في التجارة الدولية (مثل القمح والأرز والذرة) هي التي تعاني في الأرجح انخفاضا في رفاهها العام، وهي تشمل معظم الأسر الحضرية. ويتوقف مدى هذا الانخفاض على قدرة أسرة ما على تحويل الاستهلاك نحو أغذية أقل تكلفة لا تدخل عموما إلى الأسواق العالمية، مثل الجذور والدرنات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسر التي تمتلك أراض وتلك التي تستمد دخلها من إنتاج وبيع الأغذية الأساسية التي يجري أيضا تداولها التجاري دوليا تستفيد من ارتفاع الأسعار العالمية. بيد أن ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة حري بأن يعادل بعض هذه المكاسب. وعلى المدى المتوسط، فإن معظم المزارعين عادة ما يحولون

الفلبين: أسعار الأرز تزيد من الفقر

جرّت أسعار الأرز المرتفعة مزيدا من الأسر في الفلبين إلى الفقر، مما يزيد من الصعوبات التي يواجهها البلد في بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض نسبة من يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥). وكان أكثر من ٢٤ في المائة من الأسر في الفلبين يعيشون في فقر مدقع عام ١٩٩١. وفي حين أن هذه النسبة انخفضت إلى ١٣,٥ في المائة في ٢٠٠٣، إلا أنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى.

وارتفع معدل التضخم بقرابة ٢ في المائة فوصل إلى ٨,٣ في المائة خلال الفترة من مارس/آذار إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٨، ثم إلى ٩,٦ في المائة في مايو/أيار، وهو أعلى مستوى له منذ ١٩٩٩. ويقول Joel Saracho، المنسق القطري للنداء العالمي للعمل ضد الفقر في الفلبين: "بالكاد يكفي الدخل لتلبية الاحتياجات اليومية، ومع ذلك ثمة تناقص في القوة الشرائية [للأسر]". وأوضح Leonardo Zafra، وهو حارس أمن في مانيلا، أن الخيار الوحيد أمام أسرته هو الاقتراض من المرابين بأسعار فائدة باهظة. وقال: "إن ديوننا يتراكم الواحد منها فوق الآخر". والواقع أن أجره البالغ ٢٦٠ بيزوس في اليوم (نحو ٦,٥٠ دولار أمريكي) لم يكن كافيا لسداد فواتير الخدمات العامة والتعليم والغذاء.

المصدر: خدمة الأخبار في الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، مايو/يونيو – أيار/حزيران ٢٠٠٨.

المشترون الصافون للأغذية الأساسية

	جميع الأسر			الأسر الفقيرة		
	حضرية	ريفية	الجميع	حضرية	ريفية	الجميع
	(النسبة المئوية)					
ألبانيا، ٢٠٠٥	٩٩,١	٦٧,٦	٨٢,٩	*	*	*
بنغلاديش، ٢٠٠٠	٩٥,٩	٧٢,٠	٧٦,٨	٩٥,٥	٨٣,٤	٨٤,٢
غانا، ١٩٩٨	٩٢,٠	٧٢,٠	٧٩,٣	*	٦٩,١	*
غواتيمالا، ٢٠٠٠	٩٧,٥	٨٦,٤	٩١,٢	٩٨,٣	٨٢,٢	٨٣,١
ملاوي، ٢٠٠٤	٩٦,٦	٩٢,٨	٩٣,٣	٩٩,٠	٩٤,٨	٩٥,٠
نيكاراغوا، ٢٠٠١	٩٧,٩	٧٨,٥	٩٠,٤	٩٣,٨	٧٣,٠	٧٩,٠
باكستان، ٢٠٠١	٩٧,٩	٧٨,٥	٨٤,١	٩٦,٤	٨٣,١	٨٥,٤
طاجيكستان، ٢٠٠٣	٩٩,٤	٨٧,٠	٩١,٢	٩٧,١	٧٦,٦	٨١,٤
فييت نام، ١٩٩٨	٩١,١	٣٢,١	٤٦,٣	١٠٠,٠	٤٠,٦	٤١,٢
متوسط غير مرجح	٩٦,٤	٧٤,١	٨١,٧	٩٧,٢	٨٧,٩	٧٨,٥

* بيانات غير كافية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الإنتاج نحو محاصيل مجزية بقدر أكبر. وهو ما قد يتيح لهم الانتقال من مشترين صافين ليصبحوا بائعين صافين للأغذية الأساسية. وتتوقف قدرتهم على التغيير على الحركة في الأسعار المقارنة، فضلا عن إمكانات حصولهم على الأراضي والموارد والخدمات اللازمة لتيسير التغيير (انظر الصفحات ٣٤–٤٠).

وأجرت المنظمة تجربة محاكاة للأثر قصير الأجل لزيادة قدرها ١٠ في المائة في أسعار الأغذية الأساسية الرئيسية المتداولة في التجارة الدولية، على دخل أنماط مختلفة من الأسر في المناطق الحضرية والريفية (انظر الإطار فيما يتعلق بالمنهجية). وقد تعذر استخدام التغييرات الفعلية في الأسعار في كل بلد، ذلك أن الأسعار بالعملات المحلية لا تعكس دائما الأسعار العالمية على

الأسر الفقيرة الأشد تضررا بزيادة أسعار الأغذية الأساسية بنسبة ١٠ في المائة

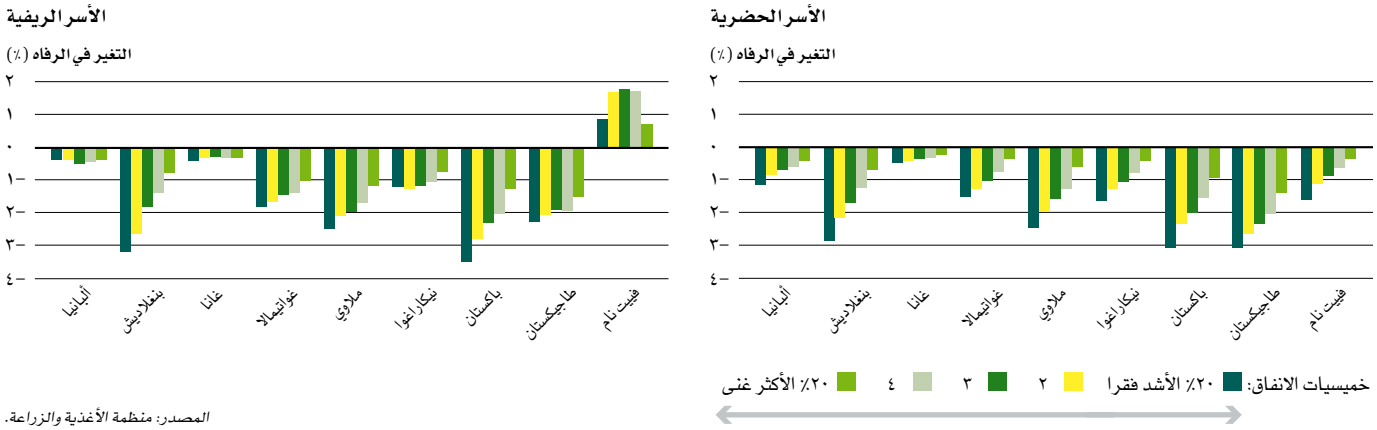

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية على الرفاه

باستخدام بيانات مسح لعينة من الأسر في عدد من البلدان، جرى حساب تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية قصيرة الأجل على رفاه مجموعات من الأسر بالتفريق بينها حسب الدخل وحيازة الأراضي واستراتيجيات سبل المعيشة. ويعادل التأثير على الرفاه في هذه الحالة مقدار الدخل المطلوب لاستعادة أسرة ما لمركزها قبل صدمة الدخل جراء ارتفاع الأسعار، وبالتالي خسائر الدخل الحقيقي الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، كما هو موضح في الأشكال من ٢٠ إلى ٢٣ كتغير النسبة المئوية في إجمالي الإنفاق على الاستهلاك. وتحدد هذه التقديرات بمقارنة كيفية اختلاف نسبة المنتجات الأساسية الرئيسية من استهلاك الأسرة ودخلها بعد زيادة قدرها ١٠ في المائة في أسعار المنتجات الأساسية الرئيسية. وتماثل المنهجية المستخدمة تلك المستخدمة في Deaton [١] وفي Minot وGoletti [٢].

واختيرت الأغذية الأساسية في كل بلد، استنادا إلى أهميتها كنسبة من إجمالي الإنفاق على الأغذية، على النحو التالي: ألبانيا (القمح والذرة والأرز)؛ بنغلاديش (الأرز والقمح والبقوليات)؛ غانا (الذرة والأرز)؛ غواتيمالا (الذرة والقمح والفاصوليا)؛ ملاوي ونيكاراغوا (الذرة والأرز والفاصوليا)؛ باكستان وطاجيكستان (القمح والأرز والفاصوليا)؛ وفييت نام (الأرز والذرة والفاصوليا).

وتشير النتائج المعلنة إلى التأثيرات قصيرة الأجل لارتفاع أسعار الأغذية فحسب. ولم تُضمن استجابات الأسر التي تنطوي على تغييرات في الإنتاج والسلوك الاستهلاكي على مرور الزمن. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تعمم زيادات الأسعار على نطاق أكبر بمرور الوقت في بعض البلدان، مما يؤثر لاحقا على أغذية أساسية لا تدخل في التجارة الدولية، مثل الكسافا. وفي هذه الحالة، فقد تكون النتائج أقل من التقديرات بالنسبة لفئات الأسر التي تنفق نسبة أكبر من دخلها على أغذية أساسية لا يتم الاتجار فيها. وأخيرا، ولغرض التبسيط، تفترض المحاكاة أن تغييرات الأسعار تحول بقدر متساو إلى مختلف أنماط الأسر، سواء كانت حضرية أو من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق النائية.

(١) A. Deaton. 1989. Rice prices and income distribution in Thailand: a non-parametric analysis. *The Economic Journal*, 99(395): 1–37.

(٢) N. Minot and F. Goletti. 2000. *Rice market liberalization and poverty in Viet Nam*. IFPRI Research Report No. 114. Washington, DC, IFPRI.

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

نحو متسق (انظر الإطار في صفحة ١٠)، فضلا عن تفاوت الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية فيما بين المواقع داخل البلدان. ويوضح استخدام زيادة قدرها ١٠ في المائة كيف تتوزع التأثيرات فيما بين مختلف فئات الأسر، وتسمح بإجراء مقارنات مجدية بقدر أكبر تشمل البلد المعني. ويتبين من محاكاة زيادة ارتفاع الأسعار التي تحدث في بلدان عديدة حدوث تأثيرات أكبر، إلا أن التوزيع فيما بين فئات الأسر يظل كما هو.

وفيما يتعلق بالخسائر بالنسبة المئوية، تظهر النتائج أن الأسر الأشد فقرا هي الأكثر معاناة جراء ارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الحضرية والريفية معا. وهو أمر يبعث على القلق، إذ أن تآكل دخلها الحقيقي لا يضر فقط بقدرتها الحاضرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، بل ويضر أيضا بآفاق إمكانات خلاصها من الفقر. وسعيا إلى مواجهة الجهد الإضافي الناشئ عن ارتفاع أسعار الأغذية، قد تضطر الأسر الفقيرة إلى بيع أصول من شأنها أن تقلص من قاعدة سبل معيشتها، وتقلل من عدد و/أو تنوع ما تستهلك من وجبات، أو تقلل من إنفاقها على البنود الأساسية غير الغذائية، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وعادة ما تكون الأسر أقل تضررا في البلدان التي يتألف فيها النظام الغذائي، إلى حد كبير، من أغذية أساسية لا يتم الاتجار فيها دوليا. وعلى سبيل المثال، تبدو الأسر في غانا آمنة نسبيا بمعزل عن التأرجحات في أسواق الأغذية الدولية نظرا إلى النسبة الكبيرة من نظامها الغذائي التي ترتكز على أغذية أساسية محلية مثل الكسافا والذرة الرفيعة. فإذا ما ارتفعت أيضا أسعار هذه الأغذية الأساسية المحلية تبعا لتزايد الطلب

٢١

تأثيرات زيادة أسعار الأغذية الأساسية بنسبة ١٠ في المائة على رفاه الأسر الريفية، حسب ملكية الأراضي

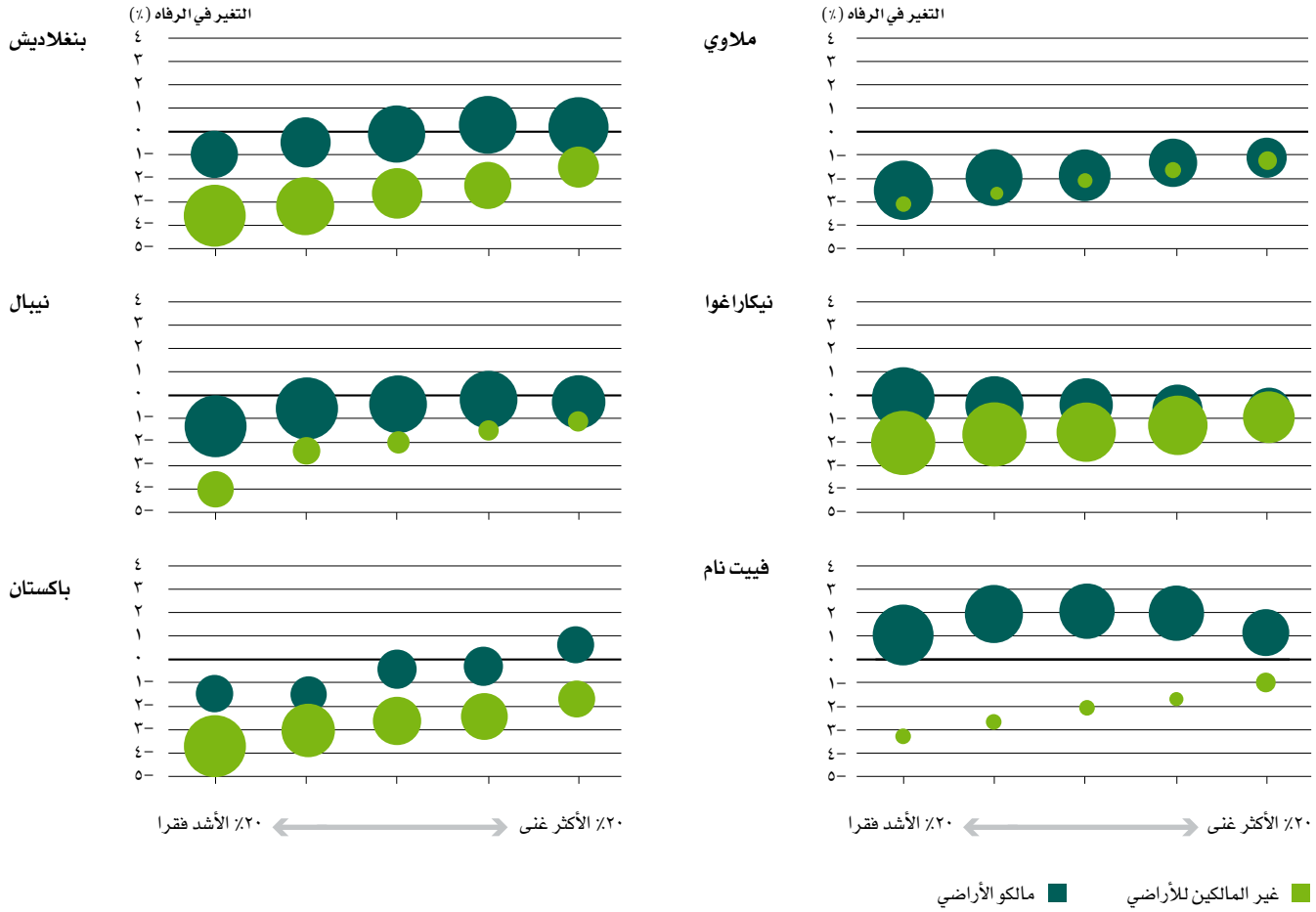

ملاحظة: يمثل حجم الفقاعة الجزء النسبي من فئة سكان الريف من مالكي الأراضي أو غير مالكيها.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عليها، فسيكون تأثير ارتفاع أسعار الأغذية أكبر بكثير.

ومن الممكن أن تتفاوت تأثيرات أسعار الأغذية تفاوتا واسعا أيضا فيما بين البلدان ذات الأنماط الغذائية المتماثلة، ولكنها تختلف فيما يتعلق بتوزيع الأراضي ومستويات الإنتاجية. وفي بنغلاديش وفييت نام يعتبر الأرز الغذاء الأساسي الرئيسي وهو، في ذات الوقت، المحصول الغذائي الرئيسي الذي ينتجه صغار المزارعين. وتتمتع فييت نام بتوزيع للأراضي قائم على المساواة على نحو مقبول، حيث يشارك معظم المزارعين في إنتاج وبيع الأرز. وفي ضوء المكاسب الباهرة في إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة في العقود الأخيرة، أصبحت فييت نام واحدا من المصدرين الأول للأرز في العالم. وعلى النقيض من ذلك، فإن إمكانات حصول معظم المزارعين على الأراضي في بنغلاديش محدودة، وتقتصر في معظم الأحيان على ترتيبات الاستئجار مثل الزراعة بالمشاركة. وبالنظر إلى الاختلاف في ترتيبات حيازة الأراضي، وبالتالي أهمية الزراعة في دخل الأسرة، تترتب على ارتفاع أسعار الأغذية تأثيرات مختلفة إلى حد كبير على الرفاه الريفي في البلدين. ففي فييت نام، تجني حتى الأسر الريفية الأشد فقرا مكاسب من ارتفاع الأسعار. أما في بنغلاديش، فإن التأثيرات ستكون سلبية إلى حد كبير بالنسبة لمختلف فئات الدخل، وعالية بوجه خاص بالنسبة لأشد الأسر فقرا والأسر المعوزة.

ويؤثر الحصول على الأصول الإنتاجية، خاصة الأراضي، في مدى تأثر الأسر، حتى في ظل مستويات الدخل المتشابهة، إيجابا أو سلبا بارتفاع أسعار الأغذية. وفي جميع الأحوال، فإن الأسر المعوزة هي الأكثر

٢٢

تأثيرات زيادة أسعار الأغذية الأساسية بنسبة ١٠ في المائة على رفاه الأسر الريفية، حسب سبل المعيشة

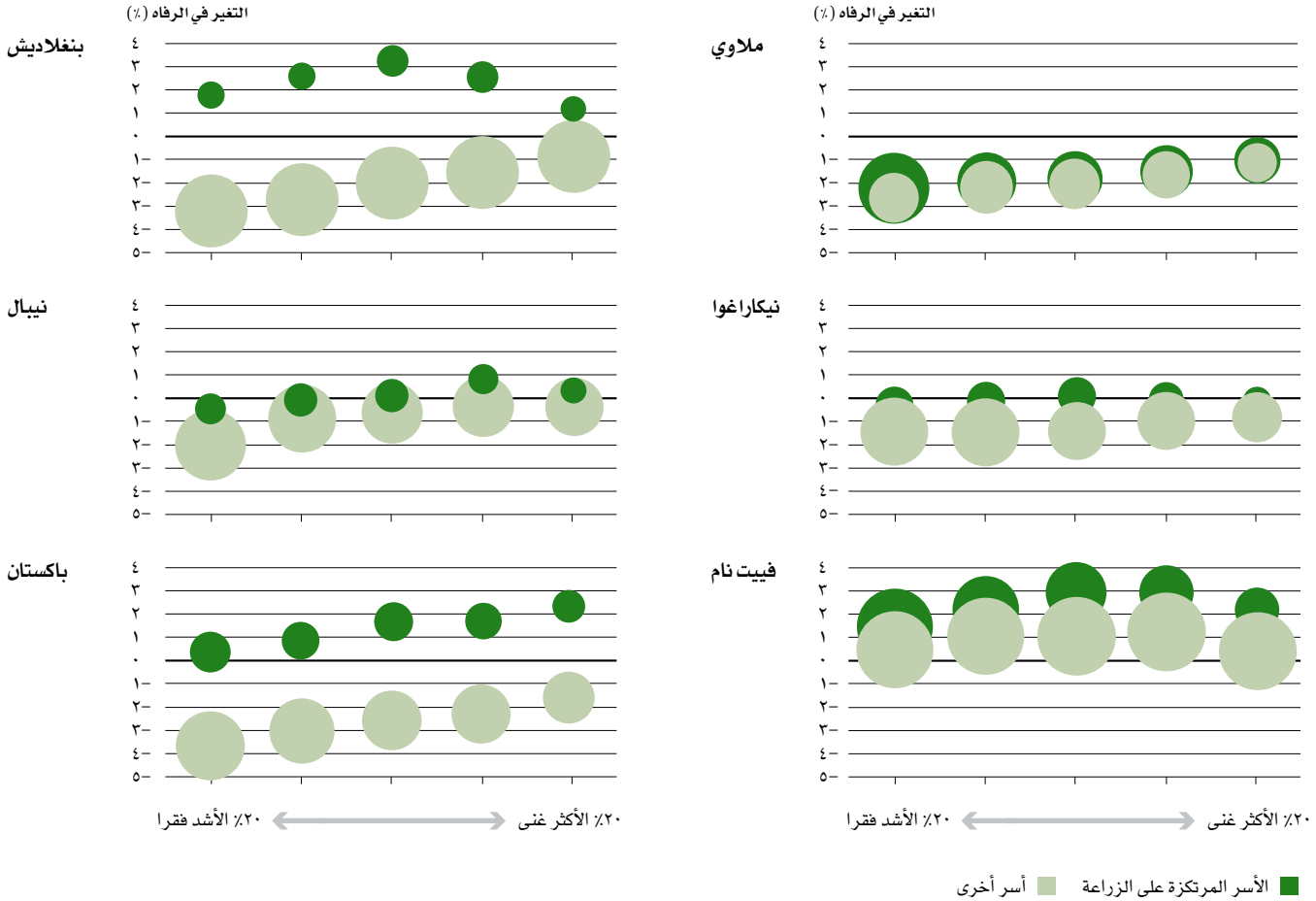

ملاحظة: يمثل حجم الفقاعة الجزء النسبي من فئة سكان الريف المتخصصين في الزراعة أو الأنشطة غير الزراعية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

هل يمكن لارتفاع أسعار الأغذية أن يساعد الفقراء؟

إن الأسر الفقيرة، بحكم طبيعتها، قلما أنتجت ما يكفي لغذائها، ناهيك عن أن تنتج فوائض تباع، مما يجعلها بالتالي مشترية صافية للأغذية. وفي المدى القصير، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يضر في العادة بالمشترين الصافين للأغذية، سواء الأغنياء أو الفقراء منهم، إلا أن تأثيراته تكون ساحقة على الأشد فقرا. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يمكن، في ظروف بعينها، أن يساعد الفقراء حتى في الأجل القصير. فإذا كان الأشد فقرا بائعين صافين للأغذية، كما في حال الأرز في فييت نام، فإن ارتفاع الأسعار سيساعد على الحد من الفقر (ويساعد في ذلك أيضا أن فييت نام تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها). بيد أن الدلائل المتوافرة تشير إلى أن هذه الأوضاع لا تحدث في الكثير من البلدان. وعموما، وعلى الرغم من احتمال وجود بعض الاستثناءات، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يضر بالفقراء.

وعلى المدى المتوسط، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يوفر حافزا على زيادة الإنتاج. وتعني زيادة إنتاج الأغذية ارتفاع الطلب على العمالة الزراعية وزيادة الأجور الزراعية. وتشكل الأجور الزراعية مصدرا هاما للدخل لفقراء الريف. وربما عادلت زيادة الأجور، أو تجاوزت، الخسائر في رفاه الفقراء الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية. بيد أن سرعة ونطاق نمو الأجور الزراعية مسألة هامة. وتشير البحوث إلى أن الأجور المرتفعة عوضت بالفعل، في نهاية المطاف، عن ارتفاع أسعار الأغذية في بنغلاديش في الخمسينات والستينات، وإن يكن بعد انقضاء سنوات عديدة[1]. وتستحق هذه المسألة مزيدا من البحث.

وأخيرا، ثمة دليل قوي على أن النمو الزراعي المرتكز على الإنتاجية، خاصة من جانب صغار المنتجين، له تأثير اقتصادي إيجابي عام على المناطق الريفية، فالإنتاجية الزراعية المرتفعة وزيادة المداخيل تتحول إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية المنتجة في المناطق الريفية، وهو ما يقود بدوره إلى زيادة فرص العمالة والأجور والمداخيل الريفية. وتتمثل القضية إذن في مدى تحول الحوافز المرتبطة بارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادات إنتاج وإنتاجية، والفاصل الزمني قبل أن يتحول النمو الزراعي إلى تنمية ريفية شاملة.

(١) M. Ravallion. 1990. Rural welfare effects of food price changes under induced wage responses: theory and evidence for Bangladesh. *Oxford Economic Papers*, 42(3): 574–585.

٢٣

الأسر التي تعيلها النساء هي الأشد تضررا بارتفاع أسعار الأغذية

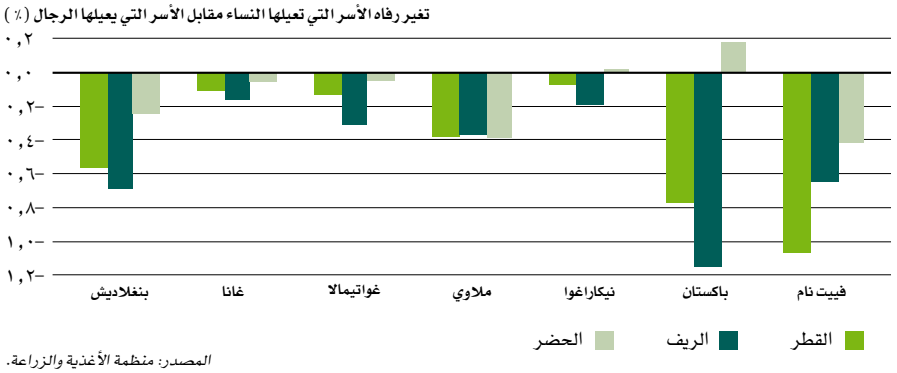

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تضررا بارتفاع أسعار الأغذية. ويتمتع مالكو الأراضي، خاصة الموسرون منهم، بمركز طيب يتيح لهم تحقيق مكاسب من الزيادات في أسعار الأغذية الأساسية التي تدخل التجارة الدولية.

وتمثل استراتيجيات سبل المعيشة الأسرية عاملا هاما آخر في تحديد تأثير أسعار الأغذية على الرفاه الأسري. والأسر التي ترتكز على الزراعة (أي التي تستمد

القرن الأفريقي: تضرر فقراء الحضر

يمثل فقراء الحضر في القرن الأفريقي الوجه الجديد للجوع في إقليم يحتاج فيه الآن ما يصل إلى ١٤,٦ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية نتيجة قلة الأمطار، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، والنزاعات، والأمراض الحيوانية، والتضخم والفقر. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن أوضاع فقراء الحضر قد تردت، في ظل استمرار التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية. في حين دعا آخرون إلى إجراءات فورية للحد من خروج الجوع عن نطاق السيطرة في الإقليم، مع التشديد على أن فقراء الحضر هم من بين الأكثر تعرضا للمخاطر.

ويعيش حاليا زهاء ٢٠ مليون شخص في الأحياء الفقيرة في مختلف أنحاء القرن الأفريقي ويرزحون تحت وطأة التقلبات الهائلة في أسعار المواد الغذائية الأسرية الأساسية التي سلبتهم قوتهم الشرائية واستنزفت مدخراتهم.

وتقول Bellatu Bakane، وهي سيدة عمرها ٣٨ عاما وأم لثلاثة أطفال يعيشون في أديس أبابا، إنها لم تعد قادرة على الاحتمال إذ تشعر بالإحباط: "كلما ذهبت إلى السوق اجتاحني الغضب بسبب ارتفاع أسعار الأغذية" .... "وبسبب زيادة الأسعار فنحن نأكل أقل". فالكثير من الأثيوبيين يعجزون عن تناول بعض الوجبات ويستغنون عن "الكماليات" مثل الخضر والبيض.

المصدر: خدمة الأخبار في الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، يونيو/يوليو – حزيران/تموز ٢٠٠٨.

أكثر من ٧٥ في المائة من دخلها من الزراعة) هي في وضع يتيح لها تحقيق مكاسب من زيادة الأسعار، أو على الأقل تحمل خسارة أقل، تبعا لحجم الإنتاج من المحاصيل الأساسية. وفي كل من باكستان وفييت نام، بل وحتى في بنغلاديش، تحقق الأسر الزراعية مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار الأغذية، مع وصول المنافع حتى لبعض أشد الأسر فقرا. ولعل الأكثر مدعاة للعجب، هو أن الأسر الأكثر ثراء والمرتكزة على الزراعة قد لا تحقق دائما مكاسب كبيرة من زيادة أسعار الأغذية الأساسية لأنها تنتج، في الأرجح، سلعا أخرى قد لا ترتفع بالضرورة أسعارها، مثل المحاصيل ذات القيمة العالية أو غير الغذائية (كالتبغ في ملاوي) أو الإنتاج الحيواني.

كذلك يتفاوت تأثير ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بمقدار ١٠ في المائة على الرفاه، تبعا للجنس. فمن بين الأسر الحضرية (وهي مشترية صافية للأغذية في المقام الأول)، فإن الأسر التي تعيلها النساء تعاني انخفاضا تناسبيا كبيرا في رفاهها مقارنة مع الأسر التي يعيلها الرجال. ويوجد أهم استثناء لذلك، في نطاق البلدان التي شملها التحليل، في باكستان حيث تمثل الأسر التي تعيلها النساء نسبة كبيرة من الفئات الأكثر ثراء من حيث الدخل. وفي أوساط الأسر الريفية، تواجه الأسر التي تعيلها النساء خسائر أكبر في رفاهها في جميع البلدان.

وإجمالا، على الصعيد القطري، فإن الأسر التي تعيلها النساء أكثر عرضة لتأثيرات صدمات أسعار الأغذية لسببين. أولهما، أنها عادة ما تنفق نسبيا على الأغذية أكثر مما تنفقه الأسر التي يعيلها الرجال، وبالتالي فهي الأشد تضررا من ارتفاع أسعار الأغذية. ثانيا، أنها تواجه طائفة متنوعة من المعوقات الجنسانية النوعية التي تحد من قدرتها على إنتاج مزيد من الأغذية، وبالتالي الاستفادة من الزيادة في أسعار الأغذية. ومن أكبر هذه المعوقات الاختلافات في إمكانات الحصول على المدخلات والخدمات، وعلى الأخص الأراضي والائتمان.

ارتفاع الأسعار ونقص التغذية - تحليل على المستوى الأسري

بالإضافة إلى جانب التأثير على رفاه الأسر، من المهم تفهم كيفية تحول تغييرات الأسعار إلى المتناول من السعرات وإلى تقديرات نقص التغذية على المستوى القطري، في نهاية المطاف. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى تحليل تأثير زيادة ١٠ في المائة في أسعار الحبوب الأساسية الرئيسية على المتناول من الطاقة الغذائية باستخدام معلومات أسرية من سبعة بلدان مختلفة. واعتبر أن الحبوب الأساسية هي: الأرز في بنغلاديش ونيبال وفييت نام؛ والذرة في غواتيمالا وملاوي، والقمح في بيرو وطاجيكستان. ولئن كان هذا العدد صغيرا، فإن هذه المجموعة من البلدان تعطي تنوعا فيما يتعلق بأنماط استهلاك الأغذية، ومصادر الدخل وإنتاج الأغذية.

وتحديد الأسر الأكثر تعرضا لزيادة نقص التغذية نتيجة صدمات أسعار الأغذية ليس بالأمر البسيط والمباشر. وينبع ذلك من واقع أن المتناول من الطاقة الغذائية تحدده عوامل تختلف اختلافا كبيرا داخل البلدان وفيما بينها. أولا، إن التناقص في القوة الشرائية يكون أكبر بالنسبة للأسر التي تنفق أكثر على الأغذية، وهي عادة الأسر الأشد فقرا. بيد أن ارتفاع أسعار الأغذية يزيد أيضا من مداخيل الأسر التي تنتج هذه الأغذية، والتي يمكن أن يرتفع تمثيلها في أوساط الأسر الأشد فقرا أو الأكثر غنى. والأفضليات هامة أيضا، إذ أنها تحدد أنماط بدائل الأغذية وكيفية استجابة استهلاك الأغذية لتغيرات الدخل.

ومقارنة مع تحليل الرفاه، فإن النتائج ليست قاطعة. وباعتبار الأسر الحضرية والريفية معا، فإن البلدان ذات النسبة الكبيرة من الحبوب الأساسية في إجمالي الطاقة الغذائية (بنغلاديش وملاوي وطاجيكستان) تعاني أكبر الأثر، ويكون الانخفاض في استهلاك السعرات أعلى نسبيا في أوساط الفقراء. بيد أنه في فييت نام، حيث توفر الحبوب الأساسية الأولى ٦٠ في المائة من إجمالي الطاقة الغذائية، فإن تأثير زيادة الدخل المتأتية من إنتاج الأرز يخفف من حدة التأثير السلبي لارتفاع أسعار الأغذية، ويكون تأثير زيادة الدخل أعلى نسبيا في أوساط الأسر الفقيرة.

التغير في المتناول من الطاقة الغذائية، حسب مجموعة الدخل

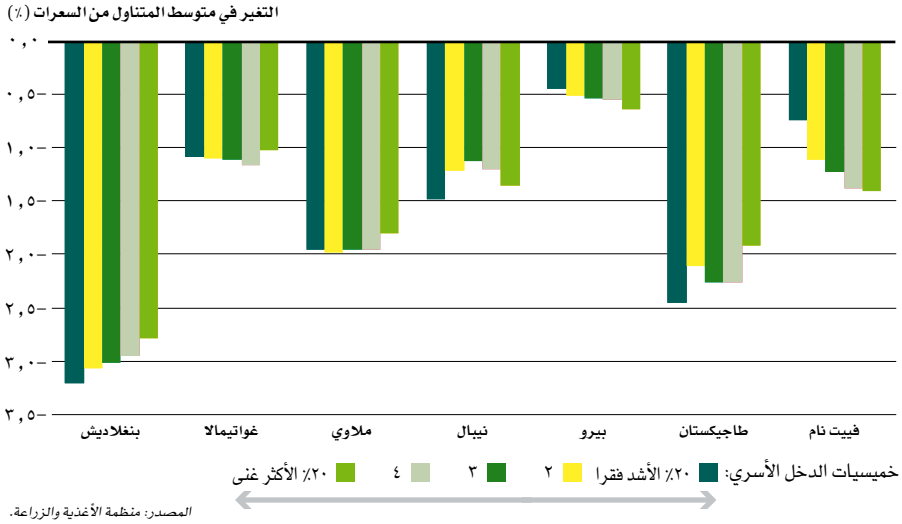

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

التكيف والنتائج التغذوية

وصف القسم السابق كيف يمكن لارتفاع أسعار الأغذية الأساسية أن يخفض الرفاه الأسري، وهو ما يعد هاما في تحديد إمكانية الحصول على الأغذية، خاصة لأشد الناس فقرا. وفي المدى القصير، فإن الخيارات المتاحة للأسر قليلة، أو معدومة، بشأن السبيل إلى معالجة ارتفاع أسعار الأغذية الذي يؤدي في الغالب إلى تخفيض الوجبات اليومية. بيد أنه يمكن للأسر، في الأجلين المتوسط إلى الطويل، أن توظف استراتيجيات مختلفة لمواجهة التناقص في القوة الشرائية جراء ارتفاع أسعار الأغذية.

وتبعا لحدة الزيادات في أسعار الأغذية ووتيرتها ومدتها، يمكن لاستراتيجيات التكيف الأسرية أن تكون ذات مرتكزات غذائية أو غير غذائية، أو توليفة من الاثنتين. ففي البلدان التي يحصل فيها السكان على نظام غذائي أكثر تنوعا، فإن الأسر ستستجيب للزيادة المفاجئة والحادة في أسعار الأغذية بأن تعمد، أولا، إلى تقليل استهلاك الأغذية من مختلف مجموعات الأغذية، مع الإبقاء على الاستهلاك العام من الأغذية الأساسية بدون تغيير.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية، مثل الحبوب الخشنة الأساسية والزيوت النباتية، إلى زيادة انتشار نقص التغذية في أوساط الأسر الحضرية والريفية على حد سواء، مع تأثير أكبر في البلدان التي تتسم بالفعل بمستويات منخفضة من التنوع الغذائي. وتتميز الرابطة بين ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية والنتائج التغذوية بالتعقيد وتخضع للعوامل السياقية، بما فيها التوزيع الجغرافي لزيادات أسعار الأغذية، وعدد السلع المتأثرة في بلد بعينه والخيارات التي اتخذت على المستوى الأسري والتي تؤثر على الممارسات الغذائية والصحية والرعاية. ويوضح الشكل ٢٤ الخيارات الممكنة للاستجابة الأسرية والتأثيرات الناجمة عن مختلف استراتيجيات التكيف على الأوضاع التغذوية للأفراد.

وإجمالا، عند تحليل التأثيرات التغذوية المحتملة للسلوك الأسري والفردي استجابة لارتفاع أسعار الأغذية، يمكن تصنيف استراتيجيات التكيف على أساس مرتكزات غذائية أو غير غذائية. ومن

٢٤

سلوك التكيف لدى الأسر والتأثيرات التغذوية في أعقاب ارتفاع مفاجئ في أسعار الأغذية

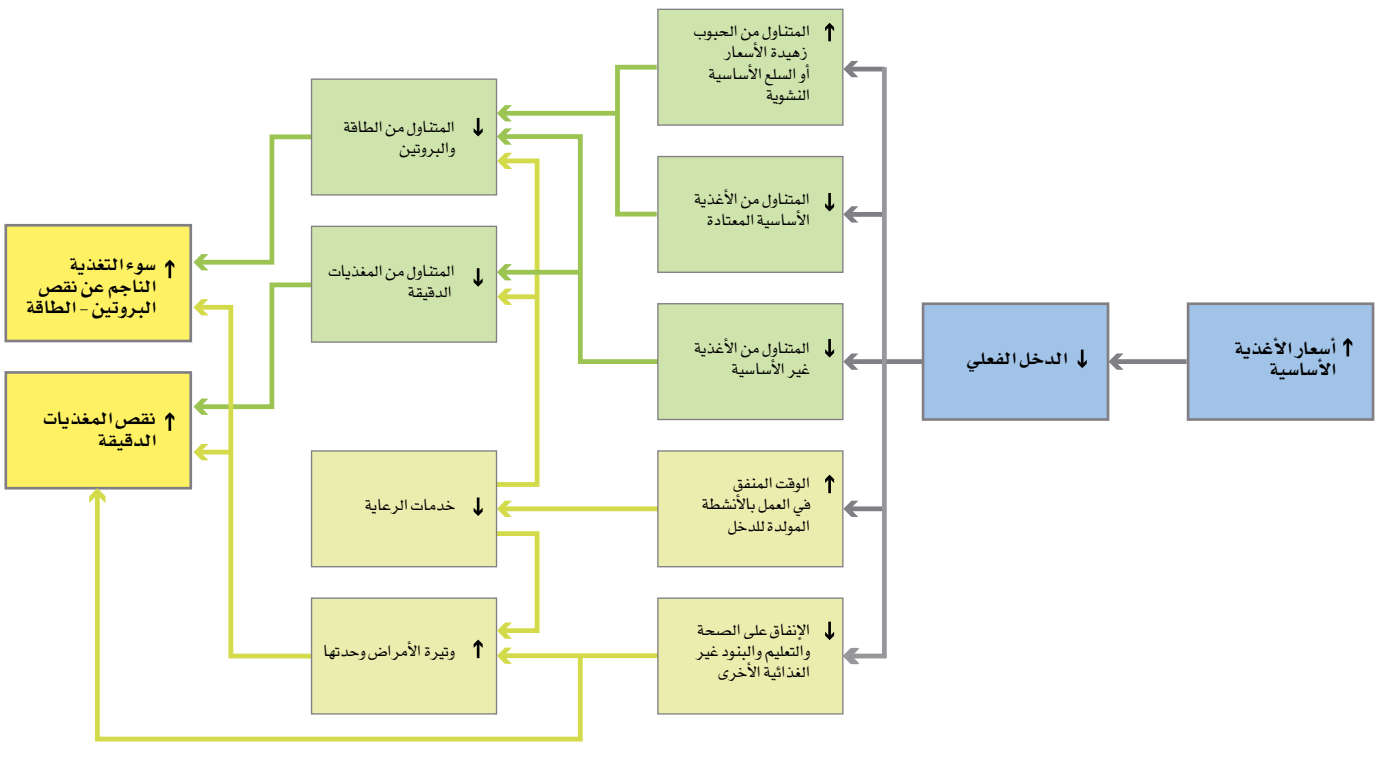

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

بين استراتيجيات التكيف المرتكزة على الأغذية، فإن الخسارة المفاجئة في القوة الشرائية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في كمية ونوعية و/أو تنوع البنود الغذائية المستهلكة. وعلى سبيل المثال، فإن زيادة أسعار الأرز المستورد في غرب أفريقيا قد تضطر الأسر إلى التحول إلى الأرز المحلي زهيد التكاليف أو الأغذية الأساسية النشوية الأخرى، مثل الذرة الرفيعة أو الدخن المنتج محليا. أما الأسر ذات الدخل المنخفض التي لا تملك خيارا لتخفيض تنوع نظامها الغذائي، فإنها تستجيب ببساطة بأكل وجبات أقل في اليوم، وبتخفيض الإنفاق غير الغذائي. وقد تنطوي استراتيجيات التكيف غير المرتكزة على الأغذية على تخفيض الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، علاوة على السعي للحصول على مصادر أخرى للدخل للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية. والأمر الهام، أن مدى تضرر الأسر والأفراد يتوقف إلى حد كبير على سلوكها الاستهلاكي وأوضاع دخلها قبل حدوث ارتفاع الأسعار.

اختلافات التأثيرات التغذوية

عادة ما تنخفض نسبة الدخل الذي ينفق على الأغذية في أي بلد بعينه تبعا لارتفاع مستويات نصيب الفرد من الدخل. وقد تتراوح هذه النسبة، في المتوسط، من زهاء ٦٠ في المائة بالنسبة لبعض البلدان ذات الدخل الأقل إلى ١٥ في المائة أو أقل بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع. وعادة ما تستمد الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض نسبة أكبر من إجمالي المتناول من الطاقة من الحبوب. وبناء عليه، فإن التأثيرات النسبية لارتفاع أسعار الأغذية، خاصة ارتفاع أسعار الحبوب، أكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويتعاظم هذا التأثير في البلدان التي تتسم بنسبة عالية من السكان الذين يعانون بالفعل نقص التغذية، وحيث التنوع في النظام الغذائي أقل في أوساط الفقراء. وفي هذه البلدان، لا يوجد أمام الأسر خيار كبير سوى تخفيض عدد الوجبات و/أو حجم الحصة، مما يفضي إلى انخفاض المتناول من الطاقة وزيادة مستويات نقص التغذية. أما في البلدان التي يحصل فيها السكان على نظام غذائي أكثر تنوعا، فإن الاهتمامات التغذوية المصاحبة لصدمة الأسعار تنصب في زيادة مخاطر حالات النقص في المغذيات الدقيقة الضرورية، مثل الحديد وفيتامين ألف، تبعا لاضطرار الأسر إلى استهلاك كمية أقل من الأغذية.

تنوع النظام الغذائي والتغذية

يتبدى التأثير القوي للدخل على الخيارات الغذائية في البيانات على المستوى القطري المستمدة من قائمة موازين الأغذية. وتزيد نسبة الطاقة الغذائية من الأغذية الحيوانية والزيوت النباتية والسكر والفاكهة والخضر تبعا لمستويات نصيب الفرد من الدخل، في حين تتجه النسبة من الجذور والدرنات والبقوليات إلى الانخفاض. وبناء عليه، عادة ما تكون النظم الغذائية في البلدان ذات الدخل المنخفض غنية بالحبوب والجذور والدرنات، في حين يستهلك الفقراء كميات قليلة من اللحوم وقدرا أقل من منتجات الألبان، ومقادير أصغر من الزيوت والدهون، وقليلا من الفاكهة والخضر (مضمنة في "مصادر أخرى" في الشكل ٢٥). وعادة ما تكون هذه الأغذية هي الأكثر تكلفة، ولكنها أيضا أكثر المصادر المركزة للكثير من المغذيات. وتتميز اللحوم ومنتجات الألبان بالمحتوى الغني من البروتينات عالية النوعية والمغذيات الدقيقة، مثل الحديد والزنك وفيتامين ألف. وتحتوي الفاكهة والخضر على مولدات فيتامين ألف. أما الزيوت فهي غنية بالطاقة الغذائية، وبالتالي، عادة ما يعاني الفقراء في البلدان النامية، على نحو غير متناسب، من نقص التغذية الذي يرجع جزئيا إلى أن النظم الغذائية المتنوعة والمتوازنة من الناحية التغذوية تكلفهم أكثر من طاقتهم.

وتستجيب الأسر لارتفاع أسعار الأغذية، في البداية، بشراء كميات أقل من الأغذية أو بالتحول إلى أغذية غير مكلفة نسبيا. وفي أعقاب تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في عام ١٩٩٤، زاد سعر الأرز المستورد، إلا أن الكثير من الأسر الحضرية في كوت ديفوار ومالي والسنغال واصلت استهلاك نفس كميات الأرز. بيد أن الضغوط على ميزانيات الغذاء أدت إلى نظام غذائي أقل تنوعا بالنسبة للأسر

٢٥

التنوع الغذائي حسب مصدر الطاقة الغذائية (نسبة مئوية)

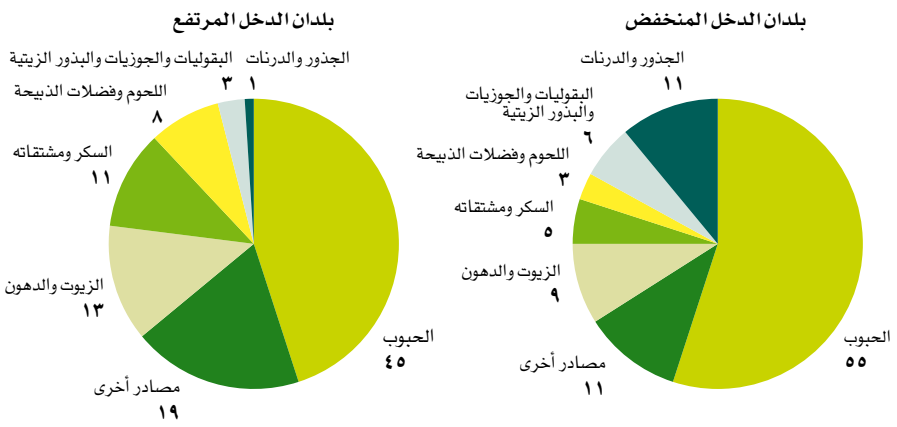

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

إندونيسيا: ارتفاع الأسعار يعني زيادة سوء التغذية

في حين ينمو الاقتصاد الإندونيسي بنحو ٦ في المائة سنويا، فإن زهاء ١٠٠ مليون من سكان إندونيسيا يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد يوميا. وتظهر بيانات أصدرتها منظمة اليونيسيف تصاعد معدلات سوء التغذية عند الأطفال. وخلال الأشهر الستة الأولى من ٢٠٠٨، راح العشرات من الأطفال دون الخامسة ضحية سوء التغذية. وفي ذات الفترة، ارتفعت أسعار منتجات الأغذية الأساسية المستمدة من فول الصويا مثل التوفو وتيمبي، وهما مصدران للبروتين الحيوي، بنحو ٥٠ في المائة جراء ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الدولية.

المصدر: خدمة الأخبار في الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

الأشد فقرا في هذه المناطق. وفي كل من داكار (السنغال) وبرازافيل (الكونغو) لم تعد الدهون والخضر تحتل مكانا بارزا في الوجبة اليومية[٩].

والنساء والأطفال معرضون بوجه خاص للتأثيرات التغذوية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، إذ أنهم الأكثر معاناة، في الأرجح، من نقص المغذيات الدقيقة عندما يضطرون إلى استهلاك وجبات يومية أقل تنوعا. ويظهر الشكل ٢٦ أن ٤٠ إلى ٥٠ في المائة فقط في المتوسط من بين الأطفال دون عمر سنتين يستهلكون وجبات متنوعة بصورة مناسبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع قيم أقل لا تزيد على ١٠ في المائة في كل من النيجر وتوغو. وفي أعقاب زيادة أسعار الذرة في زامبيا في ٢٠٠١ جراء تأثير الجفاف، زادت معدلات التقزم في أوساط الرضع الريفيين الذين حملت بهم أمهاتهم وقت زيادات الأسعار.

وأثناء فترة الجفاف والأزمة المالية في ١٩٩٨/١٩٩٧ في إندونيسيا، استجابت الأمهات من الأسر الفقيرة بتخفيض متناولهن اليومي من الطاقة الغذائية حرصا على تغذية أطفالهن بصورة أفضل، مما أفضى إلى زيادة معدلات نقص التغذية عند الأمهات[١٠]. كما أن الأطفال كانوا عرضة للخطر الأكبر بتخلي أسرهم عنهم ليتبناهم الغير سعيا إلى تقليل الأفواه التي تطلب الطعام. وتقلصت مشتريات الأسر من الأطعمة المغذية الغنية بالبروتين بغية شراء الأغذية الأساسية الرئيسية (الأرز)، مما أدى إلى زيادة معدلات الإصابة بفقر الدم عند الأمهات والأطفال على حد سواء. وكانت التأثيرات على أشدها عند الرضع الذين جاء الحمل بهم وفطامهم أثناء الأزمة. وتوضح هذه النماذج التأثيرات طويلة الأجل وبين الأجيال لارتفاع أسعار الأغذية على نمو الأطفال وتطورهم.

وكما ورد في الأقسام السابقة، فإن التأثير الفعلي لارتفاع أسعار الأغذية الأساسية، خاصة الحبوب المتداولة تجاريا، يتوقف أيضا على المعايير والعادات الغذائية السائدة في البلدان المختلفة.

التأثير على نقص التغذية

تم فيما سبق إيضاح أن ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية يؤدي، في الأرجح، إلى زيادة معدلات نقص التغذية (إثر انخفاض المتناول من الطاقة الغذائية). ويظهر الشكل ٢٧ الرابطة العامة بين مستويات نقص التغذية وانتشار نقص التغذية في أوساط الأطفال دون سن الخامسة. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أنه إذا ما زادت مستويات نقص التغذية في مجموع السكان، زادت في المقابل معدلات نقص التغذية عند الأطفال. وتحدث المستويات الحرجة للغاية لنقص التغذية عندما تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع السكان. واستنادا إلى هذه الرابطة،

٢٦

الأطفال من ٦ إلى ٢٣ شهرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يحصلون على عدد ملائم* من مجموعات الأغذية

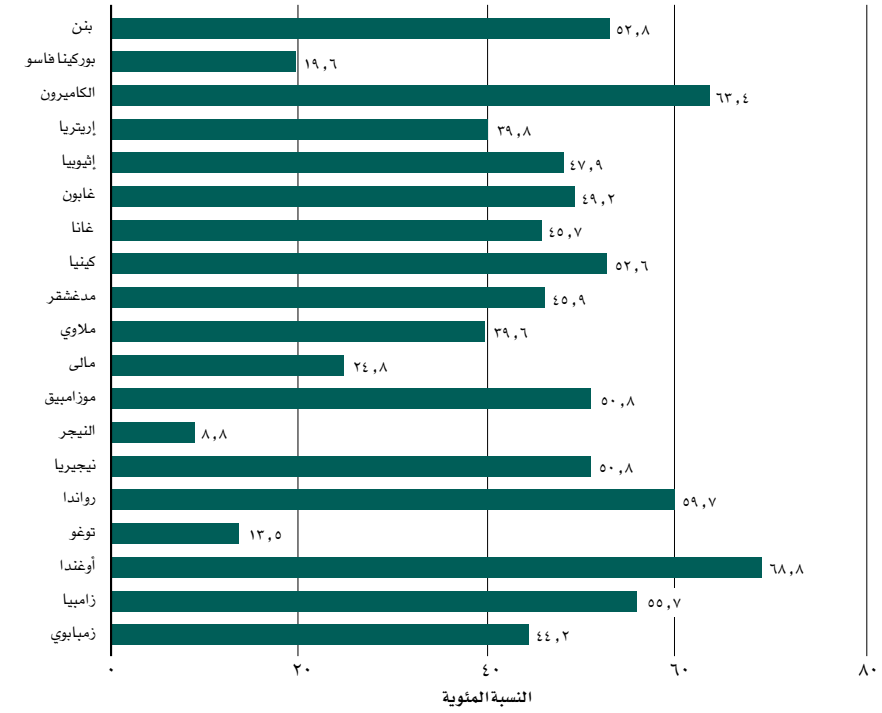

* يحدد العدد الملائم من مجموعات الأغذية على أساس ثلاثة لأطفال الرضاعة الطبيعية، وأربعة لأطفال الرضاعة غير الطبيعية.

المصدر: *A.G. Mukuria, M.T. Kothari and N. Abderrahim. 2006. Infant and young child feeding updates. Calverton, United States of America, ORC Macro*

٢٧

نقص التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة

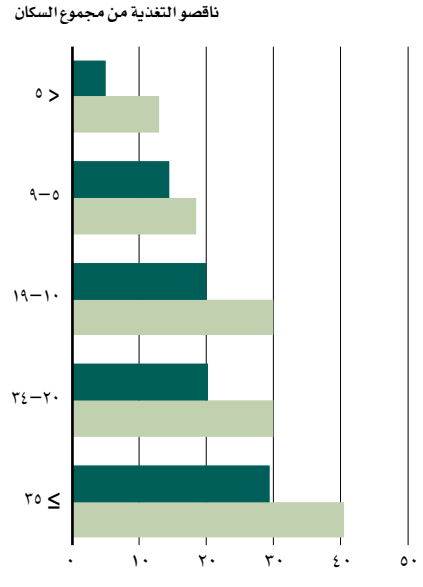

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

كوت ديفوار: ارتفاع الأسعار يحد من الإنفاق الصحي

يسعى سكان الحضر الأشد فقرا في كوت ديفوار، في ظل زيادة أسعار الأغذية، إلى الحد من البنود الضرورية غير الغذائية، مثل الأدوية. ومثال ذلك Drissa Kone، الذي يعاني التهابا حادا في الجهاز التنفسي ويواجه عبء وصفة طبية قد تكلف ٣٥ ٠٠٠ فرنك أفريقي (٨٣ دولارا أمريكيا) بالأسعار الرسمية. وDrissa Kone فاقد الأمل في إمكانية الحصول على مال كاف لشراء الدواء. ووجد الحل في شراء دواء مزيف في سوق أجامي في أبيديجان، حيث يمكن أن يعثر على تركيبة غير قانونية من الدواء الأصلي بجزء ضئيل من السعر. ويقول: "يمكنني شراء نفس الأدوية في السوق على أساس أقراص فردية بدلا من التعبئة الكاملة وتكلفني ١٥٠ فرنكا فقط (٠,٣٥ دولار أمريكي) للقرص الواحد. وبذا، ومقابل ٥٠٠ فرنك (١,١٩ دولار أمريكي) يمكنني أن أحصل على دواء كاف لمدة ثلاثة أيام!". غير أن الجانب السلبي يتعلق بنوعية الأدوية، فهي عادة أقل فعالية من الأدوية الأصلية - وهي مشكلة خطيرة عند علاج أمراض تعني احتمالات الموت كالملاريا. والأدوية المزيفة قد تحتوي على خليط من المواد الكيميائية التي تضر بالصحة بصورة أكبر.

ويقول الدكتور Ambroise Kouadio، وهو طبيب في أبيديجان، إنه على الرغم من أن هناك تفهما كاملا لمخاطر استعمال الأدوية المزيفة، مازال عدد متزايد من الناس مثل Kone يقبلون عليها. ويضيف: "لقد شيدت الدولة الكثير من المراكز الصحية والمستشفيات، لكن الناس مازالوا على فقرهم، وعليهم أن يختاروا بين الرعاية الصحية والطعام، وعادة ما يختارون الطعام".

المصدر: خدمة الأخبار في الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات، يوليو/تموز ٢٠٠٨.

من المتوقع أن تزيد معدلات نقص التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة، خاصة إذا ما استمرت الأسعار على ارتفاعها ولم تتخذ تدابير وقائية حيالها.

استراتيجيات التكيف غير الغذائية

من الضروري أيضا، بعد دراسة التأثيرات قصيرة الأجل لارتفاع أسعار الأغذية على مستويات نقص التغذية ، أن ننظر في التأثيرات السلبية طويلة الأجل على المستويات التغذوية وعواقبها تبعا لمحاولات الأسر التغلب عليها بتخفيض الإنفاق غير الغذائي و/أو بزيادة مداخيلها. ويعني تخفيض الإنفاق على الصحة، وكثيرا ما يكون منخفضا بالفعل في أوساط السكان الفقراء، وعلى التعليم تدهور الأوضاع الصحية ونقص تعليم الأطفال، مما يؤثر سلبا على فرصهم في كسب الدخل في المستقبل وعلى آفاق تنميتهم عموما.

وقد تحاول الأسر الاشتغال بأنشطة جديدة مولدة للدخل. ومن المحتمل أن تترتب على قيود الوقت التي تواجهها النساء ممن يرعين الأطفال الصغار، عواقب صحية وتغذوية سلبية. وثمة رابطة وثيقة بين الأمراض وسوء التغذية. فالعدوى تزيد من احتمالات الإصابة بشتى أنواع سوء التغذية نتيجة الحد من قدرة الجسم على الاستفادة من المغذيات الضرورية. وعلى سبيل المثال، فقد انخفضت الأنشطة الصحية المعتادة، مثل رصد نمو الأطفال والتحصين، في برازافيل عقب تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في عام ١٩٩٤، وذلك جزئيا بسبب انخفاض قدرات النساء أو استعدادهن للذهاب بأطفالهن إلى المراكز الصحية. وارتفعت معدلات التقزم والهزال عند الأطفال كما انخفضت الجودة الغذائية لأغذية الرضع التكميلية[١١].

وقد تؤدي زيادة عمالة النساء إلى عناية أقل بالأطفال في المنازل أو انخفاض نوعيتها، كما قد تعوق الرضاعة الطبيعية، وإعداد الأغذية في المنزل، وممارسات النظافة العامة، والحصول على المساعدة الطبية عند مرض الأطفال. ويقوم الأخوة والأخوات الكبار بتولي رعاية الأطفال نيابة عن الأمهات، وهم أقل ما يكونون دراية بذلك. ويمكن أن تكون لزيادة عمل الأطفال في المنزل أو خارجه عواقب تغذوية سلبية أخرى على الأطفال وتعوق تعليمهم .

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الاستجابات على مستوى السياسات: أهي فعالة ومستدامة؟

حفز الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية العالمية طائفة واسعة من الاستجابات على مستوى السياسات في كافة أنحاء العالم. وتركز العمل في البداية على ضمان توافر إمدادات غذائية كافية، والإبقاء على أسعار السلع منخفضة، وتقديم الدعم لأشد الفئات ضعفا. وشملت تدابير السياسات تخفيف ضرائب الاستيراد، وفرض قيود على التصدير للحفاظ على استمرارية توافر الأغذية المحلية، وتطبيق ضوابط الأسعار والإعانات لتكون الأغذية في متناول الجميع، والسحب من المخزونات بغرض استقرار الإمدادات والأسعار. وكان التركيز ضعيفا، في البداية على الأقل، فيما يتعلق بدعم استجابة الإمدادات الزراعية. بيد أن حكومات عدد من البلدان النامية اتخذت إجراءات لتزويد المزارعين بما يلزم من دعم لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي.

وكشف مسح لاستجابات السياسات في ٧٧ بلدا أن نصف عدد البلدان عمد، في ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨، إلى تخفيض الضرائب على واردات الحبوب، وأن أكثر من النصف طبق ضوابط الأسعار أو إعانات المستهلكين في محاولة لإبقاء الأسعار المحلية للأغذية أقل من الأسعار العالمية[١٢]. وفرضت نسبة الربع من الحكومات نوعا آخر من قيود التصدير، واتخذ عدد مقارب إجراءات لزيادة الإمدادات المحلية عن طريق السحب من مخزونات الحبوب الغذائية. ولم تتبع ١٦ في المائة فقط من البلدان التي شملها المسح أية استجابات لتخفيف وطأة تأثير ارتفاع أسعار الأغذية. وتباينت استجابات السياسات تباينا كبيرا حسب الأقاليم، حيث شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى عدد من تدخلات السياسات.

ولم يكن أثر بعض تدابير السياسات وفعاليتها واستدامتها واضحا دائما. أولا، إن السياسات بمحاولاتها الحفاظ على الأسعار على باب المزرعة بمستويات منخفضة مصطنعة، ربما أدت إلى تثبيط استجابة الإمدادات التي كانت هناك حاجة ماسة إليها، والزيادات المحتملة في الإنتاجية. ثانيا، تؤدي قيود التصدير إلى انخفاض الإمدادات الغذائية في الأسواق الدولية، مما يدفع بالأسعار أعلى فأعلى ويزيد من تفاقم الأوضاع العالمية. ثالثا، إن الإعانات العالية و/أو انخفاض الضرائب والرسوم الجمركية تزيد من الضغوط على الميزانيات الوطنية وتخفض من الموارد المالية المتاحة لاستثمارات عامة تشتد الحاجة إليها وإلى غير ذلك من الإنفاق الإنمائي.

وإيجازا، فإن بعض تدابير السياسات التي طبقت تنحو إلى الإضرار بالمنتجين والشركاء في التجارة، وتسهم بالفعل في حدة تقلبات الأسعار العالمية. ولقد أظهرت التجربة أن ضوابط الأسعار نادرا ما نجحت في التحكم في الأسعار لفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، فهي تحمل الحكومات عبئا ماليا ثقيلا وتصبح عاملا مثبطا لاستجابات الإمداد من جانب المزارعين. ففي بعض البلدان التي طبقت ضوابط التصدير (أو الحظر الصريح على الصادرات)، خفض بعض المزارعين من المساحات المزروعة بالحبوب بسبب الانخفاض المصطنع في الأسعار المحلية لمنتجاتهم مترافقا مع ارتفاع أسعار المدخلات مثل الوقود والبذور والأسمدة. وكما يظهر الإطار، فإن قدرة السياسات الحكومية على إبقاء الاقتصاديات المحلية بمعزل عن صدمة الأسعار الخارجية كانت محدودة للغاية.

الطريق إلى المستقبل: النهج مزدوج المسار

ركزت استجابات السياسات الأولية للزيادة الحادة في أسعار الأغذية على تحسين الإمدادات المحلية من الأغذية وعلى تخفيف وطأة التأثير المباشر على المستهلكين. بيد أنه بات جليا أن مواجهة التحديات على الأجلين القصير والطويل التي يشكلها ارتفاع أسعار الأغذية وتعزيز ما يتيحه من فرص، تتطلب تبني سياسات وإجراءات متسقة من جانب حكومات البلدان والمجتمع المدني والدولي معا. ويكمن الحل المستدام لمشكلة انعدام الأمن الغذائي في العالم، في زيادة الإنتاج

٢٨

إجراءات السياسات لمعالجة ارتفاع أسعار الأغذية، حسب الإقليم

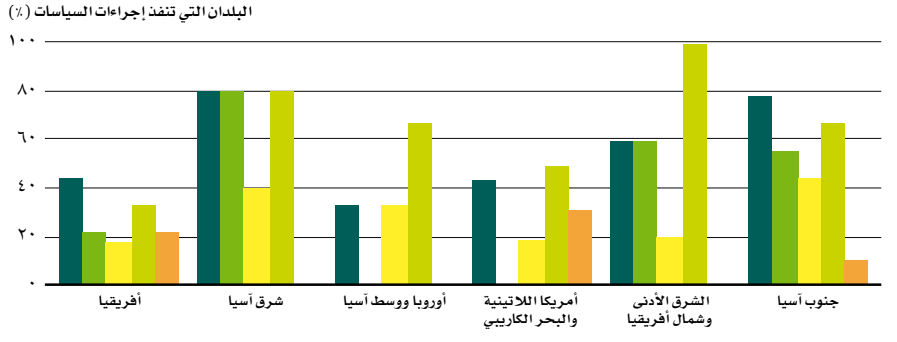

ملاحظة: استنادا إلى معلومات أولية جمعها موظفو البنك الدولي وعدلتها المنظمة (أبريل/نيسان ٢٠٠٨).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والإنتاجية في العالم النامي، خاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفي ضمان حصول الفقراء والضعفاء على حاجتهم من الغذاء.

وتماشيا مع ذلك، نادت المنظمة بالنهج مزدوج المسار بوصفه إطارا استراتيجيا شاملا لمكافحة الجوع. ويعالج النهج، الذي تبناه مجتمع التنمية على نطاق واسع، التحديات على الأجلين القصير والطويل التي تواجه الأمن الغذائي، ويعد ذا أهمية بالغة في السياق الحالي لارتفاع أسعار الأغذية. ويهدف واحد من المسارين إلى تشجيع استجابة الإمدادات من قطاع الزراعة وتنمية المناطق الريفية من خلال الحوافز الملائمة والاستثمارات في المنافع العامة. وتتمثل الغاية في زيادة الإمدادات الغذائية وزيادة قدرات الزراعة والاقتصاد الريفي على توليد الدخل، باعتبار ذلك وسيلة إلى دعم التنمية الريفية الشاملة. ولكيما تنجح السياسات في الحد من الفقر على نحو ملموس، يظل التركيز القوي على القدرات الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مسألة حيوية. ويهدف المسار الثاني لهذا النهج إلى ضمان الحصول المباشر للفقراء والضعفاء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء على الأغذية، من خلال توفير شبكات الأمان وتدابير الحماية الاجتماعية.

وكلا مكوني النهج مزدوج المسار جوهري ويدعم الواحد منهما الآخر. وتتيح تنمية الزراعة والاقتصاد الريفي فرصا للفقراء لتحسين سبل معيشتهم، وهو شرط أساسي للتخفيض المستدام لانعدام الأمن الغذائي. ويزيد تحسين الحصول المباشر على الأغذية والتغذية من قدرات البشر والإمكانات الإنتاجية لهؤلاء الذين يواجهون مخاطر حالات النقص التغذوي. ولما كان ٧٥ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإن التركيز على الزراعة والتنمية الريفية جوهري لتحقيق الحد من الجوع والفقر على نحو ملموس ومستدام.

مبادلات السياسات

تواجه البلدان النامية خيارات عسيرة في الاقتصاد الكلي نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود.

فالتضخم يواصل الارتفاع في كافة أنحاء العالم، مع تجاوز معدلاته في أسعار الأغذية بكثير مثيلاتها للسلع والخدمات الأخرى، خاصة في البلدان النامية (حيث تعادل الأغذية عادة نسبة أكبر بكثير من سلة الاستهلاك).

وتمثل إدارة التضخم مبادلات سياسات عسيرة ترافقها انعكاسات هامة على الأمن الغذائي. ومن شأن رفع أسعار الفائدة أن يخفض من الضغوط التضخمية، ولكنه يؤدي عادة إلى تخفيض الاستثمار ورفع قيمة سعر الصرف، مع ما لذلك من تأثيرات معاكسة على الصادرات والنمو وفرص العمالة. وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض مداخيل الفقراء، وبالتالي الحد من إمكانات حصولهم على الغذاء. ومن جهة ثانية، فإن استمرار الزيادات السريعة في الأسعار يؤدي إلى تآكل قيمة الأجور الحقيقية والقوة الشرائية لمن يحصلون على الأجور، مع ما يصاحبها من تأثيرات معاكسة على الأمن الغذائي.

والواقع أن المحاولات التي تبذلها الحكومات لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الأغذية، من خلال الإعانات العامة أو إقامة شبكات أمان، هي محاولات باهظة التكاليف وتترتب عليها معوقات في الميزانية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وإذا ما ارتفعت الأسعار المحلية تماشيا مع ارتفاع الأسعار العالمية، فإن شراء الأغذية المحلية بغرض إعادة بيعها لفئات مستهدفة، سينطوي على زيادة الإنفاق من الميزانية. وسيؤدي تقييد الصادرات حرصا على الحفاظ على الاستهلاك المحلي، إلى خسارة في إيرادات الصادرات وعائدات النقد الأجنبي. وقد تكون بعض البلدان قادرة على تمويل العجز في الميزانية لفترة زمنية محدودة، إلا أن بلدانا أخرى ذات نظم مالية أولية قد تحتاج إلى مساعدة خارجية كبيرة لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وستكون الضغوط على أشدها على بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، إذ قد تحتاج إلى تخفيض الميزانيات الإنمائية وتحويل النقد الأجنبي بعيدا عن واردات أخرى ضرورية سعيا إلى ضمان توافر إمدادات غذائية كافية وفي متناول الجميع.

وختاما، فإن ارتفاع أسعار الأغذية يضع الحكومات في مواجهة مبادلات عسيرة. فبإمكان الحكومات أن تعمل على: (١) تخفيض الإعانات والمخاطرة بمواجهة تدهور قوي في الأمن الغذائي؛ (٢) تخفيض الاستثمار في المنافع العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية، ومواجهة خطر تباطؤ وتيرة النمو والتنمية على المدى الطويل؛ أو (٣) الامتناع عن تطبيق أي منهما والمخاطرة بمواجهة اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي تهدد النمو والرفاه على المدى الطويل.

ارتفاع أسعار الأغذية والتضخم العام

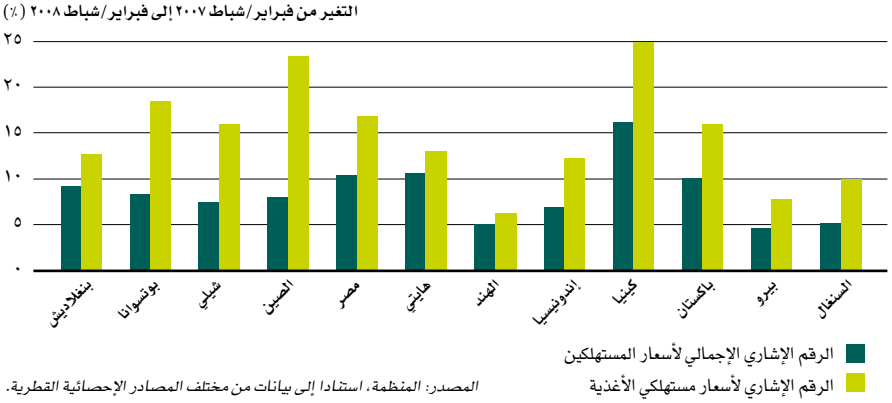

المصدر: المنظمة، استنادا إلى بيانات من مختلف المصادر الإحصائية القطرية.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

دور أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة من أجل الحد من الفقر

أسعار الأغذية والإنتاج والأمن الغذائي

من شأن زيادة الإنتاج الغذائي أن تساعد على استعادة توازن العرض والطلب عند مستوى أسعار منخفضة. فارتفاع أسعار الأغذية، وما يمثله من زيادة الحوافز، يتيح فرصة للمنتجين الزراعيين لزيادة الاستثمار والتوسع في الإنتاج. وتظهر الدلائل الأولية أن القطاع الزراعي استجاب لزيادة الحوافز بزيادة المساحات المزروعة والإنتاج.

بيد أنه لا ينبغي النظر إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي فقط في سياق "الاختلالات" الحالية بين العرض والطلب. فالزيادات في الإنتاج والإنتاجية الغذائية والزراعية ستكون ضرورية لتلبية زيادات أخرى في الطلب الفعلي في السنوات القادمة. وسيستمر الطلب على الأغذية والأعلاف في تصاعده نتيجة التوسع الحضري والنمو الاقتصادي وارتفاع المداخيل، التي تفضي جميعها إلى تحولات في النظم الغذائية نحو منتجات عالية القيمة، بما فيها اللحوم ومنتجات الألبان. ومن المتوقع أن يؤدي نمو السكان والنمو الاجتماعي الاقتصادي إلى زيادة الطلب الحالي على الأغذية إلى الضعف بحلول عام ٢٠٥٠.

ولمواجهة هذا التحدي في البلدان النامية، لابد من زيادة غلات الحبوب بمقدار ٤٠ في المائة، وزيادة المتطلبات الصافية من مياه الري بما يتراوح بين ٤٠–٥٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فقد تكون هناك حاجة إلى نحو ١٠٠–٢٠٠ مليون هكتار إضافية من الأراضي، وأساسا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية[١٣]. وينبغي أن يكون مصدر ما يقدر بنحو ٨٠ في المائة من الزيادة في الإنتاج الغذائي العالمي، من نمو غلات المحاصيل. وينبغي أن تضاف إلى ذلك الطلبات الجديدة على المادة الوسيطة لتلبية التوسع في قطاع الوقود الحيوي.

وبالإضافة إلى مسألة التوازن بين الاحتياجات العالمية والكميات المتوافرة، ثمة مسألة محورية بالنسبة للأمن الغذائي تتعلق بمن سيشارك في استجابة الزراعة في الأجلين القصير والطويل لارتفاع أسعار الأغذية وفي تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل. وبتعبير آخر، فإن زيادة الإنتاج الغذائي ضرورية ولكنها شرط غير كاف لمعالجة الزيادة التي حدثت مؤخرا في انعدام الأمن الغذائي نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية (يمثلها ٧٥ مليون شخص آخرون أصبحوا من الجياع الآن)، فضلا عن انعدام الأمن الهيكلي طويل الأجل الذي يمثله أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون الجوع حتى قبل ارتفاع الأسعار مؤخرا.

أهمية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

من أجل ضمان أن تعزز زيادة الإنتاج الغذائي من الأمن الغذائي، لابد للبلدان النامية من أن تكون قادرة على استغلال امكانياتها في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال إطار سياسات مواتية بقدر أكبر وزيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية من جانب كل من الحكومات القطرية والمانحين الدوليين المشاركين في التنمية الزراعية والريفية[١٤].

ونطاق انتشار الجوع في العالم وصعوبات تخفيضه حتى إبان إمدادات الأغذية العالية والأسعار المنخفضة، يبرز المشكلة الأساسية المتمثلة في الحصول على الغذاء. وحتى أسعار الأغذية المنخفضة لن تعالج تماما مشكلة الحصول غير الكافي على الأغذية، الذي يتأثر أيضا بقدرة الفقراء على إنتاج غذاء كاف أو توليد دخل كاف لشرائه.

ومن جهة ثانية، لما كانت غالبية الأسر الريفية الفقيرة تعتمد على الإنتاج الزراعي لكسب نسبة كبيرة من دخلها، فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ترتبط على نحو وثيق بالحد من الفقر الريفي. وبناء عليه، ينبغي أن تذهب زيادة الإنتاج والإنتاجية الغذائية إلى أبعد من مجرد هدف تخفيض الأسعار في الأسواق العالمية – موفرة فرصة للحد من الفقر والجوع في الريف.

وتحقيق إمكانات الإنتاج الغذائي والزراعي في الحد من الفقر والجوع يتوقف،

٢٩

الذرة: فجوات الغلات القابلة للاستغلال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

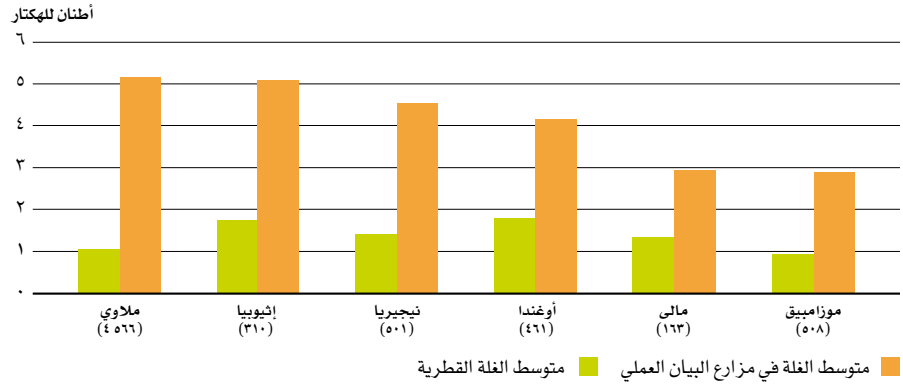

ملاحظة: عدد قطع الأراضي بين أقواس. أصناف محسنة بالتلقيح المفتوح في جميع الحالات باستثناء نيجيريا التي تستخدم الأصناف الهجين. والبيانات الخاصة بإثيوبيا وموزامبيق ونيجيريا وأوغندا هي عن عام ٢٠٠١، والبيانات الخاصة بملاوي هي عن عام ٢٠٠٢، والبيانات الخاصة بمالي هي متوسط الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٧. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية، واشنطن.

٣٠

أسعار المدخلات تتجاوز أسعار الأغذية

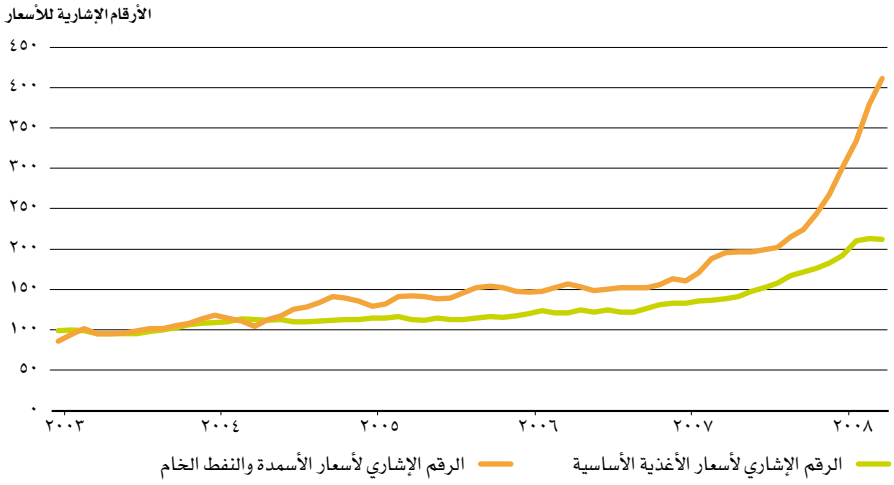

ملاحظة: سنة الأساس = ٢٠٠٣

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

إلى حد كبير، على مدى قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يمثلون ٩٠ في المائة من فقراء الريف، على المشاركة في زراعة منتجة ومجزية وفي الأنشطة غير الزراعية[١٥].

ويعيش زهاء نسبة الثلثين من سكان الريف في العالم البالغ عددهم ٣ مليارات نسمة على الدخل المتولد من إدارة المزارعين لقرابة ٥٠٠ مليون من المزارع الصغيرة تقل مساحة الواحدة منها عن هكتارين. وبالتالي، لابد للجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي من التركيز الكبير على زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة. وتشكل الزراعة صغيرة النطاق نحو ٨٠ في المائة من الزراعة الأفريقية، وتنتج الأغذية الأساسية إلى حد كبير[١٦]. وسيؤدي الإخفاق في شمول استراتيجيات المستقبل لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى مزيد من التهميش، وزيادة الفقر الريفي والهجرة العالية لفقراء الريف إلى المناطق الحضرية.

ومن شأن النمو الزراعي عريض القاعدة الذي يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة، أن يكون له تأثير كبير على الحد من الفقر. وعلاوة على زيادة توافر الأغذية وتخفيض أسعارها، فإن الإنتاجية المحسنة لأصحاب الحيازات الصغيرة تولد مداخيل أكبر وطلبا أكبر على السلع والخدمات المنتجة محليا، مما يؤدي إلى تنمية اجتماعية اقتصادية عريضة القاعدة في المناطق الريفية. وهذه العملية الدينامية هي السبب الأول في أن النمو الزراعي أكثر فعالية بأربعة أمثال في مجال الحد من الفقر مقارنة مع النمو في قطاعات أخرى[١٧].

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تكون إمكانات زيادة الإنتاجية أكبر في المزارع الصغيرة نظرا لكفاءتها في استخدام اليد العاملة الأسرية. وكانت السياسات التي تشجع أصحاب الحيازات الصغيرة والتوزيع المتكافئ للأراضي في قلب نماذج النجاح القطرية أثناء الثورة الخضراء في العديد من البلدان الآسيوية (منها مثلا الصين والهند وإندونيسيا).

أسعار المدخلات تقيد الحوافز

تستدعي استجابة تقودها الإنتاجية ومحورها أصحاب الحيازات الصغيرة حوافز تصل إلى المزارعين في شكل أسعار مرتفعة للمنتجات وتحسين الحصول على مدخلات في متناول الجميع. بيد أن أسعار الكثير من المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والمبيدات والنقل، ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار الوقود الأحفوري. وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٨، تجاوزت أسعار المدخلات الزراعية (الأسمدة والنفط الخام) أسعار الأغذية، مما ثبط من حوافز الإنتاج الإيجابية المتأتية من زيادات أسعار الأغذية. ولما كانت تكاليف المدخلات تشكل جزءا كبيرا من إجمالي التكاليف المتغيرة للزراعة، فإن هذا الاتجاه حري بأن يضعف من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية في حفز استجابة الإنتاج.

المعوقات الهيكلية

يستدعي النمو الزراعي عريض القاعدة جهودا كبيرة ومنتظمة لمعالجة معوقات شتى تؤثر على أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذه الجهود ستمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجية المزرعة وتلبية طلبات جديدة وأكثر تشددا فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها.

التقانة: إن الحصول على تدفق منتظم من التقانات المكيفة بما يتفق مع ظروف بعينها يسهم في زيادة الإنتاجية، لاسيما في سياق موارد الأراضي المحدودة، وبالتالي فهو هام بالنسبة للمنتجين على النطاق الصغير. وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمار في المناطق القاحلة في تقانة الري المحسنة والمحاصيل المقاومة للجفاف يساعد على انخفاض الأسعار وتقلبات الدخل بتخفيف حدة تأثير حالات الجفاف. وقد أعاق كثيرا ضعف مستويات البحوث الزراعية والتطوير، الممولة من القطاع العام، من إمكانات حصول صغار المزارعين على التقانات التي تزيد من الإنتاجية. وتشارك بضعة فقط من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في ترتيبات تعاقدية مع المشترين (مثل

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

سلاسل قيمة السلع الزراعية أو خطط المزارع الخارجية) التي تيسر الحصول على البذور المحسنة والمدخلات والميكنة.

الوصول إلى الأسواق: يعد الوصول إلى الأسواق العاملة فيما يتعلق بالسلع الأساسية والسلع ذات القيمة العالية على السواء، شرطا أساسيا وجوهريا للتنمية الزراعية والإنتاجية المحسنة. ويتباين الوصول إلى الأسواق فيما بين الأقاليم النامية، مع تسجيل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى مستوى له، خاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وكثيرا ما تواجه مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الكثير من البلدان النامية، معوقات من بينها: (١) مشكلات البنية الأساسية والنقل؛ (٢) الافتقار إلى معلومات السوق؛ (٣) درجات

استخدام الأسمدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: هل الإعانات هي الحل؟

بلغ استهلاك الأسمدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٨ كيلوغرامات فقط للهكتار في ٢٠٠٢، أي بزيادة كيلوغرام واحد عن ١٩٨٢ و٧ كيلوغرامات عن ١٩٦٢. ويقل هذا المستوى من الاستهلاك بنسبة ١٠ في المائة عن مثيله في معظم الأقاليم النامية الأخرى. وربما كان ذلك هو السبب في أن غلات الحبوب لم تزد بأكثر من ٥٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة بين ١٩٦٢ و٢٠٠٢، مقارنة مع زيادة بثلاثة أمثال في بقية العالم النامي في ذات الفترة. علاوة على ذلك، ونتيجة انخفاض تكثيف استعمال الأسمدة، فإن التربة في أفريقيا عرضة لاستنزاف المغذيات.

وتشمل العوامل التي أدت إلى انخفاض مستوى استعمال الأسمدة في أفريقيا ضعف البنية الأساسية، مما يزيد من تكلفة الأسمدة ويقلل من توافرها؛ وارتفاع المخاطر جراء تقلبات الأسعار الحادة ونقص الري؛ والافتقار إلى الائتمان؛ وضعف بيئة الأعمال التجارية التي شكلتها اللوائح والضرائب والإيجارات التي تحول توريد الأسمدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام (الذي يتسم عادة بعدم الكفاءة في تخصيص الإمدادات).

وفي ظل تجاوز أسعار الأسمدة لأسعار السلع الزراعية بقدر كبير (مما يضر بحوافز زيادة الإنتاج)، فإن الضرر الأكبر يلحق بصغار المزارعين المشترين الصافين للأغذية، إذ أن ارتفاع أسعار الأغذية يقلل أيضا من الأموال المتاحة لهم لشراء الأسمدة. ومن المحتمل أن يشهد الكثير من البلدان الأفريقية انخفاضا في استعمال الأسمدة في الأجل القصير قد يهدد مستويات الإنتاج الحالية، وهي منخفضة للغاية بالفعل.

ولقد دفع الارتفاع السريع لأسعار الأسمدة بقضية إعانات الأسمدة إلى المقدمة. وربما يكون لهذه الإعانات ما يبررها حيثما كانت هناك آفاق واضحة لمكاسب هامة في الإنتاجية، وحيثما كانت شكلا زهيد التكاليف لتحويل الدخل عن غيره من البدائل (مثل المعونة الغذائية)، وحيثما انتفت احتمالات تأثيراتها المعاكسة على آليات السوق. وتشمل الإعانات "الواعية بالسوق" استخدام إيصالات تسترد قيمتها من خلال البائعين التجاريين، وخدمات البيان العملي لحفز الطلب، وضمانات الائتمان لتشجيع الموردين على تقديم الائتمان للبائعين المتعاملين معهم.

وفي حال استخدام إعانات المدخلات لتشجيع استجابة الإمدادات، من الضروري مراعاة عدة عوامل مقيدة. ففي بعض المواقع يحتمل ألا تتوافر إمدادات كافية، وستؤدي الإعانة فقط إلى تضخم في الأسعار المحلية. والإعانات باهظة التكاليف ويمكنها أن تشكل ضغوطا على الميزانيات الحكومية، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على مجالات هامة أخرى مثل التعليم والصحة (وبوسع المانحين الدوليين القيام بدور في تخفيف شدة هذه القيود). وإذا ما بذلت جهود للاستهداف سعيا إلى تخفيض مصروفات الميزانية، فإن الصعوبات الإدارية قد تحول دون وصول الإعانات إلى المنتفعين الذين يحتاجون إليها بشدة. وتبين هذه الاعتبارات أنه ولئن كانت إعانات الأسمدة تمثل استجابة فعالة على المدى القصير، فإنها غير مستدامة على المدى الطويل. وحيثما استخدمت إعانات المدخلات، ينبغي أن يشارك فيها القطاع الخاص حرصا على تحسين وإرساء نظم السوق في المدى الطويل.

استخدام الأسمدة

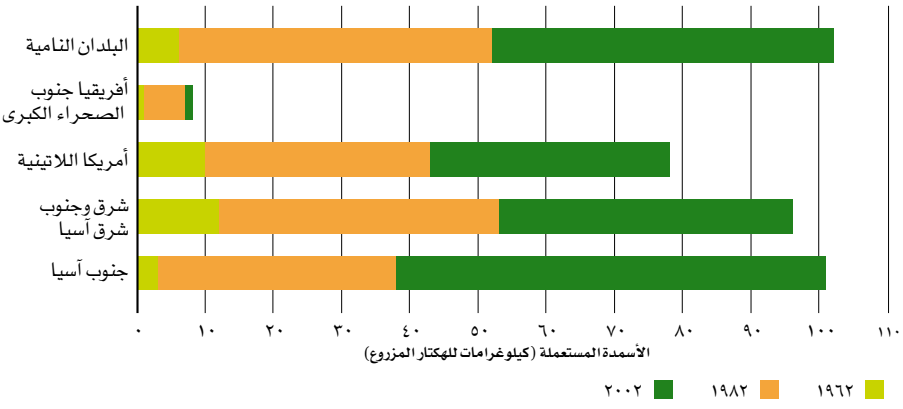

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة وM. Morris وV.A. Kelly وR.J. Kopicki وD.Byerlee، ٢٠٠٧. *Fertilizer use in African agriculture: lessons learned and good practice guidelines*. Washington, DC, World Bank.

ومواصفات غير كافية وقلما تنفذ؛ (٤) ضعف منظمات المزارعين فيما يتعلق بتسويق الكميات الكبيرة. وما لم تعالج هذه المعوقات، فإن القسم الأعظم من المبيعات الزراعية ستستأثر به قلة من المنتجين الكبار.

البنية الأساسية: إن الطرق الريفية ومرافق التخزين منافع عامة أساسية تؤدي إلى تخفيض تكاليف السوق وزيادة الفرص الاقتصادية لجميع الأسر. والوصول إلى النقل والبنية الأساسية للخدمات الاجتماعية يقل كثيرا بالنسبة للفئات الأشد فقرا من سكان الريف.

الأصول: يتفاوت الحصول على رأس المال المادي واستخدامه تفاوتا واسعا داخل البلدان وفيما بينها. ويتبع صغار مالكي الأراضي بصورة مستمرة ممارسات أقل تكثيفا لرأس المال. وعلى نحو مماثل، فإن رأس المال البشري يرتبط ارتباطا قويا بمستوى الثروة – ففي الأسر الأشد فقرا يكون رؤساء الأسر عادة أقل تعليما من نظرائهم في الأسر الغنية. ويحدد الحصول على الأصول، إلى حد كبير، إمكانات الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية من خلال زيادة الدخل والإنتاج. ولما كان الكثير من الأصول يمثل ضمانات، فبإمكان الأسر التي تملك أصولا كافية أن تستغل فرص الاستثمار والتوسع الزراعي بفعالية أكبر.

الائتمان: تعاني نسبة كبيرة من أصحاب الحيازات الصغيرة من عدم كفاية إمكانية الحصول على الائتمان. وهو ما قد يقلل من إمكانات حصولهم في الوقت المناسب على المدخلات الملائمة واستخدامها. وقد استطاع الكثير من سلاسل قيمة المحاصيل النقدية الناجحة التغلب بفعالية على نقص الائتمان الريفي بتقديم المدخلات مباشرة إلى المزارعين ورابطات المزارعين مع التسديد وقت بيع المنتجات[١٨]. وبالنظر إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية يوفر عائدات أكبر من إنتاج الأغذية الأساسية، فمن المحتمل أن تتحسن إمكانات حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على النقد والائتمان.

المخاطر: الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي نشاط تلازمه مخاطر كبيرة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في مستوى أسعار الأغذية وقابلية تفاوتها في أسواق العالم. وبالنظر إلى تحويل قدر أكبر من هذا التفاوت في الأسعار إلى الأسواق المحلية، فقد تنشأ عنه مشكلات بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وقد يثبط من استجابة الإمدادات. وعلاوة على تقلبات الأسعار، يفتقر أصحاب الحيازات الصغيرة – بل

٣١

الميكنة: المزارعون على النطاقين الصغير والكبير

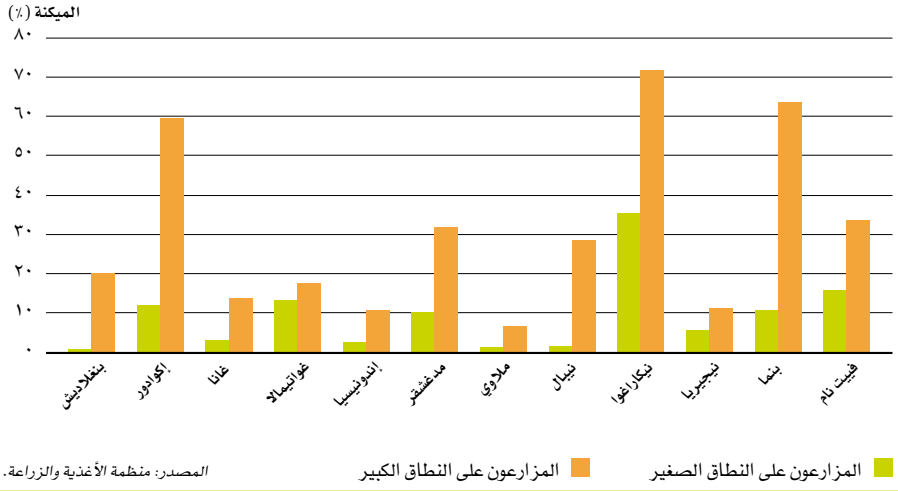

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٣٢

الوصول إلى الأسواق: الوقت اللازم للوصول إلى الأسواق

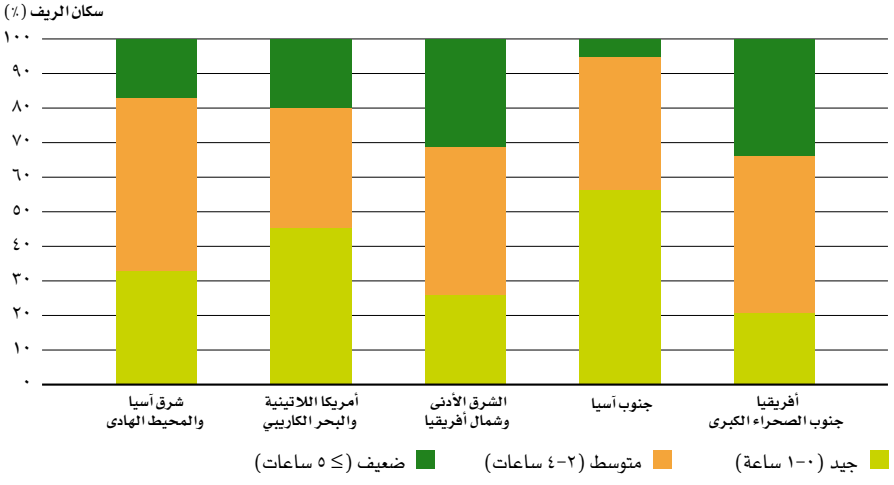

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٧. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية، واشنطن.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٣

حصول الأسر الريفية على البنية الأساسية

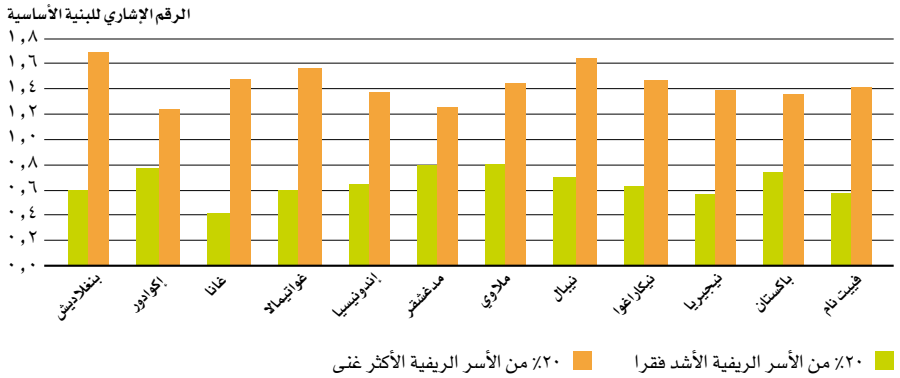

ملاحظة: يستند الرقم الإشاري للبنية الأساسية إلى تحليل المكونات الرئيسية.
وكلما ارتفعت القيمة، زادت إمكانات الحصول على البنية الأساسية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وبالفعل معظم المزارعين – إلى إمكانات الحصول على تأمين على المحاصيل و/أو الثروة الحيوانية أو أدوات أخرى لتقليل المخاطر لمواجهة تفاوت الإنتاج. ويدفع عدم توافر التأمين المزارعين إلى تبني استراتيجيات إنتاج أكثر قدرة على تلافي المخاطر، أو تنويع أنشطتهم الاقتصادية بعيدا عن الزراعة. وهذه المعوقات تحد من إمكانات تكثيف الإنتاج الزراعي وتبني التقانة الزراعية. ومن المحتمل أن توفر الابتكارات التي ظهرت مؤخرا في مجال التأمين المناخي، والتي تعد بتخفيض التكاليف الإدارية، فرصة للمزارعين للحصول على التأمين الفعال.

تحقيق إمكانات أصحاب الحيازات الصغيرة

تهيئ الحوافز التي وفرها ارتفاع أسعار الأغذية بيئة مواتية للتقدم بجدول أعمال للإصلاح الزراعي من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل بأسعار في متناول الجميع، من خلال نمو الإنتاجية الزراعية التي تحد من الفقر. ويركز جدول الأعمال هذا تركيزا خاصا على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما في البلدان المرتكزة على الزراعة.

ويتوقف تحويل هذه الفرصة إلى عمل ملموس وتحسين قابل للقياس في سبل معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، أولا وقبل كل شيء، على الالتزام السياسي المتواصل واستثمارات الحكومات والشركاء في التنمية لمعالجة المعوقات العديدة التي تؤثر على حوافز صغار المزارعين وسلوكهم. وفي الوقت الحاضر،

البنية الأساسية للنقل من أجل التنمية

يعد الاستثمار في البنية الأساسية للنقل عاملا حيويا للتنمية الزراعية المستدامة. ويحتاج الإنتاج الزراعي اللامركزي صغير النطاق في العالم النامي إلى شبكات نقل واسعة لتحسين الوصول إلى الأسواق، وتخفيض أسعار التجزئة للأسمدة، وزيادة أسعار محصول المزارعين. وسيجني العديد من البلدان الأفريقية منافع ضخمة فيما يتعلق بالحد من الفقر[١].

وتساعد خدمات النقل على تحسين التجارة والرفاه والنمو الزراعي وعلى تقليص الفجوة بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين. ويظهر الشكل أن الاختلاف في تكاليف المدخلات بين العديد من البلدان في أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يعزى برمته إلى تكاليف النقل.

تكاليف النقل (أسعار اليوريا في ٢٠٠٣، دولار أمريكي/طن)

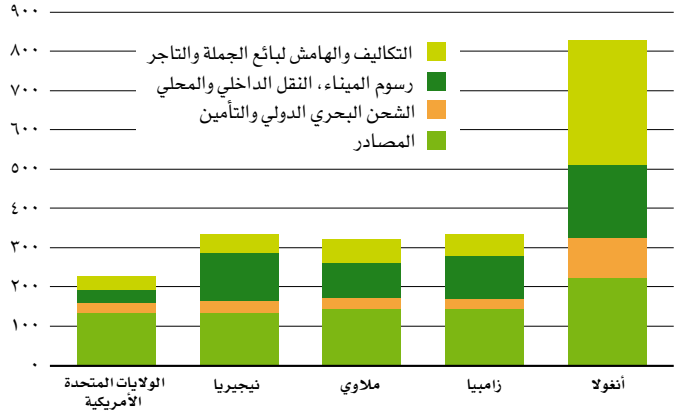

مصدر الشكل: *D.I. Gregory and B.L. Bumb. 2006.* Factors affecting the supply of fertilizer in sub-Saharan Africa. *Agriculture and Rural Development Discussion Paper 24.* Washington, DC, World Bank.

(١) X. Diao, S. Fan, D. Headey, M. Johnson, A. Nin Pratt and B. Yu. *Accelerating Africa's food production in response to rising food prices – impacts and requisite actions.* Xinshen, June 2008. IFPRI Discussion Paper (ستصدر لاحقا).

الري في الأقاليم الفقيرة

تحسنت كثيرا في العقود الأخيرة القدرة على إنتاج كميات أكبر من الغذاء لإطعام العدد المتزايد من سكان العالم، وذلك بفضل التوسع في الأراضي المحصولية المروية. وقد وفر التوسع في نسبة الأراضي الزراعية المروية قاعدة متينة لزيادة الإنتاجية وتقليل تقلبات الغلات الزراعية. وفي ضوء تصاعد الطلب على المياه، وما يفرضه تغير المناخ من قيود أخرى، تصبح كفاءة إدارة المياه المتاحة شرطا ضروريا لزيادة إنتاجية الزراعة ولضمان الأمن الغذائي.

ويتجاوز معدل سحب المياه في قرابة ٢٥ في المائة من نظم الزراعة المروية في العالم معدلات تجديدها. والأكثر مدعاة للقلق هو ما أفادت به التقارير من ندرة المياه في أقاليم عديدة. والوصول المفتوح إلى موارد المياه وشبكات الري أو حقوق الملكية الفضفاضة من شأنه أن يؤدي إلى الإفراط في استغلال مستودعات المياه الجوفية وإلى ممارسات الري غير المستدامة التي تتسبب في الاستنزاف والتلوث أو زيادة تكاليف الري على أقل تقدير. وتدهور الأراضي هو، بدوره، نتاج عدم كفاءة استخدام موارد المياه وممارسات إدارة الري غير الوافية، مما يسفر عن تخفيض الإنتاجية وزيادة خسائر الأراضي المحصولية. وأكثر الفئات تضررا بهذه الممارسات هم صغار المزارعين إذ أنهم يفتقرون إلى القدرات لتأمين حقوقهم في المياه، فضلا عن الموارد للاستثمار في أدوات أكثر تكلفة لكنها أكثر فعالية في ضخ المياه.

وفي أفريقيا، تقل مساحة الأراضي المحصولية المروية عن ٥ في المائة. ويمكن للمزارعين أن يجنوا منافع كبيرة من التوسع في الأراضي المروية لزيادة الإنتاج واستقرار مستوياته، مع الحد في ذات الوقت من دور الأمطار المشكوك فيها في الزراعة. وتتميز مشروعات الاستثمار في الري بمعدلات العائد العالية، والتي تقدر بما يفوق ١٥ في المائة، بل وقد تصل إلى ٣٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١]. كذلك يتوقع تحقيق مكاسب ملموسة فيما يتعلق بتحسين الرفاه من الاستثمار في الري. وتشير التقديرات إلى أن زيادة قدرها واحد في المائة في الري أدت إلى الحد من الفقر بقرابة ٥ في المائة في كينيا[٢].

(١) البنك الدولي، ٢٠٠٧. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية، واشنطن.

(٢) J. Thurlow, J. Kiringai and M. Gautam. 2007. *Rural investments to accelerate growth and poverty reduction in Kenya*. Discussion Paper No. 723, Washington, DC, IFPRI.

نسبة مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الزراعية المروية المستديمة

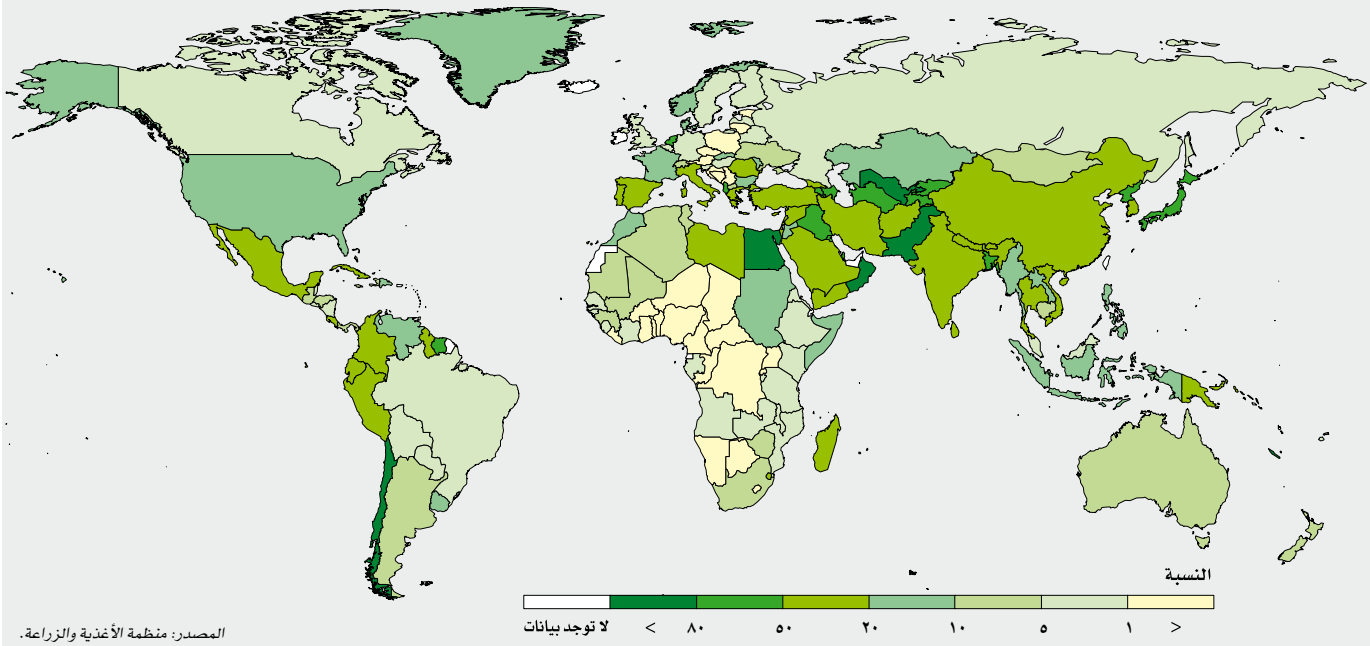

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

يبدو أن الأسعار المرتفعة تتيح فرصا لتكثيف إنتاج محاصيل غذائية وسلع زراعية بعينها ربما لم تكن متاحة من قبل سوى لمحاصيل الصادرات عالية القيمة. وهو تغير إيجابي في ضوء تأثير الحد من الفقر المتأتي من النمو في الأغذية الأساسية مقارنة مع النمو في الصادرات عالية القيمة[١٩]. ويشكل تقييم الدروس المكتسبة من سنوات الخبرة بالبرامج والمشروعات الرامية إلى تشجيع إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، الخطوة الأولى في التوسع في مجال واعد بعائد مالي مرتفع.

وعلى الرغم من تشابه بعض المعوقات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف السياقات، فمن الأرجح أن تختلف الأولويات فيما بين البلدان والبيئات المادية. ففي البلدان المرتكزة على الزراعة في أفريقيا، سيكون التركيز، في الأرجح، على تحسين إنتاجية المنتجات الأساسية وزيادة إمكانات وصول المزارعين إلى الأسواق الكبيرة. وستكون البحوث والتطوير بشأن السلع الأساسية في البيئات الزراعية الإيكولوجية المتنوعة والتحسينات في البيئة الأساسية للتسويق أولويات للسياسات العامة ولحشد الموارد.

بيد أنه في المناطق ذات الإمكانات العالية مع وصول جيد إلى الأسواق، فإن ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالسلاسل الناشئة للمنتجات عالية القيمة ومنافذ بيع التجزئة الكبيرة يتيح مكاسب ضخمة، شريطة أن يتمكن المزارعون من استيعاب تزايد التركيز على التوسيم التجاري والتصنيف والتوحيد القياسي. ومن شأن زيادة الوصول إلى الأسواق الدولية (تصدر أفريقيا ما يقل عن نسبة الربع من الإنتاج المحلي) وتنمية السوق المحلية أن تزيد من العائد بالنظر إلى ميزة التكاليف التي يتمتع بها أصحاب الحيازات الصغيرة من إنتاج المحاصيل الأولية[٢٠].

وتقدم كل من كوت ديفوار وغانا وكينيا وزامبيا نماذج ناجحة لمشروعات تجارية تنتج منتجات جديدة وتتاجر فيها، مثل الفاكهة الاستوائية وزهور الزينة.

ويمثل تفهم فرص السوق، وتقييم التقانة الزراعية المتاحة، وتحديد المعوقات التي تقيد الإنتاج (مثل الطرق الفرعية والائتمان والمدخلات) والتسويق خطوات أولى ملموسة في إحياء الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة. ومن الإجراءات الممكنة تنظيم إنتاج الأغذية الأساسية وتسويقها على أساس عقود زراعية أو خطط المزارع الخارجية من أجل تحسين الحصول على التقانة والوصول إلى الأسواق.

وأخيرا، أبرزت قضايا الأمن الغذائي التفاعلات الإيجابية القوية بين أنشطة المحاصيل النقدية والمحاصيل الغذائية والطرائق المبتكرة للتغلب على الكثير من المعوقات التي تواجه أصحاب الحيازات الصغيرة. وكثيرا ما تزيد المحاصيل النقدية عالية القيمة، المخصصة للأسواق الدولية والإقليمية أو القطرية، من إمكانات الحصول على الائتمان والمعدات والمدخلات التي قد لا تكون ممكنة مع المحاصيل الغذائية التقليدية. كما أنها، في ظل ظروف معينة، تدعم معدلات الإنتاج الغذائي المرتفعة وتولد مداخيل عالية وتؤدي إلى مزيد من التحويل الرأسمالي على مستوى المزرعة. كذلك تسهم النظم الزراعية المتنوعة في زيادة مرونة نظم الإنتاج وفي قدر أكبر من استدامة سبل المعيشة الأقل عرضة للصدمات.

مبادرة المنظمة لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية

استجابة للارتفاع السريع في أسعار الأغذية، أطلقت المنظمة (في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧) مبادرة لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بهدف مباشر هو تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج الغذائي في الموسمين الزراعيين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وأساسا عن طريق الدعم المباشر لحصول أصحاب الحيازات الصغيرة على المدخلات. وأهابت المنظمة بالمانحين القيام باستثمار فوري بمقدار ١,٧ مليار دولار أمريكي دعما لهذه الجهود.

وينصب الهدف الرئيسي للمبادرة في تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج الغذائي في معظم البلدان المتضررة، سعيا إلى تحسين الإمدادات المحلية. وترمي المبادرة إلى مساعدة الحكومات على صياغة خطط عمل قطرية نوعية بشأن تدخلات الأمن الغذائي التي يتم تنفيذها تبعا للمنهج مزدوج المسار - بزيادة الإنتاج الغذائي مع ضمان الحصول على الغذاء لفئات السكان الأشد ضعفا المتأثرة بأسعار أغذية مرتفعة وأكثر تقلبا.

واتخذت المساعدة التي تقدمها المنظمة شكل: (١) التدخلات من أجل زيادة حصول صغار المزارعين على المدخلات (مثل البذور، والأسمدة، والأعلاف الحيوانية) وتحسين الممارسات الزراعية (مثل إدارة المياه والتربة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد)؛ (٢) الدعم السياساتي والفني؛ (٣) تدابير تعالج وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق؛ (٤) استجابة استراتيجية لتخفيف وطأة ارتفاع أسعار الأغذية في الأجل القصير والمتوسط والطويل من خلال زيادة الاستثمارات في الزراعة واستدامتها.

وأرسى برنامج مبادرة المنظمة لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية شراكات متينة بين المنظمة والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) وغيرهم من الشركاء في التنمية، استنادا إلى أوجه التكامل والتآزر فيما بين الشركاء، من أجل الاستجابة بكفاءة وفعالية لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية على الأمن الغذائي على المستوى القطري، والاحتياجات النظيرة من الاستثمار، على حد سواء.

لمزيد من المعلومات عن مبادرة المنظمة لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://www.fao.org/worldfoodsituation/isfp/en.

ضمان الحصول على الغذاء

يحتاج أشد الناس تعرضا لصدمات أسعار الأغذية إلى حماية فورية من فقدان القوة الشرائية بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار. ولا تقتصر فائدة هذه الحماية على حفظ الأرواح فقط، بل ويمكن أيضا أن تعزز سبل المعيشة وتشجع التنمية طويلة الأجل. ويمكن لشبكات الأمان والحماية الاجتماعية أن تقي وتحد من سوء التغذية التي تترتب عليها عواقب طويلة الأمد. وتحول سبل المعيشة المضمونة بقدر أكبر دون بيع الأصول تحت وطأة الضغوط، وتسمح بالاستثمار في التعليم والصحة وتحمي الأسر من الوقوع في شراك الفقر.

و"شبكات الأمان" تعبير جامع لشتى أنماط البرامج الرامية إلى مساعدة فئات السكان الضعيفة. وهي تشمل برامج توزيع الأغذية، وخطط التحويلات النقدية، ومختلف مشروعات التغذية ومشروعات العمالة. والكثير من البلدان لديها واحد أو أكثر من برامج شبكات الأمان مع درجات متفاوتة من التغطية. بيد أن واحدة من المشكلات، في ظل سياق ارتفاع الأسعار الحالي، تتمثل في أن برامج شبكات الأمان لا يجري تنفيذها في جميع البلدان بسبب التكاليف في الميزانية والتعقيدات الإدارية.

وتشمل التحويلات النقدية توزيع النقد أو الإيصالات النقدية. وقد تكون مشروطة، أو غير مشروطة، بالمشاركة في البرامج الصحية والتعليمية أو الأشغال العامة. والتحويلات النقدية تكون ملائمة حيثما كانت أسواق الأغذية عاملة وحيثما كان الهدف هو تحسين القدرة على شراء الأغذية. وتتيح التحويلات النقدية غير المقيدة للأسر أن تتخذ قراراتها بشأن الطريقة التي تنفق بها، أو تستثمر، هذا النقد، سواء كان ذلك على الأغذية، أو البنود الأساسية غير الغذائية أو احتياجات الاستثمار. كما أن هذه التدخلات يمكن أن تدعم تنمية السوق المحلية للأغذية والسلع الأخرى بتوفيرها حوافز أكبر للقطاع الخاص للانخراط في قنوات تسويق من الحجم الكبير وأكثر استقرارا. بيد أنه في حالة الزيادة السريعة في أسعار الأغذية لابد من تعديل قيمة التحويلات حرصا على الحفاظ على القوة الشرائية، مما قد يزيد من تعقيد التخطيط المالي.

كذلك تعتبر النهج الأخرى لتحسين الحصول على الغذاء، مثل بطاقات الأغذية، ملائمة حيثما كانت أسواق الأغذية المحلية عاملة، ونقص الحصول على الغذاء هو السبب الجذري لتفشي الجوع. ويمكن لبطاقات الأغذية أن تدعم تنمية السوق المحلية، والمنتجات الغذائية في المقام الأول، وتتمتع بميزة أنها تلقى قبولا أكبر من الناحية السياسية. كما أنه من الصعب تحويلها إلى استهلاك "غير مرغوب"، ويمكن أن تكون ذاتية الاستهداف (حيثما كانت الأسر الأغنى أقل اهتماما بالإيصالات أو البطاقات الغذائية مقارنة بالنقدية). وعلاوة على ذلك، تتسم بطاقات الأغذية بانخفاض تكاليف المعاملات مقارنة مع تقديم المعونة الغذائية مباشرة. بيد أنها أكثر تكلفة في المعاملات مقارنة مع التحويلات النقدية، وقد تحد من قدرات الأسر على اختيار المصروفات الأكثر ملاءمة. كما أن بيع بطاقات الأغذية في اقتصاد الظل قد يضر بأهداف البرنامج.

وتقدم البرامج المرتكزة على إمدادات الأغذية المغذيات التكميلية أو الأغذية مباشرة إلى الأفراد أو الأسر. وهي الأكثر ملاءمة حيثما كانت الأسواق لا تعمل على نحو جيد، وبالتالي تكون التحويلات النقدية أو الأشكال الأخرى من دعم الدخل أقل فعالية. وعلى سبيل المثال، فإن تقديم الإيصالات النقدية أو إيصالات الأغذية في المناطق التي لا تتاح فيها الأغذية بصورة سهلة قد يخل بالأسواق المحلية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وتستدعي هذه الظروف عادة معونة غذائية مباشرة أو برامج "الغذاء مقابل العمل"، التي تشكل شبكة الأمان الأولى التي أنشأها برنامج الأغذية العالمي. وثمة مبررات لأنماط أخرى من برامج التوزيع المباشر للأغذية عندما

٣٤

أسعار الحبوب الدولية والمعونة الغذائية

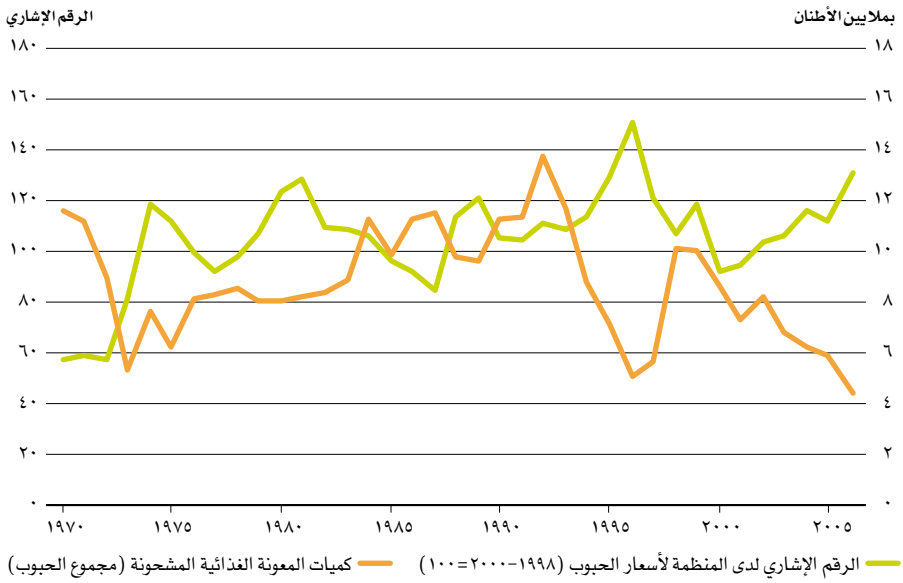

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

يكون عدد معين من أفراد أسرة ما عرضة على نحو خاص لانعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية. وفي هذه الحالات، قد تكون وجبات الغداء المدرسية أو الأغذية التكميلية ضرورية.

وتختلف المساعدة المباشرة المرتكزة على الأغذية اختلافا جذريا عن البطاقات النقدية أو بطاقات الأغذية، إذ أنها أكثر ملاءمة عندما يكون عدم كفاية الإمدادات الغذائية هو أصل تفشي الجوع. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تلقى هذه البرامج قبولا أكبر من الناحية السياسية، وربما كان مرد ذلك صعوبة تحويل المعونة إلى استهلاك غير مرغوب. والأمر الهام هو أن المعونة الغذائية كثيرا ما تكون تبرعات للحكومات المتلقية، وإن انخفضت كميات المعونة الغذائية المتاحة في أغلب الأحيان عند ارتفاع الأسعار العالمية. بيد أن واقع أن هذه المعونة هي بدون مقابل قد يدعو الحكومات إلى تجاهل حلول أخرى أكثر ملاءمة واستدامة.

بالنظر إلى أهمية سبل المعيشة الزراعية بالنسبة للفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة في سياق ارتفاع أسعار الأغذية، يمكن أن تقوم شبكات الأمان الإنتاجية بدور هام. وفي بلدان مثل إثيوبيا وملاوي، فإن أدوات السياسات الزراعية التقليدية، بما فيها الإعانات، والنهج الابتكارية في مجال تأمين المحاصيل أصبحت جزءا من الحماية الاجتماعية. وعلى المدى القصير، فإن استجابة الإمدادات من أصحاب الحيازات الصغيرة لحوافز ارتفاع الأسعار قد يحد منها نقص إمكانات الحصول على المدخلات الضرورية، مثل البذور والأسمدة. وفي هذه الحالات، فإن تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك توزيع البذور والأسمدة، سواء مباشرة أو من خلال نظام للإيصالات و"الإعانات الواعية"، قد تكون استجابة ملائمة. ومن شأن هذه البرامج، إذا ما نفذت بفعالية، أن تزيد من الإنتاج المحلي ومداخيل صغار المنتجين، وأن تخفض من زيادات الأسعار في الأسواق المحلية، مما يسهم في تحسين الأحوال التغذوية أيضا للأسر المشترية الصافية للأغذية.

وفي حين أن فكرة شبكات الأمان في سياق ارتفاع أسعار الأغذية قد تكون بسيطة من الزاوية المفاهيمية، فإن صياغة وتعميم وتنفيذ هذه البرامج أمر يتسم بالتعقيد. وهناك الكثير من الإمكانات، ولا يوجد تصميم بعينه للبرامج "أفضل" أصلا من غيره. وينبغي أن يتوقف تصميم بعينه على الأهداف والأوضاع المحلية، فضلا عن أن الكثير من شبكات الأمان تضم عناصر من الخيارات الوارد ذكرها آنفا. والأهم أنه ينبغي أن ينبثق هذا التصميم عن الاحتياجات والظروف لبلد أو إقليم بعينه، وعن وجهات نظر المنتفعين، بدلا عن ما تمليه احتياجات وأولويات البلدان والوكالات المانحة.

حالات النقص التغذوي

لما كانت مشكلات التغذية في أوساط الأطفال والبالغين ستزداد سوءا، في الأرجح، إذا ما تواصل ارتفاع أسعار الأغذية، فلابد من اتخاذ إجراءات فورية لتخفيف وطأة نتائجها السلبية. وبغية تنفيذ استجابات السياسات والبرامج الملائمة، من الضروري التوصل إلى تفهم واضح للسياق القطري النوعي. إذ أن التأثيرات التغذوية لآليات التكيف تتفاوت تفاوتا واسعا في مختلف الأوضاع وفي أوساط مختلف الفئات السكانية. وينبغي أن تهدف التدخلات المرتكزة على الأغذية، إلى الحفاظ على تنوع النظام الغذائي أو تحسينه حرصا على تلافي زيادة حالات نقص المغذيات الدقيقة.

وتشمل استجابات السياسات والبرامج التدخلات المباشرة مثل استكمال المغذيات الدقيقة أو توزيع الأغذية المدعمة على الفئات الأشد ضعفا، مثل الأطفال والحوامل والمرضعات. وينبغي أن تستكمل هذه التدابير الوقتية بتدابير طويلة الأجل لضمان حصول الأسر ذات الدخل المنخفض، وفي نطاق إمكاناتها، على أغذية متنوعة. ومن أمثلة ذلك: دعم الصناعات الغذائية صغيرة النطاق لإنتاج أغذية فطام ذات جودة تغذوية جيدة؛ ودعم الرضاعة الطبيعية وتشجيعها؛ وتوفير رسائل تثقيف تغذوي وافية؛ والقيام برصد النمو. وتظهر الدلائل الملحوظة في بنغلاديش في التسعينات أن السياسات الغذائية الاقتصادية الكلية التي تبقي على أسعار الأغذية الأساسية منخفضة يمكن أن تساعد مجتمعة مع التدخلات الغذائية والتغذوية الأخرى، على تخفيض نسبة نقص الوزن عند الأطفال[٢١]. وبالنظر إلى أهمية حالة المرأة بالنسبة لتغذية الطفل، ينبغي أن تهدف التدابير الفعالة إلى القضاء على التمييز بين الجنسين وتقليل عدم المساواة في النفوذ بين النساء والرجال.

ملاحظات ختامية

التصدي للأخطار

يشكل الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية العالمية تهديدا للأمن الغذائي والتغذوي. كما ينشأ عنه الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ذات التأثير الجانبي على التنمية والأنشطة الإنسانية معا. وهذه الأزمة الغذائية تتهدد بالخطر الملايين من أشد الناس ضعفا في العالم، وتنذر بعكس مسار المكاسب الحيوية التي تحققت نحو الحد من الفقر والجوع خلال العقد الماضي. وحتى قبل الارتفاع السريع في أسعار الأغذية، يقدر أن ما يقارب ٨٥٠ مليون شخص في العالم كانوا يعانون نقص التغذية. وقد تدفع هذه الأزمة بملايين آخرين، في المناطق الريفية والحضرية معا، إلى هوة عميقة من الفقر والجوع.

وتستدعي أزمة من هذا الطابع وبهذا الحجم، استجابة عالمية شاملة متسقة ومنسقة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، خاصة في البلدان النامية، بصورة مستدامة. ويجب أن تلبي هذه الاستجابة الاحتياجات المباشرة وفي الأجل الطويل على حد سواء، وأن تستهدف فقراء الحضر والريف معا، خاصة المزارعين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان المتضررة (الذين يحد نقص المدخلات والاستثمار والبنية الأساسية والوصول إلى الأسواق، بصورة شديدة، من قدراتهم على الاستفادة من ارتفاع أسعار الأغذية).

نداء عاجل إلى العمل المنسق

في ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، تحت رئاسته، فريق المهام رفيع المستوى المعني بالأزمة الغذائية العالمية. ويضم هذا

متابعة المؤتمر رفيع المستوى الذي عقدته المنظمة

عندما اجتمع قادة العالم في روما في أوائل يونيو/حزيران ٢٠٠٨، في المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، أكدوا من جديد أنه "من غير المقبول أن يظل ٨٦٢ مليون شخص يعانون نقص التغذية في العالم حاليا" وحثوا المجتمع الدولي على "القيام بعمل مباشر وعاجل ومنسق للتغلب على التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية".

وكان هناك اعتراف بالحاجة إلى مساعدة إغاثة فورية لإنقاذ الأرواح وسبل المعيشة، مقترنة بالحاجة الماسة إلى مساعدة البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي على التوسع في الإنتاج الزراعي والغذائي. وأصدر المؤتمر رفيع المستوى طائفة من التوصيات.

الأجلان المتوسط والقصير

ينبغي أن تركز الإجراءات على ما يلي:

- الاستجابة على وجه عاجل لطلبات الحصول على المساعدة لمعالجة طوارئ الجوع وسوء التغذية والمساعدة الغذائية، من خلال التوسع في برامج الإغاثة وشبكات الأمان؛
- تقديم دعم للميزانيات و/أو ميزان المدفوعات، واستعراض خدمة الديون وتبسيط إجراءات الأهلية في الآليات المالية الحالية لدعم الزراعة والبيئة؛
- زيادة حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية والمساعدة الفنية الملائمة وغيرها من المدخلات؛
- تحسين البنية الأساسية للأسواق؛
- ضمان أن تكون سياسات الأغذية والتجارة الزراعية والتجارة العامة مواتية لدعم الأمن الغذائي للجميع من خلال الانتهاء الناجح والعاجل لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية والحد من استخدام التدابير المقيدة التي يمكن أن تزيد من تقلبات الأسعار الدولية.

الأجلان المتوسط والطويل

أبرزت الأزمة الحالية مدى هشاشة النظم الغذائية العالمية وضعفها في وجه الصدمات. وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى معالجة العواقب المباشرة لارتفاع أسعار الأغذية، فمن الحيوي أيضا الجمع بين تدابير للأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك:

- تبني إطار سياسات محورها الناس تدعم الفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية وسبل المعيشة في البلدان النامية، وزيادة الاستثمار في الزراعة؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وزيادة مرونة نظم الإنتاج الغذائي تجاه التحديات التي يشكلها تغير المناخ؛
- زيادة الاستثمار في العلوم والتقانة من أجل الأغذية والزراعة، وزيادة التعاون بشأن بحوث التقنيات المحسنة ونهج السياسات، وتطويرها وتطبيقها ونقلها وتعميمها؛
- إرساء مناخ يشجع الإدارة الحسنة والسياسات التي تيسر الاستثمار في تقنيات زراعية محسنة؛
- مواصلة الجهود لتحرير التجارة الدولية في الزراعة بتخفيض الحواجز أمام التجارة والسياسات المسببة لاختلالات الأسواق؛
- مواجهة التحديات والفرص الناشئة عن أنواع الوقود الحيوي، بالنظر إلى الأمن الغذائي العالمي واحتياجات الطاقة والتنمية المستدامة.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الفريق رؤساء الكثير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والصناديق والبرامج ومؤسسات بريتون وودز والأجزاء ذات الصلة من أمانة الأمم المتحدة. ووضع الفريق إطار عمل شامل لتسترشد به الأطراف الفاعلة العالمية والمحلية، والمؤسسات والحكومات معا، وصمم هذا الاطار بحيث يحفز العمل العاجل والمباشر. وقامت المنظمة بدور رئيسي في نطاق فريق المهام وساهمت في صياغة المحتوى الاستراتيجي والفني الشامل لإطار العمل المذكور وستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذه.

وحدد إطار العمل الشامل أولويات العمل لتحسين الأمن الغذائي العالمي والمضي أكثر في الحد من الفقر في سياق الأزمة الغذائية الحالية. واتساقا مع الإعلان الذي اتفق عليه قادة العالم في المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي دعت إليه المنظمة في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ (انظر الإطار) ومع الرسائل الرئيسية في هذا التقرير، سلط إطار العمل الشامل الضوء على مجموعتين عامتين للعمل دعما لاستجابة شاملة للأزمة الغذائية العالمية. وتهدف المجموعة الأولى إلى تلبية الاحتياجات المباشرة لمن يعانون انعدام الأمن الغذائي، في حين تستهدف المجموعة الثانية تكوين المرونة والإسهام في الأمن الغذائي والتغذوي العالمي طويل الأجل. وكلا المجموعتين تستوجبان اهتماما عاجلا، وتستفيدان معا من تعزيز التنسيق ونظم التقدير والرصد والرقابة.

الاستثمار في الزراعة أمر جوهري

تعتقد المنظمة اعتقادا راسخا أن الاستثمار الزراعي المتجدد الذي يركز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية يمكن أن يحول الزراعة مرة أخرى إلى قطاع اقتصادي مفعم بالحيوية له تأثيراته الإيجابية على الحد من الفقر. وحرصا على النجاح، يجب أن تترافق زيادة الإنتاجية الزراعية مع زيادة الاستثمار في تنمية السوق المحلية والعالمية، ومع تعديلات شاملة للممارسات التي تخل بالتجارة. وفي ذات الوقت، يجب تبني نماذج مستدامة للإنتاج الزراعي من أجل ضمان أن تكون الحلول الجديدة متسقة مع الاحتياجات البيئية طويلة الأجل.

مواجهة التحديات

يجب أن تضطلع القيادات بدور حيوي في أية استجابة عالمية. وينبغي أن تكون الحكومات القطرية في الصدارة، ولكنها تحتاج إلى مضاعفة الدعم والتنسيق من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الإنساني والمنظومة الدولية. والتبعات المالية المرتبطة بالأزمة والاستجابة لها تبعات هائلة، وتستدعي التزامات سياسية ومالية كبيرة من جميع أصحاب الشأن. والاحتياجات الحيوية تفوق بكثير الاستجابة المتحققة حتى الآن. وينبغي أن تضاف زيادة المخصصات إلى مستويات التمويل الحالية، وألا تحول الموارد بعيدا عن قطاعات اجتماعية حيوية أخرى ضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مثل التعليم والصحة.

ولن تتحقق هذه الأعمال وهذه الحصيلة سوى من خلال شراكة على كافة المستويات. وستواصل المنظمة الاضطلاع بدور القيادة والتنسيق في هذا الشأن، ومساعدة الحكومات القطرية والمجتمعات المحلية المتضررة على مواجهة ما يشكل تحديا عالميا حقيقيا.

الملحق الفني

إحداثيات مستكملة

يصف هذا الملحق الفني تأثير إعادة النظر في اثنين من الإحداثيات الرئيسية في منهجية المنظمة لتقدير نقص التغذية. وطبقت الإحداثيات المنقحة في أعقاب إصدار شعبة السكان في الأمم المتحدة لإحصاءات السكان الجديدة في ٢٠٠٦، ومتطلبات الطاقة البشرية الجديدة التي حددتها المنظمة وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في ٢٠٠٤[٢٢]. وتستخدم المنظمة الإحداثين لاستخلاص الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية على أساس كل فرد، وهي فريدة من نوعها لكل سنة وبلد في العالم. وطبق الاحداثيان المنقحان على فترة القياس ١٩٩٠-١٩٩٢ وعلى كل ما أعقبها من سنوات أصدرت عنها المنظمة نتائج. وبناء على ذلك، فإن إحصاءات نقص التغذية وما يرتبط به من تقدم وانتكاسات فيما يتعلق بأهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، تغيرت على مدى كامل الفترة التي شملها التقرير. وقد أفضى ذلك، أحيانا، إلى تغييرات هامة في التقديرات المعروضة عن كل بلد على حدة في الجدول ١ (صفحة ٤٨).

الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية

المعايير الجديدة لمتطلبات الطاقة البشرية التي نشرتها المنظمة وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، هي الأهم من حيث تأثيرها على تقديرات نقص التغذية. وهذه المعايير الجديدة التي استخدمت للمرة الأولى في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، تؤثر على الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. والحد الأدنى من المتطلبات عامل جوهري في منهجية المنظمة بشأن نقص التغذية إذ أنه يرسي نقطة إنتهاء أو عتبة، لتقدير عدد ومعدلات (النسبة المئوية) السكان الجياع في بلد ما. وعندما تتغير العتبة، يتغير أيضا عدد ونسبة السكان الذين يقدر أنهم يعانون نقص التغذية.

وتختلف متطلبات الطاقة الغذائية حسب الجنس والعمر، كما أنها تتفاوت حسب المستويات المختلفة من الأنشطة. وبناء عليه، فإن الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، أي المقدار المطلوب من الطاقة لممارسة نشاط خفيف، والحد الأدنى المقبول للوزن مقابل الطول المكتسب، يتفاوتان حسب البلد ومن سنة لأخرى، تبعا للجنس وهيكل أعمار السكان. وفيما يتعلق بمجمل السكان، فإن الحد الأدنى من المتطلبات هو الوزن المرجح للحد الأدنى من متطلبات فئات جنس – عمر مختلفة من السكان. وتحسب على أساس كيلوسعرات للفرد يوميا. وفي البلدان التي تتسم بمعدلات عالية لنقص التغذية على وجه الخصوص، عادة ما تستهلك نسبة كبيرة من السكان مستويات طاقة غذائية تقارب نقطة الانتهاء، مما يجعل من الحد الأدنى للمتطلبات إحداثيا فائق الحساسية. وأسفرت معايير متطلبات الطاقة البشرية

ألف

التغيرات في متطلبات الطاقة الموصى بها، ١٩٨١ و ٢٠٠٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

باء

التغيرات نتيجة تقديرات السكان المنقحة والحد الأدنى من متطلبات الطاقة

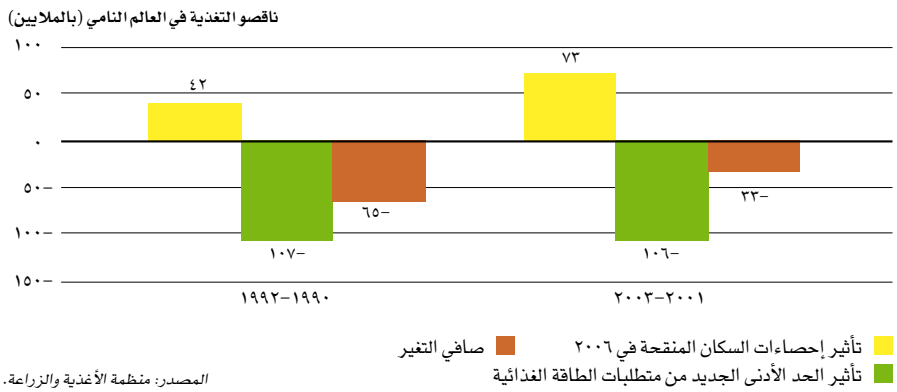

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الملحق الفني

الجديدة، في معظم البلدان، عن انخفاض عام في كمية الغذاء المطلوب وفي معدلات نقص التغذية.

وكانت نتيجة المعايير الجديدة انخفاضا في الحد الأدنى من المتطلبات بالنسبة للأطفال، وزيادة طفيفة في متطلبات المراهقين والبالغين. وكان أكبر الاختلاف في البلدان التي تضم نسبة عالية نسبيا من الأطفال دون سن ١٢ عاما. ويقارن الشكل ألف بين المعايير القديمة والجديدة بالنسبة للفتيان والفتيات. وأسفرت المعايير الجديدة، في المتوسط، عن انخفاض في الحد الأدنى من المتطلبات بمقدار ٨٨ كيلو سعرات للفرد يوميا في العالم، وهو انخفاض في الاحتياجات الغذائية يعادل قرابة ٦٠ مليون طن من الحبوب. وكان تأثير هذه المعايير الجديدة تخفيض تقديرات عدد من يعانون نقص التغذية في العالم النامي بنحو ١٠٧ ملايين شخص في فترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢، وبنحو ١٠٦ ملايين شخص في ٢٠٠١–٢٠٠٣ (أحدث الفترات التي يمكن استخدامها لأغراض المقارنة)، واستمرت جميع العوامل الأخرى ثابتة (الأعمدة الخضراء في الشكل باء).

تقديرات السكان المنقحة

يستخدم هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم تقديرات منقحة للسكان أصدرتها شعبة السكان في الأمم المتحدة في ٢٠٠٦. وتعرض تقديرات ٢٠٠٦ عن الفترة ١٩٥٠–٢٠٠٥، مع اسقاطات حتى عام ٢٠٥٠. وتشمل مراجعة عام ٢٠٠٦ تقديرات عالية بالنسبة لمعظم البلدان، مما أسفر عن زيادة في تقديرات سكان البلدان النامية بنحو ٣٥ مليون شخص لفترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢، بينما زادت تقديرات السكان المنقحة بنسبة قدرها زهاء ٥٣ مليون شخص عن التقديرات السابقة للفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥.

وبالنظر إلى عدم تغير تقديرات إجمالي إمدادات الطاقة الغذائية على المستوى القطري لحساب نقص التغذية، فإن عددا أكبر من الناس يتقاسمون الأغذية المتاحة، مما قلل من إمدادات الطاقة اليومية المتوافرة للفرد الواحد، وزاد من معدلات نقص التغذية في معظم البلدان جراء التغييرات في السكان.

وأدخلت أيضا تقديرات السكان المنقحة لعام ٢٠٠٦ تحديثا على توزيعات الجنس والعمر. وكانت التغييرات في الاتجاهات طويلة الأجل لتقدم الأعمار هي الأهم. وعادة ما تنخفض معدلات نمو السكان ويزيد العمر المرتقب تبعا لأوضاع التنمية في البلد. وتبعا لزيادة نسبة البالغين مقابل الأطفال، ترتفع الاحتياجات الغذائية، مع زيادة نظيرة في معدلات نقص التغذية. وخلال الفترة بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و٢٠٠٣–٢٠٠٥، زاد عدد من يعانون نقص التغذية في البلدان النامية بنحو ٦٦ مليون شخص نتيجة تقدم الأعمار في أوساط السكان، بينما بقيت جميع العوامل الأخرى ثابتة.

وتوضح الأهرام السكانية للصين هذه الاتجاهات الديموغرافية. وبالنظر إلى زيادة عدد البالغين من سكان الصين مقارنة مع عدد الأطفال خلال الفترة بين ١٩٩٠–١٩٩٢ و٢٠٠٣–٢٠٠٥، زاد الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، في المتوسط، بمعدل ٤٣ كيلوسعرات للفرد يوميا، مما أسفر عن زيادة في عدد من يعانون نقص التغذية بنحو ٧٠ مليون شخص. وكانت نتيجة تأثير الزيادات في أعداد الناس والتغييرات في هيكل الجنس – العمر مجتمعة مع إعادة توزيع الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري، استنادا إلى مراجعة تعداد السكان، زيادة تقديرات نقص التغذية في العالم النامي من ٤٢ مليون شخص في ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى زهاء ٧٣ مليون شخص في ٢٠٠١–٢٠٠٣، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (الأعمدة الصفراء في الشكل باء). وكانت الزيادة الأكبر في البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان وتتسم بمعدلات نمو سكاني عالية.

صافي التأثير

أدت هذه التغييرات الهامة في الإحداثيات الرئيسية المستخدمة في تقديرات الجوع الصادرة عن المنظمة، إلى تغييرات في

جيم

الاختلاف بين تقديرات الأمم المتحدة للسكان في ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ في البلدان النامية

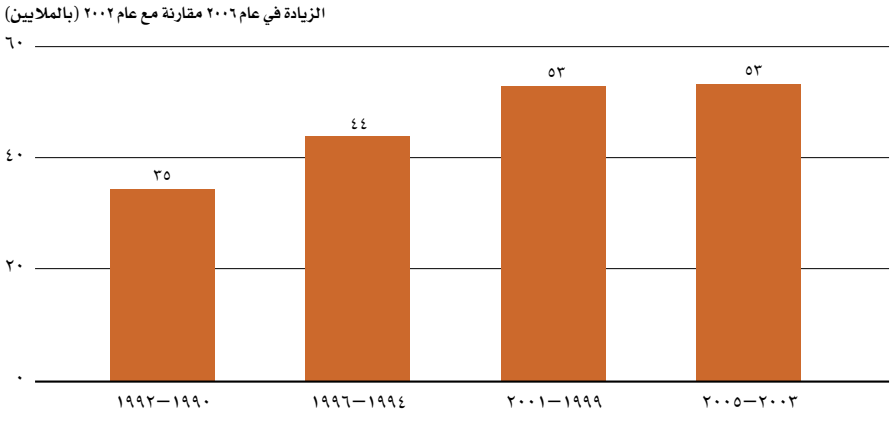

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة .

دال

تغير الهيكل السكاني في الصين

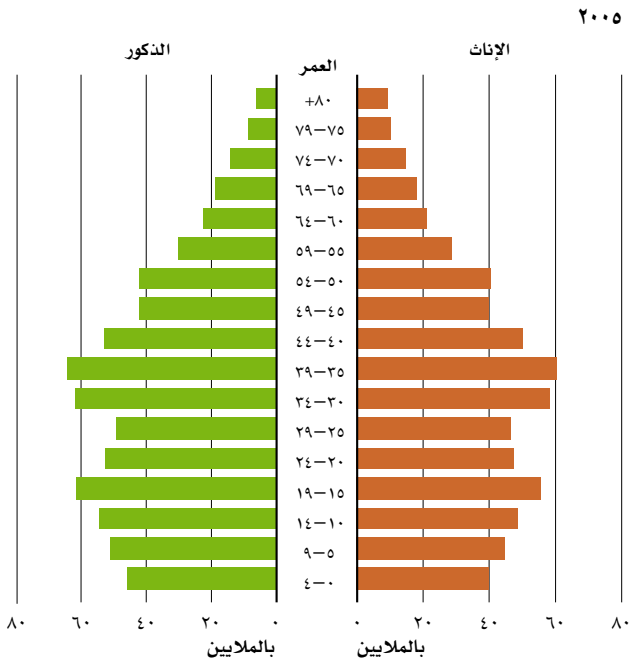

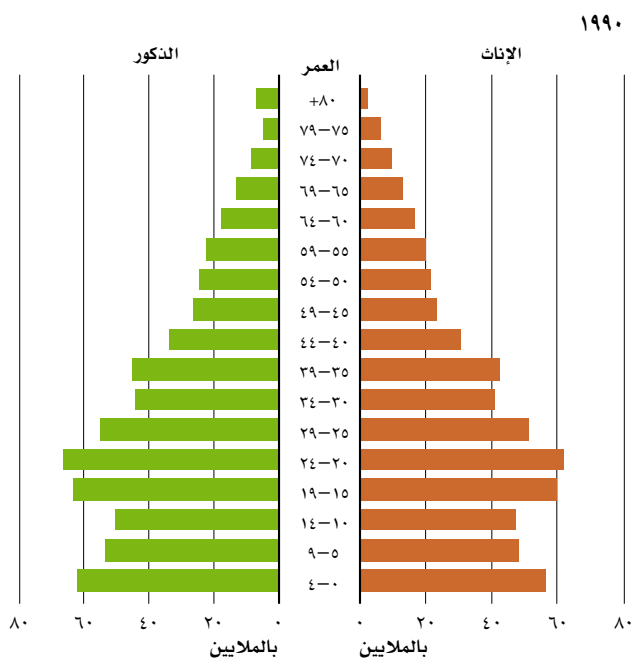

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة.

عدد واتجاهات نقص التغذية في كافة أنحاء العالم، حسبما جرى تناوله في هذا التقرير.

وتبدت توليفة اختلاف متطلبات الطاقة الجديدة وإحصاءات السكان المنقحة في ٢٠٠٦، في انخفاض في تقديرات المنظمة لنقص التغذية في العالم النامي بنحو ٦٥ مليون شخص في ١٩٩٠–١٩٩٢ وبنحو ٣٣ مليون شخص في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٣ (الأعمدة البنية في الشكل باء).

تغييرات أخرى في البيانات

أدخلت تغييرات أخرى على البيانات التي تؤثر على تقديرات نقص التغذية في العالم. ويشمل «العالم النامي» الآن بلدان رابطة الدول المستقلة، باستثناء بيلاروس، وجمهورية مولدوفا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا (التي ضمنت الآن في أوروبا). وأسفر ذلك عن زيادة قدرها ١٠ ملايين شخص إضافي إلى من يعانون نقص التغذية في العالم النامي في فترة الأساس ١٩٩٠–١٩٩٢.

وعلاوة على ذلك، أسفرت معلومات جديدة تحصلت عليها المنظمة عن إعادة نظر كبرى في البيانات المتعلقة بكل من الصين، وإندونيسيا، وميانمار، بإضافة ٥٠ مليون آخرين إلى عدد من يعانون نقص التغذية في فترة الأساس. كما أن الاستعراض الجاري لكشوف موازين الأغذية وحسابات استخدام الإمدادات، أفضى إلى تغييرات طفيفة في البيانات المتعلقة ببلدان كثيرة، حيث جاءت النتيجة الشاملة بزيادة في عدد من يعانون نقص التغذية في العالم النامي في فترة الأساس بنحو ٥ ملايين شخص. وظهر تأثير هذه التغييرات الأخرى مجتمعة في زيادة عدد ناقصي التغذية في العالم النامي بنحو ٦٥ مليون شخص في فترة الأساس و٤٨ مليون شخص في ٢٠٠١–٢٠٠٣.

الملحق الفني

الجدول ١: انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] والأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية[٣]

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان	عدد ناقصي التغذية		التقدم المحرز في الأعداد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = *٠,٥	اتجاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان			التقدم المحرز في الانتشار نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية = **٠,٥	اتجاه الأهداف الإنمائية للألفية
	٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالملايين)	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (بالملايين)		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (٪)	٢٠٠٣-٢٠٠٥		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥
العالم	٦ ٤٠٦,٠	٨٤١,٩	٨٣١,٨	١,٠	▲	١٦	١٤	١٣	٠,٨	▼
الدول المتقدمة	١ ٢٦٤,٩	١٩,١	٢١,٤	٠,٨	▼	—	—	—	ل ت	ل ت
العالم النامي	٥ ١٤١,٠	٨٢٢,٨	٨١٠,٤	١,٠	▲	٢٠	١٨	١٦	٠,٨	▼
آسيا والمحيط الهادي ***	٣ ٤٧٨,٦	٥٨٢,٤	٥٣٥,٠	٠,٩	▼	٢٠	١٧	١٦	٠,٨	▼
شرق آسيا	١ ٣٨٦,١	١٨٣,٥	١٥٢,٠	٠,٧	▼	١٥	١٢	١٠	٠,٦	▼
الصين [٢]	١ ٣١٢,٤	١٧٨,٠	١٤٣,٧	٠,٧	▼	١٥	١٢	٩	٠,٦	▼
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية[٤]	٢٣,٥	٤,٢	٦,٧	١,٨	▲	٢١	٣١	٣٢	١,٦	▲
منغوليا [٤]	٢,٦	٠,٧	١,٠	١,١	▲	٣٠	٤٠	٢٩	١,٠	▼
جمهورية كوريا [١]	٤٧,٧	غ.ه	غ.ه	ل ت	ل ت	—	—	—	ل ت	ل ت
جنوب شرق آسيا	٥٤٤,٥	١٠٥,٦	٨٨,٦	٠,٨	▼	٢٤	١٨	١٦	٠,٧	▼
كمبوديا [٤]	١٣,٧	٣,٨	٤,٨	٠,٩	▼	٣٨	٤١	٢٦	٠,٧	▼
إندونيسيا [٣]	٢٢٣,٢	٣٤,٥	٢٦,٧	١,١	▲	١٩	١٣	١٧	٠,٩	▼
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٣]	٥,٦	١,١	١,٣	١,٠	◀▶	٢٧	٢٦	١٩	٠,٧	▼
ماليزيا [١]	٢٥,٢	غ.ه	غ.ه	ل ت	ل ت	—	—	—	ل ت	ل ت
ميانمار [٣]	٤٧,٦	١٨,١	١٤,٨	٠,٥	▼	٤٤	٣٤	١٩	٠,٤	▼
الفلبين [٣]	٨٢,٩	١٣,٣	١٢,٨	١,٠	◀▶	٢١	١٨	١٦	٠,٨	▼
تايلند [٣]	٦٢,٦	١٥,٧	١٢,٣	٠,٧	▼	٢٩	٢١	١٧	٠,٦	▼
فييت نام [٣]	٨٣,٨	١٨,٧	١٥,٦	٠,٦	▼	٢٨	٢١	١٤	٠,٥	▼
جنوب آسيا	١ ٤٦٨,٤	٢٨٢,٥	٢٨٤,٨	١,١	▲	٢٥	٢٢	٢١	٠,٩	▼
بنغلاديش [٤]	١٥٠,٥	٤١,٦	٥١,٤	١,٠	▼	٣٦	٤٠	٢٧	٠,٧	▼
الهند [٤]	١ ١١٧,٠	٢٠٦,٦	١٩٩,٩	١,١	▲	٢٤	٢١	٢١	٠,٩	▼
نيبال [٣]	٢٦,٦	٤,٠	٥,٣	١,٠	◀▶	٢١	٢٤	١٥	٠,٧	▼
باكستان [٤]	١٥٥,٤	٢٥,٧	٢٣,٧	١,٤	▲	٢٢	١٨	٢٣	١,٠	▲
سري لانكا [٤]	١٩,٠	٤,٦	٤,٤	٠,٩	▼	٢٧	٢٤	٢١	٠,٨	▼
وسط آسيا	٥٧,٧	٤,٠	٤,٧	١,٦	▲	٨	٩	١١	١,٤	▲
كازاخستان [١]	١٥,١	غ.ه	غ.ه	ل ت	ل ت	—	—	—	ل ت	ل ت
قيرغيزستان [١]	٥,٢	٠,٨	٠,٦	ل ت	▼	١٧	١٣	—	ل ت	▼
طاجيكستان [٤]	٦,٥	١,٨	٢,٤	١,٢	▲	٣٤	٤٢	٣٤	١,٠	◀▶
تركمانستان [٢]	٤,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٨	◀▶	٩	٩	٦	٠,٦	▼
أوزبكستان [٣]	٢٦,٢	١,٠	١,١	٣,٧	▼	٥	٥	١٤	٣,٠	▲
غرب آسيا	١٥,٩	٦,١	٤,٤	٠,٤	▼	٣٨	٢٧	١٤	٠,٤	▼
أرمينيا [٤]	٣,٠	١,٦	١,١	٠,٤	▼	٤٦	٣٤	٢١	٠,٥	▼
أذربيجان [٣]	٨,٣	٢,٠	٢,١	٠,٥	▼	٢٧	٢٧	١٢	٠,٤	▼
جورجيا [٣]	٤,٥	٢,٥	١,٢	٠,٢	▼	٤٧	٢٤	١٣	٠,٣	▼
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٤٤,٢	٥٢,٦	٥١,٨	٠,٩	▼	١٢	١١	٨	٠,٧	▼
أمريكا الشمالية والوسطى	١٤١,٩	٩,٣	١٠,٢	٠,٩	▼	٨	٨	٦	٠,٨	▼
كوستاريكا [١]	٤,٣	غ.ه	غ.ه	ل ت	ل ت	—	—	—	ل ت	ل ت
السلفادور [٣]	٦,٦	٠,٥	٠,٦	١,٣	▲	٩	١١	١٠	١,١	▲
غواتيمالا [٣]	١٢,٤	١,٣	١,٧	١,٦	▲	١٤	١٧	١٦	١,٢	▲
هندوراس [٣]	٦,٧	١,٠	٠,٩	٠,٨	▼	١٩	١٦	١٢	٠,٦	▼
المكسيك [١]	١٠٣,٤	غ.ه	٤,٣	ل ت	ل ت	—	٥	—	ل ت	ل ت
نيكاراغوا [٤]	٥,٤	٢,٢	١,٩	٠,٥	▼	٥٢	٤٠	٢٢	٠,٤	▼
بنما [٣]	٣,٢	٠,٤	٠,٦	١,٢	▲	١٨	٢٠	١٧	٠,٩	▼

(يتبع)

الجدول ١: انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] والأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية[٣]

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان		عدد ناقصي التغذية		التقدم المحرز في الأعداد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = *٠,٥	اتجاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان			التقدم المحرز في الانتشار نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية = **٠,٥	اتجاه الأهداف الإنمائية للألفية
	٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالملايين)	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (بالملايين)	٢٠٠٣-٢٠٠٥		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (٪)	٢٠٠٣-٢٠٠٥		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥
البحر الكاريبي	**٣٣,٧**	**٧,٥**	**٨,٦**	**٧,٦**	**١,٠**	▲	**٢٦**	**٢٨**	**٢٣**	**٠,٩**	▼
كوبا [١]	١١,٢	٠,٦	١,٥	غ.هـ	ل ت	▼	٥	١٤	–	ل ت	▼
الجمهورية الدومينيكية [٤]	٩,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	◀▶	٢٧	٢٤	٢١	٠,٨	▼
هايتي [٥]	٩,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٣	١,٢	▲	٦٣	٦٠	٥٨	٠,٩	▼
جامايكا [٢]	٢,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٥	▼	١١	٧	٥	٠,٤	▼
ترينيداد وتوباغو [٣]	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,١	١,٠	◀▶	١١	١٣	١٠	٠,٩	▼
أمريكا الجنوبية	**٣٦٨,٦**	**٣٥,٨**	**٣٣,٠**	**٢٨,٨**	**٠,٨**	▼	**١٢**	**١٠**	**٨**	**٠,٧**	▼
الأرجنتين [١]	٣٨,٤	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
بوليفيا [٤]	٩,٠	١,٦	١,٥	٢,٠	١,٢	▲	٢٤	٢٠	٢٢	٠,٩	▼
البرازيل [٢]	١٨٤,٣	١٥,٨	١٥,٦	١١,٧	٠,٧	▼	١٠	١٠	٦	٠,٦	▼
شيلي [١]	١٦,١	٠,٩	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	▼	٧	–	–	ل ت	▼
كولومبيا [٣]	٤٤,٣	٥,٢	٤,٢	٤,٣	٠,٨	▼	١٥	١١	١٠	٠,٧	▼
إكوادور [٣]	١٢,٩	٢,٥	٢,٠	١,٩	٠,٨	▼	٢٤	١٧	١٥	٠,٦	▼
غيانا [٢]	٠,٧	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣	▼	١٨	١٠	٦	٠,٣	▼
باراغواي [٣]	٥,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٧	١,٠	◀▶	١٦	١١	١١	٠,٧	▼
بيرو [٣]	٢٧,٠	٦,١	٤,٩	٣,٩	٠,٦	▼	٢٨	٢٠	١٥	٠,٥	▼
سورينام [٢]	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	◀▶	١١	٨	٧	٠,٦	▼
أوروغواي [١]	٣,٣	٠,٢	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	▼	٥	–	–	ل ت	▼
جمهورية فنزويلا البوليفارية [٣]	٢٦,٣	٢,١	٣,١	٣,٢	١,٦	▼	١٠	١٤	١٢	١,٢	▲
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ***	**٤٢٠,٠**	**١٩,١**	**٢٩,٦**	**٣٣,٠**	**١,٧**	▲	**٦**	**٨**	**٨**	**١,٣**	▲
الشرق الأدنى	**٢٧٠,١**	**١٥,٠**	**٢٥,٣**	**٢٨,٤**	**١,٩**	▲	**٧**	**١١**	**١١**	**١,٤**	▲
جمهورية إيران الإسلامية [١]	٦٨,٧	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
الأردن [١]	٥,٤	غ.هـ	٠,٢	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	٥	–	ل ت	ل ت
الكويت [١]	٢,٦	٠,٤	٠,١	غ.هـ	ل ت	▼	٢٠	٥	–	ل ت	▼
لبنان [١]	٤,٠	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
المملكة العربية السعودية [١]	٢٣,٠	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
الجمهورية العربية السورية [١]	١٨,٤	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
تركيا [١]	٧٢,٠	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
الإمارات العربية المتحدة [١]	٣,٩	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
اليمن [٤]	٢٠,٥	٣,٨	٥,٠	٦,٥	١,٧	▲	٣٠	٣١	٣٢	١,١	▲
شمال أفريقيا	**١٤٩,٩**	**٤,٠**	**٤,٣**	**٤,٦**	**١,٢**	▲	–	–	–	**ل ت**	**ل ت**
الجزائر [١]	٣٢,٤	غ.هـ	١,٥	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	٥	–	ل ت	ل ت
مصر [١]	٧١,٦	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
الجماهيرية العربية الليبية [١]	٥,٨	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
المغرب [١]	٣٠,٢	١,٢	١,٤	غ.هـ	ل ت	▼	٥	٥	–	ل ت	▼
تونس [١]	١٠,٠	غ.هـ	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	ل ت	–	–	–	ل ت	ل ت
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ***	**٦٩٨,٣**	**١٦٨,٨**	**١٩٤,٠**	**٢١٢,١**	**١,٣**	▲	**٣٤**	**٣٤**	**٣٠**	**٠,٩**	▼
وسط أفريقيا	**٩٣,١**	**٢٢,٠**	**٣٨,٤**	**٥٣,٣**	**٢,٤**	▲	**٣٤**	**٥١**	**٥٧**	**١,٧**	▲
الكاميرون [٤]	١٧,٤	٤,٣	٥,١	٤,٠	٠,٩	▼	٣٤	٣٥	٢٣	٠,٧	▼
جمهورية أفريقيا الوسطى [٥]	٤,١	١,٤	١,٨	١,٨	١,٢	▲	٤٧	٥٠	٤٣	٠,٩	▼
تشاد [٥]	٩,٨	٣,٧	٣,٨	٣,٨	١,٠	▲	٥٩	٥١	٣٩	٠,٧	▼
الكونغو [٤]	٣,٥	١,٠	١,٢	٠,٨	٠,٨	▼	٤٠	٤٣	٢٢	٠,٥	▼
جمهورية الكونغو الديمقراطية [٥]	٥٦,٩	١١,٤	٢٦,٥	٤٣,٠	٣,٨	▲	٢٩	٥٧	٧٦	٢,٦	▲

(يتبع)

الملحق الفني

الجدول ١: انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] والأهداف الإنمائية للألفية[٢] في البلدان النامية[٣]

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد [فئة نقص التغذية]	مجموع السكان	عدد ناقصي التغذية			التقدم المحرز في الأعداد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = *٠,٥	اتجاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان			التقدم المحرز في الانتشار نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية = **٠,٥	اتجاه الأهداف الإنمائية للألفية
	٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالملايين)	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (بالملايين)	٢٠٠٣-٢٠٠٥		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧ (٪)	٢٠٠٣-٢٠٠٥		١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥
غابون [١]	١,٣	٠,٠	غ.هـ	غ.هـ	ل ت	▼	٥	–	–		▼
شرق أفريقيا	**٢٤٢,٤**	**٧٧,١**	**٨٦,١**	**٨٦,٠**	**١,١**	**▲**	**٤٥**	**٤٤**	**٣٥**	**٠,٨**	**▼**
بوروندي [٥]	٧,٦	٢,٦	٣,٦	٤,٨	١,٩	▲	٤٤	٥٧	٦٣	١,٤	▲
إريتريا****[٥]	٤,٤	٢,١	٢,١	٣,٠	١,٤	▲	٦٧	٦٤	٦٨	١,٠	▲
إثيوبيا****[٥]	٧٧,٠	٣٧,٤	٣٩,٣	٣٥,٢	٠,٩	▼	٧١	٦٣	٤٦	٠,٦	▼
كينيا [٤]	٣٤,٧	٨,٠	٨,٤	١١,٠	١,٤	▲	٣٣	٣٠	٣٢	١,٠	▼
رواندا [٥]	٩,١	٣,٢	٣,٣	٣,٦	١,٢	▲	٤٥	٥٦	٤٠	٠,٩	▼
السودان [٤]	٣٦,٢	٨,٣	٧,٢	٧,٤	٠,٩	▼	٣١	٢٤	٢١	٠,٧	▼
أوغندا [٣]	٢٨,٠	٣,٦	٥,١	٤,١	١,١	▲	١٩	٢٣	١٥	٠,٨	▼
جمهورية تنزانيا المتحدة [٥]	٣٧,٥	٧,٥	١٢,٧	١٣,٠	١,٧	▲	٢٨	٤١	٣٥	١,٢	▲
أفريقيا الجنوبية	**٩٩,٢**	**٣٢,٤**	**٣٥,٨**	**٣٦,٨**	**١,١**	**▲**	**٤٥**	**٤٣**	**٣٧**	**٠,٨**	**▼**
أنغولا [٥]	١٥,٦	٧,٢	٧,٣	٧,١	١,٠	▼	٦٦	٥٨	٤٦	٠,٧	▼
بوتسوانا [٤]	١,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٥	١,٧	▲	٢٠	٢٤	٢٦	١,٣	▲
ليسوتو [٣]	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	١,٢	▲	١٥	١٣	١٥	١,٠	◀▶
مدغشقر [٥]	١٨,١	٣,٩	٥,٤	٦,٦	١,٧	▲	٣٢	٣٧	٣٧	١,٢	▲
ملاوي [٤]	١٢,٩	٤,٣	٣,٧	٣,٨	٠,٩	▼	٤٥	٣٦	٢٩	٠,٧	▼
موريشيوس [٢]	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	١,٠	◀▶	٧	٦	٦	٠,٩	▼
موزامبيق [٥]	٢٠,١	٨,٢	٨,٦	٧,٥	٠,٩	▼	٥٩	٥٢	٣٨	٠,٦	▼
ناميبيا [٣]	٢,٠	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٩	◀▶	٢٩	٢٩	١٩	٠,٧	▼
سوازيلند [٣]	١,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	١,٨	▲	١٢	٢٠	١٨	١,٥	▲
زامبيا [٥]	١١,٣	٣,٣	٣,٩	٥,١	١,٥	▲	٤٠	٤١	٤٥	١,١	▲
زمبابوي [٥]	١٣,٠	٤,٣	٥,٥	٥,٢	١,٢	▲	٤٠	٤٦	٤٠	١,٠	◀▶
غرب أفريقيا	**٢٦٣,٧**	**٣٧,٣**	**٣٣,٨**	**٣٦,٠**	**١,٠**	**▼**	**٢٠**	**١٦**	**١٤**	**٠,٧**	**▼**
بنن [٣]	٨,٢	١,٥	١,٧	١,٦	١,١	▲	٢٨	٢٦	١٩	٠,٧	▼
بوركينا فاسو [٣]	١٣,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٠	◀▶	١٤	١٢	١٠	٠,٧	▼
كوت ديفوار [٣]	١٨,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٦	١,٣	▲	١٥	١٦	١٤	٠,٩	▼
غامبيا [٤]	١,٦	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٢,٣	▲	٢٠	٣١	٣٠	١,٥	▲
غانا [٢]	٢٢,١	٥,٤	٣,٠	١,٩	٠,٣	▼	٣٤	١٦	٩	٠,٣	▼
غينيا [٣]	٨,٨	١,٢	١,٣	١,٥	١,٣	▲	١٩	١٨	١٧	٠,٩	▼
ليبريا [٥]	٣,٤	٠,٦	٠,٩	١,٣	٢,٢	▲	٣٠	٣٩	٤٠	١,٣	▲
مالي [٣]	١١,٣	١,١	١,٣	١,٢	١,١	▲	١٤	١٥	١١	٠,٨	▼
موريتانيا [٢]	٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٢	◀▶	١٠	٨	٨	٠,٨	▼
النيجر [٤]	١٢,٨	٣,١	٣,٨	٣,٧	١,٢	▲	٣٨	٤٠	٢٩	٠,٧	▼
نيجيريا [٢]	١٣٨,٠	١٤,٧	١٠,٨	١٢,٥	٠,٨	▼	١٥	١٠	٩	٠,٦	▼
السنغال [٤]	١١,٥	٢,٣	٣,٠	٣,٠	١,٣	▲	٢٨	٣٢	٢٦	٠,٩	▼
سيراليون [٥]	٥,٤	١,٩	١,٨	٢,٥	١,٣	▲	٤٥	٤٣	٤٧	١,٠	▲
توغو [٥]	٦,١	١,٨	١,٨	٢,٣	١,٢	▲	٤٥	٣٩	٣٧	٠,٨	▼

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى صفحة ٥٥.

الجدول ٢ : مؤشرات غذائية وتغذوية وإنمائية مختارة، مصنفة حسب فئة نقص التغذية والدخل والإقليم

فئة نقص التغذية حسب مجموعة الدخل[١]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	مساهمة مجموعات الأغذية في مجموع الطاقة[٢]				مساهمة المغذيات في مجموع الطاقة[٣]				الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي	سكان الحضر	سوء التغذية عند الأطفال (أحدث المعدلات)	
		الحبوب	الجذور والدرنات	الزيوت والدهون	المنتجات الحيوانية	النشويات	البروتين		الدهون	٢٠٠٥		نقص الوزن	التقزم
الإقليم/البلد	(كيلوسعرات يوميا)	(كيلوسعرات ٪)				(كيلوسعرات ٪)				(٪)	(٪)	(٪)	
٣٥٪ أو أكثر ناقصو تغذية													
الدخل المنخفض													
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
هايتي	١ ٨٤٠	٤٩	٨	٦	٧	٧٦	ع	٩	م	١٥	م	*٢٨	٣٨	٢٢	٢٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
بوروندي	١ ٦٣٠	١٧	٣٦	١	٢	٨٤	ع	١١	ن	٦	م	٣٥	١٠	٣٩	٥٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٩٠٠	٢٣	٣١	١٥	١٢	٦١	ن	٩	م	٣٠	ع	٥٦	٣٨	٢٩	٣٨
تشاد	١ ٩٨٠	٥٣	٨	٦	٦	٦٢	ن	١٢	ن	٢٦	ن	٢١	٢٥	٣٧	٤١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ٥٠٠	٢٠	٥٦	٨	٢	٨٠	ع	٦	م	١٤	م	٤٦	٣٢	٣١	٣٨
إريتريا	١ ٥٣٠	٦٨	٤	١١	٥	٧٠	ن	١٢	ن	١٨	ن	٢٣	١٩	٤٠	٣٨
إثيوبيا	١ ٨١٠	٦٦	١٤	٣	٥	٧٩	ع	١١	ن	١٠	م	٤٧	١٦	٣٨	٤٧
ليبريا	٢ ٠١٠	٤٠	٢٤	٢٠	٣	٦٨	ن	٧	م	٢٥	ن	٦٦	٥٧	٢٦	٣٩
مدغشقر	٢ ٠١٠	٥٨	٢٠	٤	٧	٧٩	ع	٩	م	١٢	م	٢٨	٢٧	٤٢	٤٨
موزامبيق	٢ ٠٧٠	٤٥	٣٤	٩	٢	٧٨	ع	٨	م	١٥	م	٢٧	٣٤	٢٤	٤١
رواندا	١ ٩٤٠	١٦	٣٩	٤	٣	٨٢	ع	٩	م	٩	م	٤٢	١٨	٢٣	٤٥
سيراليون	١ ٩١٠	٥٠	١٠	١٥	٤	٦٧	ن	١٠	م	٢٣	ن	٤٦	٤٠	٣٠	٤٠
توغو	٢ ٠٢٠	٤٩	٢٦	١٠	٣	٧٢	ن	٩	م	١٩	ن	٤٤	٣٩	٢٦	٢٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢ ٠١٠	٥٣	١٧	٧	٦	٧٦	ع	١٠	م	١٤	م	٤٦	٢٤	٤٤	٥٠
زامبيا	١ ٨٩٠	٦٢	١٤	٧	٥	٧٤	ن	١٠	م	١٦	ن	٢٣	٣٥	٢٠	٥٠
زمبابوي	٢ ٠٤٠	٥٦	٢	١٣	٦	٦٦	ن	٩	م	٢٤	ن	١٩	٣٥	١٧	٢٩
الدخل المتوسط المنخفض													
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
أنغولا	١ ٨٨٠	٣٧	٢٧	١١	٨	٧١	ن	٩	م	٢٠	ن	٨	٥٣	٣١	٤٥
٢٠ إلى ٣٤٪ ناقصو تغذية													
الدخل المنخفض													
آسيا والمحيط الهادي													
بنغلاديش	٢ ٢٣٠	٨٠	٢	٧	٣	٨١	ع	٩	م	١١	م	٢٠	٢٥	٤٨	٤٣
كمبوديا	٢ ١٦٠	٧٣	٣	٣	٩	٧٦	ع	١٠	م	١٤	م	٣١	١٩	٣٦	٣٧
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢ ١٥٠	٦١	٧	٦	٧	٧٤	ن	١١	ن	١٥	م	غ م	٦١	٢٣	٣٧
باكستان	٢ ٣٤٠	٤٩	١	١٦	١٥	٦٣	ن	١٠	م	٢٧	ن	٢١	٣٤	٣٨	٣٧
طاجيكستان	٢ ٠٧٠	٦٦	٣	٩	١٠	٦٦	ن	١١	ن	٢٣	ن	٢٤	٢٥	١٧	٢٧
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا													
اليمن	٢ ٠١٠	٥٩	١	١١	٨	٦٩	ن	١١	ن	٢١	ن	*١٤	٢٧	٤٦	٥٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
غامبيا	٢ ١٤٠	٥٣	١	٢١	٦	٦٠	ن	٩	م	٣٠	ع	٣٣	٥٣	٢٠	٢٢
كينيا	٢ ٠٤٠	٥٠	٦	٨	١٢	٦٩	ن	١١	ن	٢٠	ن	٢٧	٢١	٢٠	٣٠
ملاوي	٢ ١٣٠	٥٦	١٨	٣	٢	٧٨	ع	١٠	م	١٢	م	٣٣	١٧	٣١	٤٥
النيجر	٢ ١٤٠	٦٦	٢	٦	٥	٧٠	ن	١١	ن	١٩	ن	*٤٠	١٧	١٩	٤٦
السنغال	٢ ١٥٠	٦٢	٣	١٥	٨	٦٥	ن	١٠	م	٢٥	ن	١٧	٤١	١٧	١٦
الدخل المتوسط المنخفض													
آسيا والمحيط الهادي													
أرمينيا	٢ ٣١٠	٥٢	٦	٧	١٥	٦٩	ن	١٢	ن	١٩	ن	٢١	٦٤	٣	١٣
الهند	٢ ٣٦٠	٥٨	٢	١٣	٦	٧١	ن	٩	م	٢٠	ن	١٨	٢٩	٤٣	٤٨
منغوليا	٢ ١٩٠	٤٥	٣	٩	٢٩	٥٦	ن	١٣	ن	٣١	ع	٢٥	٥٧	٦	٢١
سري لانكا	٢ ٣٦٠	٥٦	٢	٣	٦	٧٤	ن	٩	م	١٧	ن	١٧	١٥	٢٩	١٤

(يتبع)

الملحق الفني

الجدول ٢: مؤشرات غذائية وتغذوية وإنمائية مختارة، مصنفة حسب فئة نقص التغذية والدخل والإقليم

فئة نقص التغذية حسب مجموعة الدخل[١]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	مساهمة مجموعات الأغذية في مجموع الطاقة[٢]				مساهمة المغذيات في مجموع الطاقة[٣]						الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي	سكان الحضر	سوء التغذية عند الأطفال (أحدث المعدلات)	
		الحبوب	الجذور والدرنات	الزيوت والدهون	المنتجات الحيوانية	النشويات		البروتين		الدهون		٢٠٠٥		نقص الوزن	التقزم
الإقليم/البلد	(كيلوسعرات يوميا)	(كيلوسعرات ٪)				(كيلوسعرات ٪)						(٪)	(٪)	(٪)	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي															
بوليفيا	٢ ١٧٠	٤١	٧	١٠	١٦	٦٦	ن	١٠	م	٢٤	ن	١٤	٦٤	٨	٢٧
الجمهورية الدومينيكية	٢ ٣٠٠	٢٩	٣	١٨	١٤	٦١	ن	٩	م	٣٠	ع	١٢	٦٦	٥	٧
نيكاراغوا	٢ ٣٥٠	٥٣	١	٩	١٠	٧٠	ن	١٠	ن	٢٠	ن	١٩	٥٩	١٠	٢٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
الكاميرون	٢ ٢٣٠	٣٩	١٧	١٠	٦	٧٠	ن	١٠	م	١٩	ن	٢٠	٥٤	١٩	٣٠
الكونغو	٢ ٣٣٠	٢٧	٣٣	١٤	٧	٦٩	ن	٩	م	٣٢	ن	٥	٦٠	١٤	٢٦
السودان	٢ ٢٩٠	٤٩	١	٦	٢٤	٦٠	ن	١٣	ن	٢٧	ن	٣٤	٤٠	٤١	٤٣
الدخل المتوسط المرتفع															
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
بوتسوانا	٢ ٢٠٠	٤٥	٧	١٠	١٢	٦٧	ن	١٢	ن	٢١	ن	٢	٥٧	١٣	٢٣
١٠ إلى ١٩٪ ناقصو تغذية															
الدخل المنخفض															
آسيا والمحيط الهادي															
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢ ٣٠٠	٧٢	٣	٢	٧	٧٧	ع	١١	ن	١٢	م	٤٤	٢٠	٤٠	٤٢
ميانمار	٢ ٣٨٠	٦٠	١	١٠	٨	٦٨	ن	١١	ن	٢١	ن	٥٧**	٣٠	٣٢	٣٢
نيبال	٢ ٤٣٠	٦٨	٤	١٠	٥	٧٣	ن	١٠	م	١٧	ن	٣٦	١٥	٣٩	٤٩
أوزبكستان	٢ ٤٤٠	٥٨	٢	١٢	١٨	٦٢	ن	١٢	ن	٢٥	ن	٢٨	٣٧	٥	١٥
فييت نام	٢ ٦٥٠	٦٨	١	٤	١٣	٧٣	ن	١٠	م	١٧	ن	٢١	٢٦	٢٥	٣٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
بنن	٢ ٢٩٠	٣٩	٣٢	٩	٤	٧١	ن	١٠	م	١٩	ن	٣٢	٤٠	٢٣	٣٨
بوركينا فاسو	٢ ٦٢٠	٧٣	١	٥	٥	٦٨	ن	١٢	ن	٢٠	ن	٣٢	١٨	٣٧	٣٥
كوت ديفوار	٢ ٥٢٠	٣١	٣٣	١٣	٤	٧٣	ن	٨	م	١٩	ن	٢٣	٤٥	٢٠	٣٤
غينيا	٢ ٥٤٠	٤٧	١٤	١٤	٣	٧٠	ن	٩	م	٢١	ن	٢٠	٣٣	٢٦	٣٥
مالي	٢ ٥٧٠	٦٧	٢	٨	١٠	٦٩	ن	١١	ن	١٩	ن	٣٧	٣٠	٣٣	٣٨
أوغندا	٢ ٣٨٠	٢١	٢٢	٧	٦	٧٣	ن	٩	م	١٧	ن	٣٣	١٢	٢٠	٣٢
الدخل المتوسط المنخفض															
آسيا والمحيط الهادي															
أذربيجان	٢ ٥٣٠	٥٥	٦	٦	١٤	٧١	ن	١١	ن	١٧	ن	١٠	٥١	٧	١٣
جورجيا	٢ ٤٨٠	٥٦	٤	٧	١٨	٦٧	ن	١٣	ن	٢١	ن	١٧	٥٢	٣	١٢
إندونيسيا	٢ ٤٤٠	٦٤	٦	٧	٥	٧٤	ن	٩	م	١٧	ن	١٣	٤٧	٢٨	٤٢
الفلبين	٢ ٤٧٠	٥٥	٣	٦	١٣	٧٣	ن	٩	م	١٧	ن	١٤	٦٢	٢٨	٣٠
تايلند	٢ ٤٩٠	٤٨	٢	٧	١٢	٧١	ن	٩	م	٢٠	ن	١٠	٣٢	٩	١٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي															
كولومبيا	٢ ٦٧٠	٣٤	٦	١٢	١٦	٦٨	ن	٩	م	٢٣	ن	١٢	٧٢	٧	١٢
إكوادور	٢ ٣٠٠	٣٣	٣	١٩	١٨	٥٨	ن	١٠	م	٣٢	ع	٧	٦٢	٩	٢٣
السلفادور	٢ ٥٣٠	٥٠	٢	٨	١١	٦٩	ن	١١	ن	٢٠	ن	١١	٦٠	١٠	١٩
غواتيمالا	٢ ٢٧٠	٥٢	١	٩	٨	٦٩	ن	١٠	م	٢١	ن	٢٣	٤٧	٢٣	٤٩
هندوراس	٢ ٥٩٠	٤٦	١	١١	١٣	٦٧	ن	١٠	م	٢٣	ن	١٤	٤٦	١١	٢٥
باراغواي	٢ ٥٩٠	٢٩	١٤	١٧	١٥	٥٨	ن	١٠	م	٣٢	ع	٢٢	٥٨	٥	١٤
بيرو	٢ ٤٥٠	٤٤	١٤	٦	١١	٧٣	ن	١١	ن	١٦	ن	٧	٧٢	٨	٢٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
ليسوتو	٢ ٤٣٠	٧٩	٣	٢	٥	٧٧	ع	١١	ن	١٢	م	١٧	١٩	٢٠	٣٨
ناميبيا	٢ ٢٩٠	٤٥	١٤	٨	١٣	٦٩	ن	١١	ن	٢٠	ن	١٢	٣٥	٢٤	٢٤
سوازيلند	٢ ٣٢٠	٤٦	٥	٥	١٥	٦٧	ن	١١	ن	٢١	ن	١١	٢٤	١٠	٣٠

(يتبع)

الجدول ٢: مؤشرات غذائية وتغذوية وإنمائية مختارة، مصنفة حسب فئة نقص التغذية والدخل والإقليم

فئة نقص التغذية حسب مجموعة الدخل[١]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	مساهمة مجموعات الأغذية في مجموع الطاقة[٢]				مساهمة المغذيات في مجموع الطاقة[٣]				الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي	سكان الحضر	سوء التغذية عند الأطفال (أحدث المعدلات)	
		الحبوب	الجذور والدرنات	الزيوت والدهون	المنتجات الحيوانية	النشويات	البروتين		الدهون	٢٠٠٥		نقص الوزن	التقزم
الإقليم/البلد	(كيلوسعرات يوميا)	(كيلوسعرات ٪)				(كيلوسعرات ٪)				(٪)	(٪)	(٪)	
الدخل المتوسط المرتفع													
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
بنما	٢٣٩٠	٤٣	٢	١٢	١٧	٦٥ ن	١١ ن	٢٣ ن		٨	٧٠	٨	١٨
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٤٥٠	٣٨	٣	١٧	١٥	٦٣ ن	١١ ن	٢٧ ن		٤***	٩٣	٥	١٣
الدخل المرتفع													
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
ترينيداد وتوباغو	٢٧٦٠	٣٦	٢	١٣	١٤	٦٥ ن	١٠ م	٢٥ ن		١	١٢	٦	٤
٥ إلى ٩٪ ناقصو تغذية													
الدخل المنخفض													
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
غانا	٢٦٩٠	٣٠	٤٠	٧	٤	٧٨ ع	٨ م	١٤ م		٣٧	٤٧	١٨	٢٢
موريتانيا	٢٧٩٠	٤٧	١	١٣	١٨	٦٤ ن	١٢ ن	٢٤ ن		٢٤	٤٠	٣٢	٣٥
نيجيريا	٢٦٠٠	٤٤	١٩	١٣	٣	٦٩ ن	٩ م	٢٢ ن		٢٣	٤٧	٢٩	٣٨
الدخل المتوسط المنخفض													
آسيا والمحيط الهادي													
الصين	٢٩٩٠	٥١	٦	٧	٢١	٦١ ن	١٢ ن	٢٧ ن		١٣	٤٠	٧	١١
تركمانستان	٢٧٨٠	٦٠	٢	٩	٢٠	٦٤ ن	١٣ ن	٢٣ ن		٢٠*	٤٦	١١	١٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
غيانا	٢٨٣٠	٤٦	٤	٦	١٦	٦٩ ن	١١ ن	٢٠ ن		٣١	٢٨	١٤	١١
الدخل المتوسط المرتفع													
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
البرازيل	٣٠٩٠	٣٣	٤	١٥	٢٠	٥٩ ن	١١ ن	٣٠ ع		٦	٨٤	٦	١١
جامايكا	٢٨١٠	٣٢	٦	١٣	١٧	٦٢ ن	١١ ن	٢٧ ن		٦	٥٣	٤	٣
سورينام	٢٧١٠	٤١	٢	١٤	١١	٦٧ ن	٩ م	٢٤ ن		٦	٧٤	١٣	١٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
موريشيوس	٢٨٨٠	٤٧	١	١٤	١٤	٦٤ ن	١١ ن	٢٥ ن		٦	٤٢	١٥	١٠
أقل من ٥٪ ناقصو تغذية													
الدخل المنخفض													
آسيا والمحيط الهادي													
قيرغيزستان	٣١٢٠	٥٦	٨	٣	١٨	٧١ ن	١٣ ن	١٦ ن		٣٢	٣٦	٣	١٤
الدخل المتوسط المنخفض													
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا													
الجزائر	٣١٠٠	٥٦	٣	١١	١٠	٦٩ ن	١١ ن	٢٠ ن		٨	٦٣	٤	١١
مصر	٣٣٢٠	٦٤	٢	٦	٦	٧٣ ن	١١ ن	١٦ ن		١٥	٤٣	٦	١٨
جمهورية إيران الإسلامية	٣١٠٠	٥٦	٤	٨	٩	٧١ ن	١١ ن	١٨ ن		١٠	٦٦	١١	١٥
الأردن	٢٨٢٠	٤٥	٢	١٧	١١	٦٢ ن	١٠ م	٢٨ ن		٣	٨٢	٤	٩
المغرب	٣١٩٠	٦٢	٢	٩	٦	٧٢ ن	١١ ن	١٧ ن		١٣	٥٨	١٠	١٨
الجمهورية العربية السورية	٣٠٠٠	٤٦	٢	١٦	١٢	٥٩ ن	١١ ن	٣٠ ع		٢٠	٥٠	١٠	٢٢
تونس	٣٢٨٠	٤٩	٢	١٦	١٠	٦٣ ن	١١ ن	٢٦ ن		١٢	٦٥	٤	١٢
الدخل المتوسط المرتفع													
آسيا والمحيط الهادي													
كازاخستان	٣١١٠	٤٣	٦	١٠	٢٣	٦١ ن	١٢ ن	٢٦ ن		٧	٥٧	٤	١٣
ماليزيا	٢٨٦٠	٤٥	٢	١٤	١٨	٦٢ ن	١١ ن	٢٧ ن		٨	٦٦	١١	غ م

(يتبع)

الملحق الفني

الجدول ٢: مؤشرات غذائية وتغذوية وإنمائية مختارة، مصنفة حسب فئة نقص التغذية والدخل والإقليم

فئة نقص التغذية حسب مجموعة الدخل[١]	نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية	مساهمة مجموعات الأغذية في مجموع الطاقة[٢]				مساهمة المغذيات في مجموع الطاقة[٣]						الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي	سكان الحضر	سوء التغذية عند الأطفال (أحدث المعدلات)	
		الحبوب	الجذور والدرنات	الزيوت والدهون	المنتجات الحيوانية	النشويات		البروتين		الدهون		٢٠٠٥		نقص الوزن	التقزم
الإقليم/البلد	(كيلوسعرات يوميا)	(كيلوسعرات ٪)				(كيلوسعرات ٪)						(٪)	(٪)		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي															
الأرجنتين	٣٠٠٠	٣٥	٣	١٢	٢٦	٥٩	ن	١٢	ن	٢٩	ن	٩	٩٠	٤	٤
شيلي	٢٩٨٠	٣٩	٣	١٣	٢٠	٦٠	ن	١١	ن	٢٩	ن	٤	٨٧	١	١
كوستاريكا	٢٧٩٠	٣٤	٢	١٤	١٧	٦٤	ن	١٠	م	٢٦	ن	٩	٦١	٥	٦
كوبا	٣٢٨٠	٤١	٨	٦	٩	٧٦	ع	١٠	م	١٥	م	غ م	٧٦	٤	٥
المكسيك	٣٢٧٠	٤٤	١	١٠	١٧	٦٣	ن	١١	ن	٢٦	ن	٤	٧٦	٥	١٣
أوروغواي	٢٩٢٠	٤٢	٤	٩	٢٣	٦٣	ن	١٢	ن	٢٦	ن	٩	٩٢	٥	١١
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا															
لبنان	٣١٦٠	٣٤	٦	١٦	١٥	٥٧	ن	١١	ن	٣٢	ع	٦	٨٦	٤	١١
الجماهيرية العربية الليبية	٣٠٢٠	٤٣	٢	١٧	١٢	٦١	ن	١٠	م	٢٩	ن	غ م	٨٥	٥	١٥
تركيا	٣٣٤٠	٤٩	٣	١٥	١٠	٦٣	ن	١١	ن	٢٦	ن	١١	٦٧	٤	١٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
غابون	٢٧٦٠	٣٣	١٨	٦	١٣	٧٠	ن	١٢	ن	١٨	ن	٥	٨٣	١٢	٢١
الدخل المرتفع															
آسيا والمحيط الهادي															
جمهورية كوريا	٣٠٣٠	٤٤	١	١٣	١٣	٦٤	ن	١١	ن	٢٥	ن	٣	٨١	غ م	غ م
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا															
الكويت	٣٠٧٠	٤٠	١	١٨	١٨	٥٦	ن	١١	ن	٣٣	ع	غ م	٩٨	١٠	٢٤
المملكة العربية السعودية	٣٠٦٠	٤٨	١	١٣	١٣	٦٤	ن	١١	ن	٢٥	ن	٣	٨١	١٤	٢٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٤٠	٤٤	١	٨	١٩	٦٣	ن	١٣	ن	٢٤	ن	٢	٧٧	١٤	١٧

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى صفحة ٥٥.

ملاحظات على الجدول ١

(١) **هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية:** تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١٥.

(٢) **الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١ج:** تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. المؤشر ١,٩: نسبة السكان دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (نقص التغذية).

(٣) آخر فترة وردت عنها تقارير تشير إلى تقديرات ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وتشير فترة الأساس إلى تقديرات ١٩٩٠-١٩٩٢. وبالنسبة للبلدان التي لم تشملها فترة الأساس، فإن نسبة ناقصي التغذية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ تستند إلى نسبتهم في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، أما عدد ناقصي التغذية فيستند إلى عدد سكان هذه البلدان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وإلى هذه النسبة.

تعمد البلدان إلى مراجعة إحصاءاتها الرسمية بصورة منتظمة للفترة الماضية وأيضا لآخر فترة شملتها التقارير. وينطبق ذات الأمر على بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وطبقا لذلك، تراجع المنظمة تقديراتها عن نقص التغذية. وبالتالي، ينصح مستخدمو هذه البيانات بالإشارة فقط إلى الاختلاف في التقديرات وقت إصدار تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم»، وعدم مقارنتها بالبيانات الواردة في أعداد السنوات السابقة.

تشير الأرقام التي تلي أسماء البلدان إلى فئات نقص التغذية (نسبة السكان ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥):

[١] < ٥ في المائة ناقصو تغذية
[٢] ٥-٩ في المائة ناقصو تغذية
[٣] ١٠-١٩ في المائة ناقصو تغذية
[٤] ٢٠-٣٤ في المائة ناقصو تغذية
[٥] ≥ ٣٥ في المائة ناقصو تغذية

لا يشمل هذا الجدول البلدان النامية التي لا تتوافر عنها بيانات كافية.

* المعدل الحالي/فترة الأساس لأعداد ناقصي التغذية – معدل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = ٠,٥

** المعدل الحالي/فترة الأساس لانتشار ناقصي التغذية – معدل الهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥

*** على الرغم من أن التقديرات المؤقتة لكل من أفغانستان والعراق (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) وبابوا غينيا الجديدة (آسيا والمحيط الهادي) والصومال (أفريقيا الشرقية) لم ترد منفصلة في القائمة، فإنها ضمنت في المجاميع الإقليمية ذات الصلة. وضمنت البلدان المتقدمة في التقديرات العالمية.

**** لم تكن إثيوبيا وإريتريا كيانين منفصلين في ١٩٩٠-١٩٩٢، إلا أن تقديرات عدد ناقصي التغذية ونسبتهم في جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية سابقا ضمنت في المجاميع الإقليمية والإقليمية الفرعية لتلك الفترة.

المفتاح

– نسبة أقل من ٥ في المائة ناقصو تغذية.
ل ت بيانات لا تنطبق.
٠,٠ صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة.
غ هـ بيانات غير هامة إحصائيا.

المصادر

مجموع السكان: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، ٢٠٠٧. التوقعات العالمية للسكان: نسخة منقحة عام ٢٠٠٦، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
نقص التغذية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظات على الجدول ٢

(١) صنفت البلدان حسب مجموعات الدخل القطري لدى البنك الدولي. وللأغراض التشغيلية والتحليلية، صنف البنك الدولي البلدان حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ٢٠٠٧، محسوبا باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي. والمجموعات هي: الدخل المنخفض: ٩٣٥ دولارا أمريكيا أو أقل؛ الدخل المتوسط المنخفض: ٩٣٦ – ٣ ٧٠٥ دولارات أمريكية؛ الدخل المتوسط المرتفع: ٣ ٧٠٦ – ١١ ٤٥٥ دولارا أمريكيا؛ الدخل المرتفع: ١١ ٤٥٦ دولارا أمريكيا أو أكثر.

(٢) مجموعات الأغذية الرئيسية هي: الحبوب، الجذور والدرنات، الزيوت والدهون والمنتجات الحيوانية باستثناء الدهون. والمجموعات الغير مبينة هي: منتجات الخضر الأخرى (البقوليات، الجوزيات، البذور الزيتية، مواد التحلية، الفاكهة، الخضر والتوابل). و"المنتجات الحيوانية" تشمل اللحوم، فضلات الذبيح، منتجات الألبان، البيض والأسماك.

(٣) التركيبة الغذائية على أساس نسبة الطاقة من المغذيات (النشويات، البروتينات والدهون) في مجموع الطاقة المتاحة للاستهلاك البشري: ع = عالية – نسبة أعلى من ٧٥ و١٥ و٣٠ في المائة بالنسبة للنشويات والبروتينات والدهون على التوالي؛ و ن = ضمن النطاق الموصى به؛ و م = منخفضة – نسبة أقل من ٥٥ و١٠ و١٥ في المائة بالنسبة للنشويات والبروتينات والدهون على التوالي.

تشير البيانات إلى الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ما لم يرد خلاف ذلك.

* البيانات عن عام ٢٠٠٣
** البيانات عن عام ٢٠٠٠
*** البيانات عن عام ٢٠٠٤

المفتاح

غ م بيانات غير موجودة.

المصادر

إمدادات الطاقة الغذائية للاستهلاك البشري ومصادر الطاقة الغذائية والتغذوية: منظمة الأغذية والزراعة.
مجموعة الدخل ونسبة القيمة الزراعية المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي (قاعدة البيانات الحاسوبية المباشرة لمؤشرات التنمية في العالم).
نسبة سكان الحضر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، ٢٠٠٨. التوقعات العالمية للتحضر: نسخة منقحة عام ٢٠٠٧، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
انتشار نقص الوزن والتقزم عند الأطفال دون سن الخامسة: اليونيسيف/منظمة الصحة العالمية.

الهوامش

(١) للإطلاع على مزيد من المناقشة عن ارتفاع أسعار الأغذية في ٢٠٠٧–٢٠٠٨ يمكن الرجوع إلى تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٨ (سيصدر لاحقا)، وتقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨ الصادرين عن المنظمة.

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨. التوقعات الزراعية ٢٠٠٨–٢٠١٧. باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٣) وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٦. آفاق الطاقة في العالم، ٢٠٠٦. باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٤) نفس المصدر، انظر الهامش رقم ٢.

(٥) مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث، جامعة لوفان الكاثوليكية، ٢٠٠٨. Disaster Data: A Balanced Perspective. *CRED Crunch*, 11: 1–2 (متاحة على الموقع التالي: www.emdat.be/Documents/CredCrunch/Cred%20Crunch%2011.pdf).

(٦) يتميز البلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، مما يجعله مؤهلا للحصول على تمويل من اتحادات التنمية الدولية بموجب قواعد البنك الدولي، كما يتميز بشغله مركز مستورد صاف هيكلي (على مدى ثلاث سنوات) فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، وباتساقه مع حالة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، أو «استمرار الوضع» بمرور الزمن. وتوجد معظم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في أفريقيا (٣٧) وآسيا (٢١).

(٧) للإطلاع على المزيد بشأن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض المستوردة للمنتجات النفطية والحبوب الغذائية، انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨. ارتفاع أسعار الأغذية: الحقائق، المنظورات، التأثيرات والعمل المطلوب. وثيقة إعلامية أعدت للمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، روما، ٣–٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ (متاحة على الموقع التالي: www.fao.org/foodclimate/conference/doclist/en/?no_cache=1).

(٨) تتاح القائمة الكاملة للبلدان الأشد تضررا من ارتفاع أسعار الوقود والأغذية على موقع المنظمة/ النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التالي: www.fao.org/GIEWS/ENGLISH/HOTSPOTS/INDEX_M.HTM.

(٩) T. Fouéré, B. Mair, F. Delpeuch, Y. Martin-Prével, F. Tchibindat and G. Adoua-Oyila. 2000. Dietary changes in African urban households in response to currency devaluation: foreseeable risks for health and nutrition. *Public Health Nutrition*, 3: 293–301.

(١٠) S.A. Block, L. Kiess, P. Webb, S. Kosen, R. Moench-Pfanner, M.W. Bloem and C.P. Timmer. 2004. Macro shocks and micro outcomes: child nutrition during Indonesia's crisis. *Economics and Human Biology*, 2(1): 21–44.

(١١) Y. Martin-Prével, F. Delpeuch, P. Traissac, J.P. Massamba, G. Adoua-Oyila, K. Coudert and S. Trèche. 2000. Deterioration in the nutritional status of young children and their mothers in Brazzaville, Congo, following the 1994 devaluation of the CFA franc. *Bulletin of the World Health Organization*, 78(1): 108–118.

(١٢) H. Zaman, C. Delgado, D. Mitchell and A. Revenga. *Rising food prices: are there right policy choices? Development Outreach.* Washington, DC, World Bank.

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨. التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته: التحديات والفرص أمام الأمن الغذائي. وثيقة إعلامية أعدت للمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، روما، ٣–٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨. (متاحة على الموقع التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2545e.pdf).

(١٤) للإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن زيادة الإنتاجية الزراعية، انظر منظمة الأغذية والزراعة. حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٨، روما (ستصدر لاحقا).

(١٥) R. Birner and D. Resnick. 2005. Policy and politics for smallholder agriculture. *In* IFPRI. *The future of small farms: proceedings of a research workshop*, pp.283-311. Wye, UK, 26–29 June 2005. Washington, DC, IFPRI.

(١٦) P.B.R. Hazell, C. Poulton, S. Wiggins and A. Dorward. 2007. *The future of small farms for poverty reduction and growth.* 2020 Discussion Paper 42. Washington, DC, IFPRI.

(١٧) البنك الدولي، ٢٠٠٧. تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية. واشنطن.

(١٨) للإطلاع على نماذج لخطط ائتمان المدخلات، انظر: J. Govereh, J. Nyoro and T.S. Jayne. 1999. *Smallholder commercialization, interlinked markets and food crop productivity: cross-country evidence in eastern and southern Africa.* Michigan, USA, Department of Agricultural Economics and Department of Economics, Michigan State University.
J. Tefft. White "gold": cotton in Francophone West Africa. *In* S. Haggblade and P. Hazell, eds. *Successes in African agriculture: lessons for the future.* Washington, DC, IFPRI. (ستصدر لاحقا).
C. Poulton, J. Kydd and A. Dorward. 2006. Overcoming market constraints on pro-poor agricultural growth in sub-Saharan Africa. *Development Policy Review*, 24(3): 243–277.

(١٩) X. Diao, P.B.R. Hazell, D. Resnick and J. Thurlow. 2007. *The role of agriculture in development: implications for sub-Saharan Africa.* Research Report No. 153. Washington, DC, IFPRI.

(٢٠) X. Diao and P.B.R. Hazell. 2004. *Exploring market opportunities for African smallholders.* 2020 Africa Conference Brief Issue brief 6 22. Washington, DC, IFPRI.

(٢١) H. Torlesse, L. Kiess and M.W. Bloem. 2003. Association of household rice expenditure with child nutritional status indicates a role for macroeconomic food policy in combating malnutrition. *The Journal of Nutrition*, 133: 1320–1325.

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤. متطلبات الطاقة البشرية. تقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة، روما، ١٧–٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، العدد ١ من سلسلة التقارير الفنية عن الأغذية والتغذية التي تصدرها المنظمة، روما.

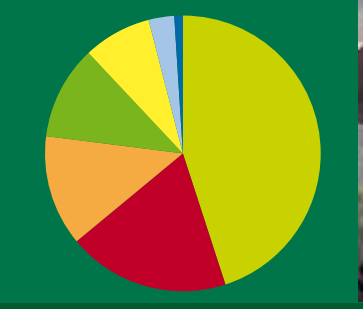

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

المخاوف التي أثارها الارتفاع الحاد في أسعار السلع في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ بشأن حدوث أزمة غذائية عالمية تهدد سبل معيشة الملايين من الناس وتؤدي إلى انتشار الجوع والفقر على نطاق واسع، دفعت إلى عقد عدد من الاجتماعات رفيعة المستوى لتحديد التدابير الفورية لتخفيف وطأة تأثيرات ارتفاع الأسعار على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا في العالم.

ويعرض تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ آخر الإحصاءات عن نقص التغذية في العالم. كما يستعرض تأثير ارتفاع أسعار الأغذية ويخلص إلى أن الجوع المزمن في العالم قد شهد زيادة سريعة، إذ بات يعاني منه الآن أكثر من ٩٠٠ مليون شخص، كما أنه يضع ضغوطا هائلة على الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف تخفيض الجوع بحلول عام ٢٠١٥، التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦، والتي اتُفق عليها في نطاق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبين هذا التقرير أن الأشد فقرا والمعوزين والأسر التي تعيلها النساء هم الأكثر معاناة من ارتفاع أسعار الأغذية الذي أثر على المداخيل الحقيقية وزاد من انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفقراء نتيجة انخفاض كميات الأغذية المستهلكة وجودتها. وقد اعتمدت الحكومات في كافة أرجاء العالم تدابير لاحتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية. بيد أن هذه التدابير كانت لها تأثيرات محدودة، بل إن بعضها أضر بمستويات الأسعار العالمية واستقرارها.

ويتناول هذا التقرير أيضا الفرصة التي يتيحها ارتفاع أسعار الأغذية لإعادة إطلاق عجلة الزراعة التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي. وبإمكان الأسر العاملة في الزراعة، في حال توافر الحوافز الملائمة، أن تحقق مكاسب مباشرة، فيما قد تستفيد الأسر الريفية الأخرى في الأجل الطويل. ويدعو التقرير إلى إتباع النهج الشامل مزدوج المسار الذي استحدثته منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة التأثيرات المعاكسة لارتفاع أسعار الأغذية على الجوع في العالم. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدابير لتمكين القطاع الزراعي، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، من مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية، مع إقامة شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأشد ضعفا والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

ISBN 978-92-5-606049-5
TC/M/I0291Ar/1/10.08/410